

الرصد الإستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

◄ خطة من 10 نقاط لتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي
الروسي

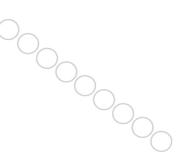
الصين: الديمقراطية التي تعمل

مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية

مُفترق طرق المنافسة بين الصين وروسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط مؤسسة راند

المتداتيجية الولايات المتحدة لدول المحيطين الهندي والهادئ البيت الأبيض المتحدة لدول المحيطين الهندي والهادئ









الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلحُص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

تاريخ النشر: نيسان 2022

العدد: السابع والعشرون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساحًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزى وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوى: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut-Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

فمرس المحتويات

5	خطة من 10 نقاط لتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي الروسي
15	الصين: الديمقراطية التي تعمل
27	عُفترق طرق المنافسة بين الصين وروسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط
91	إستراتيجية الولايات المتحدة لدول المحيطين الهندي والهادئ

خطة من 10 نقاط لتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي الروسي¹

وكالة الطاقة الدولية، آذار 2022

قد تؤدّي الإجراءات التي تمّ تنفيذها هذا العام إلى خفض واردات الغاز من روسيا بأكثر من الثلث، مع وجود خيارات مؤقّتة إضافية لتعميق هذه التخفيضات إلى أكثر من النصف مع الاستمرار في خفض الانبعاثات.

انخفض الاعتماد الأوروبي على الغاز الطبيعي المستورد من روسيا بشكل حاد مرّة أخرى بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 شباط 2022. خلال عام 2021 استورد الاتحاد الأوروبي الغاز عبر خطوط الأنابيب من روسيا بمعدّل 380 مليون متر مكعّب في اليوم أي ما يعادل 140 مليار متر مكعّب للعام بأكمله. بالإضافة إلى ذلك تم تسليم حوالي 15 مليار متر مكعّب على شكل غاز طبيعي مُسال. وقد استحوذ إجمالي 155 مليار متر مكعّب من الواردات من روسيا على حوالي 45٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز في عام 2021 وما يقرب من 40٪ من إجماليّ استهلاك الغاز.

سيؤدّي التقدّم نحو تحقيق الطموح الأوروبي بصافي انبعاثات يساوي صفرًا إلى خفض استيراد واستخدام الغاز مع مرور الوقت، ولكن أزمة اليوم تثير أسئلة محدّدة حول الواردات من روسيا وما يمكن لصانعي السياسات والمستهلكين القيام به لخفضها. يقترح تحليل وكالة الطاقة الدولية هذا سلسلة من الإجراءات الفورية التي يمكن اتخاذها لتقليص الاعتماد على الغاز الروسي، مع تعزيز مرونة شبكة الغاز في الاتحاد الأوروبي على المدى القريب وتقليل المصاعب التي يواجهها المستهلكون الأكثر هشاشة.

إن مجموعة من الإجراءات في خطتنا المكوّنة من 10 نقاط، والتي تشمل إمدادات الغاز ونظام الكهرباء وقطاعات الاستخدام النهائي، قد تؤدّي إلى انخفاض طلب الاتحاد الأوروبي السنوي لواردات الغاز الروسي بأكثر من 50 مليار متر مكعّب في غضون عام واحد ما يعني انخفاضًا يفوق

_

¹ تعریب: مریم عیس*ی*.

International Energy Agency, "A 10-Point Plan to Reduce the European Union's Reliance on Russian Natural Gas", 3 March 2022.

ثلث المعدّل السنوي لعام 2021. تأخذ هذه الأرقام بالاعتبار الحاجة إلى إعادة تعبئة إضافية لمنشآت تخزين الغاز الأوروبية في عام 2022 بعد أن ساعد انخفاض الإمدادات الروسية على جعل مستويات التخزين هذه مستويات منخفضة بشكل غير عادي. تتوافق الخطة المكوّنة من 10 نقاط مع طموحات الاتحاد الأوروبي بشأن المناخ والصفقة الأوروبية الخضراء، وتشير أيضًا إلى النتائج التي تم تحقيقها في خارطة طريق وكالة الطاقة الدولية بصفر صافي انبعاثات مع حلول عام 2050، والتى يلغى فيها الاتحاد الأوروبي تمامًا الحاجة إلى واردات الغاز الروسي قبل عام 2030.

وننظر أيضًا في احتمالات تقدّم أوروبا إلى أبعد وأسرع من ذلك للحدّ من الاعتماد في المدى القريب على الغاز الروسي، على الرغم من أن ذلك قد يعني تباطؤ وتيرة خفض الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي في المدى المنظور. وإذا اتخذت أوروبا خطوات إضافية فقد تنخفض واردات الغاز الروسي على المدى القريب بأكثر من 80 مليار متر مكعّب، أو أكثر من النصف.

يسلّط التحليل الضوء على بعض المفاضلات. يعدّ تسريع الاستثمار في التقنيات النظيفة والفعّالة في صميم الحلّ، ولكن حتى الانتشار السريع جدًا سيستغرق وقتًا لإحداث تأثير كبير في الطلب على الغاز المستورد. كلما سعى صانعو السياسة في الاتحاد الأوروبي بشكل أسرع إلى الابتعاد عن إمدادات الغاز الروسي زادت الآثار المحتملة من حيث التكاليف من ناحية اقتصادية و/أو من ناحية الانبعاثات في المدى القريب. تختلف الظروف أيضًا على نطاق واسع في الاتحاد الأوروبي، بحسب الجغرافيا وترتيبات الإمداد. ليس الاعتماد على الغاز الروسي أمرًا بسيطًا. فهو يتطلب جهودًا متضافرة ومستدامة لسياسات قطاعات متعدّدة، بالإضافة إلى حوار دولي قوي وفعّال حول أسواق الطاقة والأمن. هناك روابط متعدّدة بين خيارات السياسة الأوروبية وتوازنات السوق العالمية. لذلك يُعدّ تعزيز التعاون الدولي مع المسيطرين على خطوط أنابيب بديلة ومصدّري الغاز الطبيعي المسال الآخرين ومع مستوردي ومستهلكي الغاز الرئيسيين أمرًا بالغ الأهمية. كما أن التواصل الواضح بين الحكومات والعاملين في قطاع الصناعة والمستهلكين هو أيضًا عنصر أساسي للنجاح.

الإجراءات

إمدادات الغاز

لا عقود إمداد غاز جديدة مع روسيا

من المقرّر أن تنتهي صلاحية عقود استيراد الغاز مع شركة غازبروم التي تغطّي أكثر من 15 مليار متر مكعّب سنويًا بحلول نهاية عام 2022، أي ما يعادل حوالي 12٪ من إمدادات الغاز للشركة إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2021. وبشكل عام تغطّي العقود مع شركة غازبروم ما يقارب 40 مليار متر مكعّب كل سنة من المقرّر أن تنتهى بحلول نهاية هذا العقد.

يوفّر ذلك للاتحاد الأوروبي فرصة واضحة في المدى المنظور لتنويع العقود ومصادر إمدادات الغاز بشكل كبير، والاستفادة من خيارات الواردات التي توفّرها البنية التحتية الكبيرة للغاز الطبيعي المسال وخطوط الأنابيب.

النتيجة: سيؤدّي انتهاء صلاحية العقود طويلة الأجل مع روسيا إلى تقليل الحد الأدنى التعاقدي لمستويات الاستلام أو الدفع للواردات الروسية وإمكانية تنويع أكبر في المصادر.

استبدال الإمدادات الروسية بالغاز من مصادر بديلة

استكمالًا للنقطة أعلاه، يشير تحليلنا إلى أن الإنتاج داخل الاتحاد الأوروبي والواردات غير الروسية (بما في ذلك من أذربيجان والنرويج) يمكن أن يزيد خلال العام المقبل بما يصل إلى 10 مليارات متر مكعّب اعتبارًا من عام 2021. وهذا بناء على افتراض استفادة أعلى من القدرة الاستيرادية، وجدول صيانة صيفي أقل ازدحامًا، ومراجعة حصص/سقف الزيادة بالإنتاج. في المدى القريب، يتمتّع الاتحاد الأوروبي بإمكانيات أكبر لتكثيف وارداته من الغاز الطبيعي المسال. مع الأخذ في الاعتبار قدرته الواسعة على إعادة تحويل الغاز إلى غاز احتياطي. تُعتبر تجارة الغاز الطبيعي المسال مرنة بطبيعتها، لذا فإن المتغيرات الحاسمة على المدى القريب هي توافر حمولة إضافية، لا سيّما تلك التي لديها في العقد بعض المجال للمناورة حول وجهة الحمولة، والمنافسة على هذا العرض مع مستوردين آخرين، لا سيّما في آسيا.

نظريًا، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يزيد تدفّقات الغاز الطبيعي المسال على المدى القريب بنحو 60 مليار متر مكعّب، مقارنة بالمستويات المتوسطة لعام 2021. ومع ذلك فإن جميع المستوردين يصطادون من نفس حوض الإمداد، لذلك (في حالة عدم وجود عوامل متعلّقة بالطقس أو عوامل أخرى للحدّ من طلب مناطق أخرى على الواردات) ستصبح أسواق الغاز الطبيعي المسال ضيّقة للغاية وأسعارها مرتفعة جدًا.

بالنظر إلى الأسعار الآجلة الحالية والتوازن بين العرض والطلب للغاز الطبيعي المسال فقد وضعنا في الاعتبار في خطتنا المكوّنة من 10 نقاط زيادة قدرها 20 مليار متر مكعّب في واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال خلال العام المقبل. يمكن تسهيل شراء الغاز الطبيعي المسال في الوقت المناسب من خلال تعزيز الحوار مع مصدّري الغاز الطبيعي المسال والمستوردين الآخرين وزيادة الشفافية والاستخدام الفعّال للسعات في محطات إعادة تحويل الغاز الطبيعي المسال إلى غاز للاستخدام.

الزيادات في عمليات تسليم الغاز الطبيعي المسال وخطوط الأنابيب غير الروسية تفترض بذل جهود متضافرة لمعالجة تسرّب غاز الميثان سواء في أنحاء أوروبا، حيث تقدّر التسريبات بنحو 2.5 مليار متر مكعّب سنويًا من عمليات النفط والغاز، أو لدى المورّدين الآخرين غير الأوروبيين خاصة أولئك

الذين يشعلون كمّيات كبيرة من الغاز حاليًا. هناك إمكانية محدودة لزيادة إمدادات الغاز الحيوي والميثان الحيوي في المدى المنظور بسبب المهل الزمنية للمشاريع الجديدة.

لكنّ قطاع الكربون المنخفض الواعد يوفّر اتجاهًا تصاعديا هامًا على المدى المتوسط لإنتاج غاز محلّي في الاتحاد الأوروبي. وينطبق نفس المعيار على إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون عبر التحليل الكهربائي، والذي يتوقّف على مشاريع التحليل الكهربائي الجديدة وتوليد الكربون المنخفض الجديد الذي يتمّ إظهاره عبر الإنترنت. وتُعدّ زيادة إنتاج الغاز منخفضة الكربون أمرًا حيويًا لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي لخفض الانبعاثات ما بين عامَى 2030 و2050.

النتيجة: حوالي 30 مليار متر مكعّب من إمدادات الغاز الإضافية من مصادر غير روسية.

تقديم الحدّ الأدنى من التزامات تخزين الغاز لتعزيز مرونة السوق

قطاع الطاقة

يلعب تخزين الغاز دورًا رئيسيًا في تلبية تقلّبات الطلب الموسمية وتوفير التأمين ضدّ الأحداث غير المتوقّعة مثل الزيادات في الطلب أو النقص في العرض التي تتسبب في ارتفاع الأسعار. إن قيمة الأمن الذي يوفّره تخزين الغاز تكون أكبر في وقت التوتّرات الجيوسياسية.

لا توفّر فروقات الأسعار الموسمية الصغيرة الحالية في أسواق الغاز الأوروبية حافزًا كافيًا لزيادة التخزين قبل موسم التدفئة 2022-23، مثلما توضح نتائج مزادات سعة تخزين الغاز الأخيرة في الاتحاد الأوروبي. إن اتباع نهج متناغم بوضع حدّ أدنى إلزامي للتخزين للمشغّلين التجاريين في سوق الغاز الموحّد بالاتحاد الأوروبي، إلى جانب آليات قوية لتخصيص السعة بحسب السوق، يضمن الاستخدام الأمثل لجميع السعات التخزينية المتاحة في الاتحاد الأوروبي.

يشير تحليلنا، استنادًا إلى تجربة السنوات الأخيرة، إلى أن مستويات التعبئة بنسبة 90٪ على الأقل من سعة التخزين العاملة بحلول 1 تشرين الأول ضرورية لتوفير حاجز كاف لسوق الغاز الأوروبي خلال موسم التدفئة. بالنظر إلى مستويات التخزين المستنفدة حاليًا، يجب أن يكون ضخ الغاز في عام 2021 أعلى بحوالى 18 مليار متر مكعّب مما كان عليه في عام 2021.

يمكن أن يوفّر التنسيق الإقليمي لمستويات تخزين الغاز والوصول إليه عنصرًا مهمًا للتضامن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتعزيز أمن إمدادات الغاز قبل موسم الشتاء المقبل.

النتيجة: تعزيز مرونة نظام الغاز، على الرغم من أن متطلبات الضخ المرتفعة لإعادة تعبئة التخزين في عام 2022 ستزيد من الطلب على الغاز وترفع أسعاره.

تسريع نشر مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية

في عام 2022، من المتوقع بالفعل أن تؤدّي الإضافات القياسية من الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح والعودة إلى متوسط الظروف الجوّية إلى زيادة إنتاج الاتحاد الأوروبي من هذه المصادر المتجددة بأكثر من 100 تيراواط في الساعة، أي بزيادة أكثر من 15٪ مقارنة بحلول عام 2021.

يمكن أن تؤدّي الجهود المتضافرة لتسريع عمليات إضافة إلى المزيد من القدرات الإنتاجية للطاقة المتجددة إلى توفير 20 تيراواط في الساعة أخرى خلال العام المقبل. سيكون معظم هذا من مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق والتي يمكن تقديم مواعيد إنجازها من خلال معالجة التأخيرات. ويشمل ذلك توضيح وتبسيط المسؤوليات بين مختلف هيئات التصاريح وبناء القدرات الإدارية وتحديد مواعيد نهائية واضحة لعملية التصريح ورقمنة التطبيقات. يمكن للنشر السريع لأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على الأسطح أن يقلّل من فواتير المستهلك. ويمكن أن يضاعف برنامج المنح قصير الأجل الذي يغطي 20٪ من تكاليف التركيب وتيرة الاستثمار (مقارنة مع توقّعات الحالة الأساسية لوكالة الطاقة الدولية) بتكلفة تبلغ حوالي 3 مليارات يورو. سيؤدّي ذلك إلى زيادة الإنتاج السنوي من أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على الأسطح بما يصل إلى 15 تيراواط في الساعة.

النتيجة: توليد 35 تيراواط في الساعة إضافية من مشاريع طاقة متجدّدة جديدة خلال العام المقبل، بالإضافة إلى النمو المتوقّع بالفعل من هذه المصادر، مما يقلّل من استخدام الغاز بمقدار 6 مليارات متر مكعّب.

زيادة توليد الطاقة من مصادر الانبعاثات المنخفضة والقابلة للإزالة الحالية: الطاقة الحيوية والطاقة النووية

تُعدّ الطاقة النووية أكبر مصدر كهرباء منخفض الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي، ولكن تم إيقاف العديد من المفاعلات لإجراء فحوصات الصيانة والسلامة في عام 2021. إن إعادة هذه المفاعلات للعمل الآمن في عام 2022 مع بدء العمليات التجارية للمفاعل المكتمل في فنلندا يمكن أن تؤدي إلى زيادة توليد الطاقة النووية في الاتحاد الأوروبي بما يصل إلى 20 تيراواط في الساعة في عام 2022. ومع ذلك فإن جولة جديدة من إغلاق المفاعلات من شأنها أن تضعف هذا الانتعاش في الإنتاج، من المقرّر إغلاق أربعة مفاعلات نووية بحلول نهاية عام 2022 ومفاعل آخر في عام 2023. قد يؤدي التشغيل الآمن للمحطات إلى خفض الطلب على الغاز في الاتحاد الأوروبي بنحو مليار متر مكعّب شهريًا. خلال عام 2021 عمل الأسطول الكبير من محطات الطاقة الحيوية في الاتحاد الأوروبي بحوالي 50٪ من طاقته الإجمالية. ويمكن أن تولّد هذه المحطات ما يصل إلى 50 تيراواط

في الساعة إضافية من الكهرباء في عام 2022 إذا تمّ وضع الحوافز المناسبة والإمدادات المستدامة للطاقة الحيوية.

النتيجة: توليد الطاقة من مصادر الانبعاثات المنخفضة الحالية القابلة للإزالة سيزيد إنتاج الطاقة ب 70 تيراواط في الساعة إضافية مما سيقلل من استخدام الغاز للحصول على الكهرباء بمقدار 13 مليار متر مكعّب.

سنٌ تدابير قصيرة المدى للحدِّ من تأثير الأسعار المرتفعة على مستملكي الكمرباء الضعفاء

مع تصميم السوق اليوم، تؤدّي أسعار الغاز المرتفعة في الاتحاد الأوروبي إلى ارتفاع أسعار الكهرباء بطرق يمكن أن تؤدّي إلى أرباح غير متوقّعة للشركات. وهذا ما يؤثر بشكل كبير على قدرة تحمّل تكاليف الكهرباء وعلى الحوافز الاقتصادية التي تهدف إلى توسيع نطاق كهربة الاستخدامات النهائية وهي عنصر أساسي في التحوّل نحو الطاقة النظيفة. نقدّر أن الإنفاق من قِبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتخفيف من تأثير أزمة أسعار الطاقة على المستهلكين المعرّضين للخطر يصل حاليًا إلى التزام بحوالي 55 مليار يورو. إلى حدّ ما تُعتبر الزيادات في تكاليف الكهرباء أمرًا لا مفرّ منه عندما تكون أسعار الغاز (وثاني أكسيد الكربون) مرتفعة. لكن أسواق البيع بالجملة الحالية تخلق إمكانات لتحقيق أرباح للعديد من مولّدات الكهرباء والشركات الأمّ التي تتجاوز بكثير التكاليف المتعلّقة بالعمليات أو استرداد رأس المال. قد تؤدّي ظروف السوق الحالية إلى أرباح زائدة تصل إلى 200 مليار يورو في الاتحاد الأوروبي للغاز والفحم والطاقة النووية والطاقة الكهرومائية وأنواع الطاقة المتجدّدة الأخرى في عام 2022.

يمكن النظر في اتخاذ تدابير لرفع معدّلات ضريبية مؤقّتة على الأرباح المفاجئة لشركات الكهرباء. ينبغي بعد ذلك إعادة توزيع إيصالات الضرائب هذه على مستهلكي الكهرباء لتعويض فواتير الطاقة المرتفعة جزئيًا. تم بالفعل اتخاذ تدابير لفرض ضرائب على الأرباح غير المتوقّعة في إيطاليا ورومانيا في عام 2022.

النتيجة: العمل على خفض فواتير الطاقة للمستهلكين حتى عندما تكون أسعار الغاز الطبيعي مرتفعة، مما يجعل ما يصل إلى 200 مليار يورو متاحة لتخفيف الآثار على الفئات الضعيفة.

قطاعات الاستخدام النهائي

الإسراع في استبدال غلّايات الغاز بمضحّات حرارية

توفّر المضخّات الحرارية وسيلة فعّالة للغاية لتدفئة المنازل بكلفة متدنية، لتحلّ محلّ الغلّايات التي تستخدم الغاز أو أنواع الوقود الأحفوري الأخرى. إن تسريع النشر المتوقّع من خلال مضاعفة معدّلات التركيب الحالية للمضخّات الحرارية في الاتحاد الأوروبي سيوفّر 2 مليار متر مكعّب إضافية من استخدام الغاز خلال السنة الأولى، الأمر الذي يتطلب استثمارات إضافية إجمالية قدرها 15 مليار يورو.

إلى جانب أُطر السياسات الحالية يمكن أن يؤدّي الدعم الموجّه للاستثمار إلى توسيع نطاق منشآت المضخات الحرارية. في النموذج المثالي يتمّ دمج هذا الدعم مع تعديل المنازل نفسها لتعظيم مكاسب كفاءة الطاقة وتقليل التكاليف الإجمالية.

استبدال الغلّايات أو الأفران الغازية بمضخّات حرارية يُعدّ أيضًا خيارًا جذابًا للصناعة، على الرغم من أن النشر قد يستغرق وقتًا أطول لتوسيع نطاقه. يمكن أن يكون لتحوّل الاعتماد من الغاز إلى الكهرباء لتدفئة المباني تأثير مماثل في زيادة الطلب على الغاز لتوليد الطاقة بحسب الموقف. ومع ذلك فإن أي زيادة ستكون أقل بكثير من الكمّية الإجمالية للغاز الذي يتمّ توفيره. ومن شأن هذا التحوّل أيضًا أن ينقل التقلّبات الموسمية في الطلب من سوق الغاز إلى سوق الطاقة.

النتيجة: تقليل استخدام الغاز للتدفئة بمقدار 2 مليار متر مكعّب إضافية في عام واحد.

تسريع عملية تحسين كفاءة الطاقة في المباني والصناعة

تُعدّ فعالية الطاقة أداة قوية لتحقيق انتقالات آمنة للطاقة النظيفة، ولكنها غالبًا ما تستغرق وقتًا لتحقيق نتائج كبيرة. في هذه الخطة، ننظر في كيفية تحديد معدّل التقدم مع التركيز على التدابير التى يمكن أن تُحدث فرقًا بسرعة.

حاليًا، يتم تجديد حوالي 1% فقط من مخزون المباني في الاتحاد الأوروبي في كل عام. سيكون من الممكن التوسّع السريع بنسبة 0.7% إضافية تستهدف المنازل الأقل كفاءة والمباني غير السكنية وذلك من خلال تعديلات موحّدة وبشكل أساسي من خلال تحسين العزل. سيوفّر هذا التدبير أكثر من مليار متر مكعّب من استخدام الغاز في غضون عام وسيجلب أيضًا فوائد في التوظيف، على الرغم من أنه سيتطلّب جهودًا موازية لتحسين سلاسل التوريد لتطوير المواد والقوى العاملة.

يؤدّي هذا التعزيز لمعدّل التعديلات التحديثية للمباني في المدى القريب ونشر المضخّات الحرارية إلى تسريع التغييرات التي تشكّل جزءًا من أُطر سياسة الاتحاد الأوروبي. بحلول عام 2030 من المتوقع أن يؤدّي توجيه كفاءة الطاقة الصادر عن الاتحاد الأوروبي وتوجيهات أداء الطاقة للمباني ضمن إطار عمل Fit for 55 الى تقليل الطلب على الغاز في المباني بمقدار 45 مليار متر مكعّب سنويًا مقارنةً باليوم.

تقوم العديد من المنازل بتركيب أدوات تحكّم ذكية في التدفئة (منظّمات حرارة ذكية) لتقليل فواتير الطاقة وتحسين الراحة في المنزل وهذه عملية بسيطة يمكن زيادتها بسرعة. إن مضاعفة معدّل التركيب الحالى بمقدار ثلاثة أضعاف والذي يبلغ حوالى مليون منزل سنويًا من شأنه أن يقلّل

الطلب على الغاز لتدفئة المنازل بمقدار 200 مليون متر مكعّب إضافية سنويًا بتكلفة إجمالية تبلغ 1 مليار يورو. يمكن تحفيز هذه الأجهزة من خلال البرامج الحالية مثل الإعانات للأُسر أو مخطّطات جدوى الالتزام. يمكن استخدام فحوصات الصيانة السنوية لغلّايات الغاز لضمان ضبط غلّايات الماء الساخن في المنازل على درجة حرارة تعمل على تحسين الكفاءة بحيث لا تزيد الحرارة عن 60 درجة مئوية.

مساعدة الشركات الصغيرة (SMEs) على أن تصبح أكثر كفاءة ستوفر الطاقة وتساعد أيضًا في حماية تلك الشركات من تقلّب الأسعار. لدى العديد من دول الاتحاد الأوروبي برامج فعّالة لتقديم عمليات تدقيق كفاءة الطاقة وتقديم المشورة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها توفير الطاقة بسرعة وفعالية. من شأن توسيع نطاق هذه الخدمات وتقديمها إلى 5٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة أن يحقق وفورات سنوية فورية في الطاقة تبلغ 250 مليون متر مكعّب.

النتيجة: تقليل استهلاك الغاز للتدفئة بما يقرب من 2 مليار متر مكعّب إضافية في السنة مما يؤدّي إلى خفض فواتير الطاقة وتعزيز الراحة والقدرة التنافسية الصناعية.

تشجيع المستملكين على تعديل منظّم الحرارة بشكل مؤقّت

ردّ العديد من المواطنين الأوروبيين بالفعل على الغزو الروسي لأوكرانيا بطرق مختلفة، من خلال التبرعات أو في بعض الحالات من خلال تقديم المساعدة المباشرة للاجئين من أوكرانيا. سيكون تعديل ضوابط التدفئة في المباني الأوروبية التي يتم تسخينها بالغاز وسيلة أخرى لاتخاذ إجراءات مؤقّتة مما يوفّر كمّيات كبيرة من الطاقة.

متوسط درجة الحرارة لتدفئة المباني في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر أعلى من 22 درجة مئوية. سيؤدي ضبط منظم الحرارة لتدفئة المباني إلى توفير طاقة سنوية فورية تبلغ حوالي 10 مليارات متر مكعّب لكل درجة من الانخفاض كما يؤدي ذلك إلى خفض فواتير الطاقة أيضًا.

يمكن أن تشجّع حملات التوعية العامة والتدابير الأخرى مثل ردود الفعل بشأن الاستهلاك أو أهداف الشركات مثل هذه التغييرات في المنازل والمباني التجارية. يمكن أيضًا أن تثبت الضوابط التي تعنى بدرجات حرارة التدفئة في المكاتب أنها أداة فعّالة.

النتيجة: سيؤدّي خفض منظّم الحرارة لتدفئة المباني بمقدار 1 درجة مئوية فقط إلى تقليل الطلب على الغاز بنحو 10 مليارات متر مكعّب في السنة.

تكثيف الجهود لتنويع مصادر مرونة نظام الطاقة وإزالة الكربون منها

يتمثل أحد التحديات الرئيسية لسياسة الاتحاد الأوروبي في السنوات القادمة في توسيع نطاق الأشكال البديلة من المرونة لنظام الطاقة لا سيّما المرونة الموسمية وأيضًا التحوّل في الطلب وذروة الحلاقة. في الوقت الحالي يُعتبر الغاز المصدر الرئيسي لمثل هذه المرونة. وعلى هذا النحو من المقرّر أن تتعمق الروابط بين أمن الغاز والكهرباء في السنوات المقبلة حتى مع انخفاض الطلب الإجمالي على الغاز في الاتحاد الأوروبي.

بالتالي، تحتاج الحكومات إلى تكثيف الجهود لتطوير ونشر طرق عملية ومستدامة وفعّالة من حيث التكلفة لإدارة احتياجات المرونة لأنظمة الطاقة في الاتحاد الأوروبي. ستكون هناك حاجة إلى مجموعة من الخيارات بما في ذلك الشبكات المحسّنة وكفاءة الطاقة وزيادة الكهربة والاستجابة من جانب الطلب وتوليد انبعاثات منخفضة قابلة للتوزيع والعديد من تقنيات تخزين الطاقة على نطاق واسع وطويل الأجل إلى جانب مصادر المرونة قصيرة الأجل مثل البطاريات. تحتاج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى ضمان وجود إشارات أسعار سوق مناسبة لدعم دراسة الجدوى لهذه الاستثمارات.

تُعتبر إجراءات المرونة لخفض الطلب على الكهرباء والغاز في الصناعة في ساعات الذروة ذات أهمّية خاصة لتخفيف الضغط على الطلب على الغاز لتوليد الكهرباء. قد تكون الغازات منخفضة الكربون التي يتمّ الحصول عليها محلّيًا - بما في ذلك الميثان الحيوي والهيدروجين منخفض الكربون والميثان الصناعي - جزءًا مهمًا من الحلّ، ولكن ستكون هناك حاجة إلى مزيد من التوضيح وجهود النشر.

النتيجة: مع مرور الوقت يمكن لدعم الابتكار على المدى القريب أن يخفّف الروابط القوية بين إمدادات الغاز الطبيعي وأمن الكهرباء في أوروبا. ويمكن لإشارات أسعار الكهرباء في الوقت الفعلي أن تجعل الطلب أكثر مرونة مما يقلل بدوره من احتياجات الإمداد المكلفة والتي تتطلّب كمّيات كبيرة من الغاز.

خيارات تبديل الوقود الإضافية

تتوفّر طرق أخرى للاتحاد الأوروبي إذا كان يرغب أو يحتاج إلى تقليل الاعتماد على الغاز الروسي بشكل أسرع - ولكن مع مقايضات ملحوظة. قد يتضمّن الخيار الرئيسي على المدى القريب الابتعاد عن استخدام الغاز في قطاع الطاقة عبر استدعاء أسطول أوروبا الذي يعمل بالفحم أو باستخدام أنواع الوقود البديلة - الوقود السائل بشكل أساسي - داخل محطات الطاقة الحالية التي تعمل بالغاز. إن هذه البدائل لاستخدام الغاز سترفع انبعاثات الاتحاد الأوروبي لذلك هي غير مدرجة في خطة النقاط العشر الموضحة أعلاه. ومع ذلك يمكنهم إزاحة كميات كبيرة من الغاز بسرعة نسبية.

نحن نقدّر أن التحوّل المؤقّت من الغاز إلى توليد الطاقة بالفحم أو النفط يمكن أن يقلّل من الطلب على الغاز للطاقة بحوالي 28 مليار متر مكعّب قبل أن تكون هناك زيادة عامة في انبعاثات الاتحاد الأوروبى المتعلقة بالطاقة.

الحصة الأكبر من هذا الانخفاض المحتمل في الطلب على الغاز ستكون ممكنة من خلال التحوّل عن الغاز إلى الفحم: يمكن أن يخفض 120 تيراواط في الساعة إضافية في توليد الطاقة بالفحم الطلب على الغاز بمقدار 22 مليار متر مكعّب في عام واحد. بالإضافة إلى فرصة العمل باستخدام الميثان الحيوي فإن ما يقارب من ربع أسطول الاتحاد الأوروبي من محطات الطاقة التي تعمل بالغاز قادرة على استخدام أنواع الوقود البديلة - وكلها تقريبًا في شكل وقود سائل. يمكن أن تؤدي الاستفادة من هذه القدرة إلى إزاحة 6 مليار متر مكعّب أخرى من الطلب على الغاز الطبيعي سنويًا اعتمادًا على الحوافز المالية الكافية لتبديل الوقود وتوافر تلك الأنواع من الوقود.

إذا تمّ تطبيق خيار تبديل الوقود هذا بشكل كامل بالإضافة إلى التنفيذ الكامل لخطة العشر نقاط الموضحة أعلاه فسيؤدّي ذلك إلى خفض سنوي إجمالي لواردات الاتحاد الأوروبي من الغاز من روسيا بأكثر من 80 مليار متر مكعّب أو أكثر من ذلك بكثير بينما لا يزال يؤدّي إلى انخفاض متواضع في إجمالي الانبعاثات.

الصين: الديمقراطية التي تعمل¹

مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، كانون الأول 2021

رابعًا - الديمقراطية التي تعمل

مع وجود مؤسّسات شاملة ومشاركات واسعة تطوّرت الديمقراطية لدى الشعب في مُجمل أسلوبها المتطوّر من فكرة إلى نظام وآلية للحكم ترسّخت جذورهما في تربة المجتمع الصيني وأصبحت جزءًا من حياة الناس. ومن الناحية العملية يتجلّى مبدأ كون الشعب سيّد الدولة في سياسات الحزب وتدابيره في الحكم، وفي جميع جوانب عمل الحزب وأجهزة الدولة على كافّة المستويات، وفي الجهود المبذولة لتلبية تطلّعات الشعب إلى حياة أفضل. وقد أدّى سطوع الديمقراطية إلى إضاءة أراضي الصين بالكامل، والسماح لشعبها بالتمتّع بحقوق ديمقراطية واسعة وملموسة.

1. حقوق الشعب الواسعة النطاق

ينصّ الدستور على أن جميع السلطات في جمهورية الصين الشعبية مُلك الشعب، وأن على الشعب وفقًا لأحكام القانون أن يدير شؤون الدولة والمشاريع الاقتصادية والثقافية والشؤون الاجتماعية عبر سُبل وطُرق مختلفة. ولا ترتبط السلطة السياسية في الصين بأيّ شكل بالأحوال الشخصية، أو الثروة أو العلاقات الاجتماعية، بل يتمتع بها كل الناس على قدم المساواة. إن سلطة الدولة تخدم الشعب بدلًا من رأس المال. تمارس الصين اقتصادًا سوقيًا اشتراكيًا تلعب فيه الملكية العامة دورًا رائدًا إلى جانب أشكال أخرى من الملكية. والتوزيع حسب العمل هو الدعامة الأساسية، بينما تتعايش أشكال التوزيع الأخرى إلى جانبه. وهذا يكفل استمرار الاقتصاد الصيني في أيدي الشعب، ويكفل توفير أسس اقتصادية ومادية متينة للشعب لإدارة بلده.

_

^{*}تعریب: زینب حیدر.

¹ Xinhua, "Full Text: China: Democracy That Works", China's State Council Information Office, December **4**, **2021**.

وللشعب في الصين الحق في التصويت والترشّح، كما يملك الحق في أن يكون على علم بشؤون الدولة والشؤون الاجتماعية وأن يشارك فيها ويبدي رأيه بشأنها وأن يشرف عليها. وللشعب الحق في انتقاد أي جهاز حكومي أو موظّف عامّ وتقديم اقتراحات بشأنه. كما يتمتّع الشعب بحرية التعبير والصحافة والاجتماع وتكوين الجمعيات والمواكب والتظاهرات وبحرية المعتقد الديني. إن الشعب الصيني يشارك في إدارة شؤون الدولة والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على نطاق واسع؛ كما يمارس حقوقه الديمقراطية ممارسة كاملة في الحياة اليومية. ويؤدّي كل شخص أدوارًا متعدّدة في النهوض بالديمقراطية ويتمتّع بحقوق ديمقراطية موازية في مساره.

وفي الصين تحظى حقوق الإنسان بالاحترام والحماية الكاملين، والعيش في حياة مليئة بالرضا هو أقصى حق من حقوق الإنسان. لقد حافظ اقتصاد الصين على نمو طويل الأمد ومستقر وسريع، كما تحسّنت حياة الناس إلى حد كبير. وقد أنشأت الصين أكبر نظام للضمان الاجتماعي في العالم. تجاوز فيه عدد الأشخاص المشمولين بالتأمين الطبي الرئيسي 1.3 مليار شخص، وتجاوز عدد الأشخاص المشمولين بالتأمين الرئيسي للشيخوخة الآن 1 مليار شخص. لقد أكملت الصين بناء مجتمع مزدهر بشكل معتدل من جميع النواحي. وقد هز البلد بأسره الفقر المُدقِع وشرع في الطريق نحو الرخاء المشترك. واكتسب الشعب إحساسًا أقوى بالإشباع والسعادة والأمن، فحقوقه في الكفاف والتنمية والصحة محمية بالكامل وحقوقه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والبيئية وغيرها من الحقوق آخذة في الاتساع.

ويمكن للشعب الصيني أن يرى أن حقوقه تغنى وتتحسن تدريجيًا. وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 بدأ الشعب بالتماس الرزق والتنمية على أساس المساواة السياسية والاقتصادية؛ وبعد بدء الإصلاح والانفتاح عام 1978 بدأ في تحقيق الازدهار المادي والثقافي؛ وفي العصر الجديد قضت الصين على الفقر المدقع، وأكملت بناء مجتمع معتدل ومزدهر على كافة الصعد، وخطت خطوات واسعة نحو تحقيق الازدهار المشترك، وحققت نجاحات ملحوظة في مكافحة كورونا. وطوال هذه الفترة اتسعت الحقوق التي يتمتع بها الشعب الصيني من حيث النطاق والعمق، وأحرزت تقدّما ثابتًا في تحقيق التنمية الحرّة والمتقاربة للفرد.

النقطة التاسعة، القانون المدني لجممورية الصين الشعبية

في 28 أيار عام 2020 اعتمدت الدورة الثالثة من المؤتمر الوطني الثالث عشر القانون المدني لجمهورية الصين الشعبية الذي دخل حيّز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2021. ويتألف القانون المدني الذي عُرِّف بوصفه "مدونة" في جمهورية الصين الشعبية من سبعة كتب هي "الجزء العام" و "الحقوق الحقيقية" و "العقود" و "الحقوق الشخصية" و "الزواج والأسرة" و "الوراثة" و "المسؤولية

عن الضرر" في ما مجموعه 1260 مادة. ويجسّد القانون المدني مبدأ التنمية التي تركّز على الناس مع المراعاة الكاملة لتوقّعات الشعب بحياة أفضل، وينصّ على أحكام واضحة بشأن حقوق المواطن بما في ذلك الحقوق الشخصية وحقوق الملكية. وهو يعكس الجهود التي تبذلها الصين لحماية حقوق الشعب حماية كاملة.

2. توسيع المشاركة الديمقراطية

إذا كان الشعب حاضرًا لمجرّد الإدلاء بصوته ليصبح ساكنًا بعد ذلك فهذا لا يعني ديمقراطية حقيقية. وإذا عُرض على الشعب الآمال الكبيرة خلال الحملات الانتخابية من دون الأخذ بالرأي فلن تكون هذه ديمقراطية حقيقية. وإذا عُرض على الشعب وعود كاملة أثناء إجراء الانتخابات، وترك بعد ذلك خالي اليدين، فإن ذلك لا يمثّل ديمقراطية حقيقية. وفي الصين ترسّخ مفهوم الديمقراطية في أذهان الشعب وأصبحت ممارسة الديمقراطية جزءًا لا يتجزّأ من الحياة اليومية والعمل، مما أدّى إلى مشاركة ديمقراطية واسعة ومستمرّة. كما أصبحت الديمقراطية القاعدة التي تضخّ حيوية كبيرة في المجتمع الصيني.

ويبدى الشعب الصينى اهتمامًا أكبر بالمشاركة الديمقراطية التي تتَّسع من حيث النطاق والعمق. ويشارك الشعب في إدارة شؤون الدولة والشؤون الاجتماعية والشؤون الاقتصادية والثقافية؛ وهو يقدّم آراء واقتراحات لوضع خطط إنمائية وطنية على أعلى مستوى، ويُسهم أيضًا في إدارة الشؤون العامة المحلية؛ ويشارك في الانتخابات الديمقراطية والمشاورات وصنع القرار والإدارة والرقابة؛ وهي تعبّر عن طموحاته ومطالبه من خلال قنوات مثل المؤتمرات الشعبية ولجنة البرنامج والتنسيق، من خلال منابر مثل المنظّمات الاجتماعية والإنترنت. ولقد أدّت الإبداعات المستمرة في أشكال وقنوات الديمقراطية إلى توسيع نطاق المشاركة: فقد حلّ التصويت الإلكتروني محلّ "تصويت الفاصولياء" قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية أجرت لجنة الانتخابات انتخابات ديمقراطية واسعة النطاق في مختلف أنحاء الريف في المناطق الأساسية للمقاومة ضد العدوّان الياباني وتحرير المناطق الريفية تحت قيادتها. في ذلك الوقت كان السواد الأعظم من الفلاحين أمّيين. ولذلك استحدث الحزب سلسلة من الأساليب المبتكرة لتمكين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة من ممارسة حقهم في التصويت في الانتخابات. وكان التصويت الأكثر شهرة يُسمّى "تصويت الفاصولياء" وهي طريقة تُستخدَم فيها الفاصولياء كبطاقات اقتراع. ليس على الناخب إلا أن يلقى حبة فاصولياء في وعاء للمرشح المؤيّد له. المرشح الذي يحصل على فاصولياء أكثر يفوز بالانتخابات. في الوقت نفسه كانت القافية الشعبية سائدة في تلك الأماكن: "قائمة الفاصولياء، صوت الفاصولياء، الفاصولياء تذهب إلى الأوعية اليمني"، ولم يعد الناس بحاجة إلى تقديم مطالبهم إلى الإدارات الحكومية شخصيًا بل يمكنهم اللجوء إلى الوسائل الإلكترونية. وتشهد مشاركة الجمهور طوال عملية تحديد ما ينبغي للحزب وللحكومة القيام به وكيفية تقييم نتائجهما.

ويمكن التعبير عن مطالب الشعب بحرية والوفاء بها بفعّالية. فالديمقراطية تبدأ بالتعبير الكامل عن رغبات الشعب لكن إذا لم يكن بوسع الناس إلا أن يعبّروا عن رغباتهم وليس لديهم سبيل لتحقيق رغباتهم فهذه لا تُعتبر ديمقراطية حقيقية. وقد كفلت الصين أن يكون لشعبها وسائل للتعبير عن تطلعاته ورغباته ومطالبه بشأن مسائل تتراوح بين الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الهامة إلى الحكم الاجتماعي وضرورات الحياة الأساسية، مما يمكّنهم من سماع أصواتهم والاستجابة لطلباتهم. ومن خلال عملية صنع القرار الديمقراطي، يمكن أن تصبح تطلّعات الشعب وصوته هي المبادئ والسياسات التوجيهية للحزب والدولة.

وتجسّد هذه المبادئ والسياسات توقّعات الشعب وتنفّذ من خلال جهود تعاونية وفعّالة تبذلها الحكومات على مستوى الوسط والمقاطعات والمدن والمحافظات والبلدات، ومن خلال تقسيم العمل الجماعي للإدارات المسؤولة عن القيادة والإدارة والتنسيق والدعم، ومن خلال التعاون والتآزر بين أنشطة مثل صنع القرار والتنفيذ والتفتيش والتدقيق والمساءلة. وفيما يتعلّق بالمشاكل التي تؤثّر تأثيرًا مباشرًا على مصالحهم الشخصية، يمكن للناس تقديم اقتراحات ومطالب من خلال وسائل مثل الشكاوى عبر الإنترنت، و "صناديق البريد الخاصة بالمسؤولين"، والخطوط الساخنة للخدمات الحكومية، ولوحات الرسائل على الإنترنت، التي يمكن أن تتيح التغذية الراجعة والاستجابات في الوقت المناسب.

الفريق 10 - ضمان أن يكون بوسع الشعب أن يُعرب عن مطالبه بحريّة وبصورة ملائمة

أثناء صياغة المقترحات المتعلّقة بالخطة الخمسية الرابعة عشرة طلبت اللجنة المركزية للجنة البرنامج والتنسيق آراء ومقترحات من أشخاص من جميع مناحي الحياة وأنشأت منتدى إلكترونيًا لهذا الغرض. وقدّم نائب أمين فرع الحزب في إحدى القرى اقتراحًا بشأن المعونة المتبادلة للمسنّين أدرج في وثيقة من وثائق الدورة العامة الخامسة للجنة المركزية التاسعة عشرة للجنة البرنامج والتنسيق. وفي أوائل عام 2021 طلبت اللجنة الدائمة التابعة للمجلس الوطني للطوارئ الحصول على تعليقات عامة بشأن مشروع القانون المتعلّق بنفايات الأغذية.

وعقدت محطات الاتصال المعنية بالتشريعات المحلية البالغ عددها 15 مركزًا في مدينة ييوو بمقاطعة زيجيانغ اجتماعات وجهًا لوجه في مجال خدمات المطاعم على مستوى القواعد الشعبية لجمع التعليقات والمشورة من أصحاب المطاعم المحلية والمتاجر والفنادق الصغيرة. وتم اعتماد مقترحاتهم وتحويلها إلى أحكام في الصيغة النهائية للقانون.

3. الإدارة الوطنية الفعّالة

تعمل الديمقراطية والحكم الوطني بالتوازي؛ والتقدّم المحرَز في الديمقراطية وتحديث الحكم الوطني مترابطان ويعزّز كل منهما الآخر. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن لبلد أن يكون مثالًا جيدًا لبقية العالم إذا كان نموذجه الخاص للديمقراطية غير ناجح أو غير فعّال في الحكم الوطني. ومن السِمات الأساسية لنموذج جيد للديمقراطية أنه يعزّز الحكم السليم والتنمية الوطنية.

وقد أدّت الديمقراطية العالية الجودة في الصين إلى تحسين نظام الحكم الوطني وقدرته وكفاءته. وأعطت الديمقراطية مكانة رئيسة بارزة للشعب وعزّزت شعوره بأنه سيد البلد. فالشعب هو من يبني الديمقراطية ويستفيد منها. وهو يوظف حكمته وقوّته بشكل كامل لخلق حياة أفضل وجعل البلد أقوى.

في الصين تنظّم الديمقراطية العلاقات السياسية بشكل فعّال وتعزّز العلاقات النشطة بين الأحزاب السياسية، والجماعات العِرقية والأديان والهيئات الاجتماعية والمواطنين في الداخل والخارج. وهي تعزّز التماسك الوطني عن طريق التقليل إلى أدنى حدّ من الاحتكاك الداخلي، وتحافظ على الوحدة السياسية والاستقرار، وتخلق تآزرًا كبيرًا في تنمية البلد.

تعبّر الديمقراطية في الصين تعبيرًا كاملًا عن المبادئ التوجيهية للجنة البرنامج والتنسيق، وإرادة الدولة، وتوقّعات الشعب، وتوحيد الحزب والحكومة والشعب وراء الأهداف والمصالح والتطلّعات المشتركة. وهذا يولّد قوة متماسكة هائلة تترجم إلى واحدة من نقاط القوة المؤسّسية الكبرى في الصين، والقدرة على تجميع الموارد لإنجاز المبادرات الرئيسية، مما ساعد على إطلاق العنان للقوى المنتجة وتطويرها، وحفّز جميع القطاعات على السعي إلى التحديث، ورفع نوعية الحياة. لقد وضعت الديمقراطية في الصين الشعب دائمًا في المرتبة الأولى وحسَّنَت رفاهيته، كما صانت الاستقلال الوطنى وحمت السيادة الوطنية والأمن والمصالح الإنمائية.

وعلى مدى العقود السبعة التي انقضت منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية قادت لجنة البرنامج والتنسيق الشعب في التغلب على الصعوبات الهائلة، وفتح طريق صيني مميّز للتحديث، وتحقيق نجاحات ملحوظة. وبدت زيادة ملحوظة في القوة الاقتصادية والقومية المركّبة للصين، وتحسن ملحوظ في المستويات المعيشية للسكان. والصين هي أكبر بلد نام، وتشكّل خُمس سكان العالم، لكن نصيب الفرد من مواردها منخفض. ويعتبر نجاحها اليوم مستحيلًا لولا تصميم الشعب على إدارة بلده وخلق حياة أفضل لنفسه. إنّ الديمقراطية في الصين تعني التنمية التي تركّز على الناس وتعبّئ مبادرة الشعب بالكامل، وتعتمد على قوّتها، وتضمن مشاركة الجميع في الفوائد. وهذا هو مفتاح الحكم السليم وحقل الديمقراطية في الصين.

4. الاستقرار الاجتماعي والتوافق

الديمقراطية هي نتيجة للتقدّم الاجتماعي وعلامة له. ولا يمكن للديمقراطية أن تزدهر إلا في مجتمع يقوم على الحرية والمساواة والعدالة والتحضّر والوحدة والتوافق. وينبغي لنموذج جيّد للديمقراطية أن يبني توافقًا في الآراء بدلًا من أن يسبّب انشقاقات وصراعات اجتماعية، وأن يحمي العدالة والإنصاف الاجتماعيين بدلًا من توسيع الفوارق الاجتماعية لصالح المصالح المكتسبة، وأن يحفظ النظام والاستقرار الاجتماعيين بدلًا من التسبُّب بالفوضى والاضطرابات، وأن يُلهَم بالإيجابية والتقدير للخير والجميل بدلًا من التحريض على السلبية والترويج للزور والشرّ.

إن الظروف الوطنية المعقّدة في الصين تفرض مجموعة من التحدّيات الفريدة في حكم البلاد. ومن خلال ديمقراطية الشعوب وازنت الصين مطالب جميع الفئات الاجتماعية ومصالحها وعزّزت الوحدة الوطنية على أساس أفكارها ومصالحها وأهدافها المشتركة. ويمكن للناس أن يعيشوا ويعملوا في بيئة اجتماعية مستقرّة وحيوية ومتناغمة.

في غضون عقود قليلة مرّت الصين بعملية تصنيع استغرقت قرونًا من الزمن حتى استكملت. وعلى الرغم من هذا التحوّل الهائل تجنّبت الاضطرابات الاجتماعية التي ابتُليَت بها الكثير من الاقتصادات المتأخّرة في التصنيع في عملية التحديث. وبدلًا من ذلك حافظت على النمو الاقتصادي السريع والاستقرار الاجتماعي الدائم.

وفي الصين تطوّرت الحرية الشخصية إلى حدّ لم يشهده التاريخ من قبل منذ عدة آلاف من السنين. وقد أُطلق العنان الكامل للإبداع وإمكانات الابتكار، فالناس يتمتّعون بحرية التعبير والتنقّل. وكل يوم في الصين يسافر الناس بحرية في مختلف أنحاء البلاد؛ لقد تمّ إنشاء 16,000 شركة جديدة؛ و1 مليار شخص يتصفحون الإنترنت، ويطلّعون على الأخبار، ويتصلون بأشخاص آخرين، ويعبّرون عن آرائهم. وبينما أصبحت الصين مجتمعًا منفتحًا وحرًا فإنها حافظت على النظام والاستقرار وعزّزت الوحدة والتوافق. إن ديمقراطية الشعب هي الدافع إلى التقدّم الاجتماعي في الصين وتليينه.

5. التقييد والإشراف الفعّالين على ممارسة السلطة

القوة سيف ذو حدّين، ولا يمكنها أن تسهم في الديمقراطية وتفيد الشعب إلا عندما تمارَس في ظل قيود وإشراف فعّالين. ومن دون الرقابة من المرجّع أن تنفذ منها السيطرة، وأن تخرب الديمقراطية، وتلحق الأذى بالشعب. وفي الصين أصبحت ممارسة السلطة تحت السيطرة والإشراف المتزايدين. فالسلطة العامة التي عهد بها الشعب في ممارسة دائمة من أجل الصالح العام. من خلال تقييد السلطة في قفص دستوري يجري تعزيز الرقابة على السلطة والإشراف عليها في ظل مؤسسات متينة، ويضمن مكافحة الفساد بشمولية واتساق وطول أمد. وقد بُذلت جهود مستمرة لتنظيم لجنة

البرنامج والتنسيق عن طريق اللوائح، ولتعزيز الحكم القائم على القانون، وممارسة سلطة الدولة على أساس القانون، والإدارة الحكومية القائمة على القانون .

ويحدّد القانون السلطة وينظّمها ويقيّدها ويشرف عليها بالوسائل القانونية لضمان ممارستها بشفافية. وقد اتّخذت لجنة البرنامج والتنسيق تدابير لتعزيز لوائحها، وطلبت من جميع أعضائها ومنظّماتها أن يعملوا في نطاق انضباط الطرف وقواعده. وأُدخلت فترة ولاية المسؤولين في المناصب القيادية، مما يكفل الانتقال المنظّم لموظفي القيادة في أجهزة الدولة. كما عُزِّزَت إدارة المسؤولين، ولا سيّما كبار المسؤولين، مع وضع قواعد صارمة ومحدَّدة بوضوح على دخولهم واستحقاقاتهم لمنع تطوّر نخبة متميّزة. وقد حُسِّنت أنظمة الإشراف في الحزب والدولة؛ لقد أصبح الحزب والحكومة والقضاء وكل القطاعات أكثر شفافية في التعامل مع الشؤون العامة؛ ويعمل كبار أجهزة الحزب والدولة وموظفوها في حدود قوانينهم، بصلاحيات ومسؤوليات واضحة وباتباع إجراءات قانونية. وكل ذلك يحول دون البحث عن الإيجار ويكفل ألا تتعدّى ممارسة السلطة الحدود الصحيحة.

الفساد هو العدوّ الأقوى لديمقراطية الشعب، والحكومة الصينية عازمة على الوفاء بالتزامها تجاه 1.4 مليار نسمة صيني من خلال مكافحة الفساد. وتبذل جهود منهجية للتصدي للأعراض والأسباب الجذرية على حدّ سواء، فإن الوعي بمقاومة الفساد والقدرة عليها والتصميم عليها تشكّل أمرًا منسقًا وشاملًا. وفي حين أن العقوبات تُفرض لردع الجريمة فإن الضوابط المؤسّسية والالتزام الشخصي بالبقاء نظيفة يؤدّيان دورًا أيضًا. ولم يُستبعد أي ملجأ من النطاق، ولم يُترك أي أساس دون عقاب، ولم يُظهر أي تسامح في مكافحة الفساد. وسوف تستمرّ الصين في فرض قيود صارمة، والحفاظ على موقف صارم وردع طويل الأجل، ومعاقبة كل من يأخذ الرشاوى وأولئك الذين يقدّمونها. ولن تفلت أي مسؤول فاسد من العقاب. وكما تؤخذ جرعة ثقيلة من الدواء لعلاج مرض خطير فإن الصين سوف تكافح بكل الوسائل اللازمة "لمطاردة النمور" و "ذبابة السوات" و "مطاردة الثعالب" وإنزال العقوبات القاسية على المسؤولين الفاسدين ـ كبارهم أو صغارهم، في الصين أو السعي إلى إيجاد ملاذ في الخارج. ولقد أدّت تدابير قوية وحاسمة إلى القضاء على الفساد مثل الرعد، الأمر الذي شكل رادعًا قويًا ساعد في ترسيخ النصر الكاسح الذي حققته الصين في مكافحة الفساد. ولحلّ هذه العِلّة المستمرة التي تشكّل شوكة في جبين كل الحكومات بصرف النظر عن الزمان أو المكان اتخذت الصين موقفًا واضحًا واستجابت لها بعمل حازم.

وينبغي اختبار ما إذا كان نموذج الديمقراطية ناجحًا في الممارسة الفعلية والحكم عليه من جانب الشعب. إن كون نموذج الصين للديمقراطية ناجحًا لابد أن يحكم عليه من قبل شعبها. كل ذلك يعنى ما إذا كان الناس يمكن أن تتمتع حياة جيدة. وقد أظهرت الدراسات الاستقصائية أن مستوى

رضا الجمهور عن الحكومة ظل أعلى من 90 في المئة لسنوات كثيرة. وهذا يقدّم دليلًا قاطعًا على فعّالية وحيوية الديمقراطية في الصين. وسيواصل الشعب الصيني السير بثبات على الطريق الذي اختاره لتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية.

خامسًا - نموذج جديد للديمقراطية

الديمقراطية شكل سياسي يتشكّل على مدى آلاف السنين، وقد أدّت دورًا هامًا في التنمية البشرية. منذ بداية القرن العشرين لم تحرز الديمقراطية سوى تقدّم ضئيل في بعض البلدان، ووجدت بلدان أخرى نفسها في حالة من الاضطراب بل انقسمت. إن عالم اليوم يواجه تحدّيات الديمقراطية المفرطة، والديمقراطية المنفّذة بسرعة كبيرة والعجز الديمقراطي وتلاشي الديمقراطية. ماذا حدث للديمقراطية؟ هل ما زالت حاضرة؟ الإجابات عن هذه الأسئلة ستؤثّر على السلام والتنمية العالميين ومستقبل جميع الحضارات. ولا يوجد شيء خاطئ في الديمقراطية في حدّ ذاتها. ولم تواجه بعض البلدان نكسات وأزمات في سعيها إلى الديمقراطية إلا لأنّ نهجها كان خاطئًا.

وفي مجال تعزيز الديمقراطية مرّت الصين بعملية صعبة من الاختيار والتجريب والممارسة والتنمية. لقد أنشأت الصين وطوّرت ديمقراطية الشعب بكامل عملياتها تمشيًا مع ظروفها الوطنية. وهذا شكل من أشكال الديمقراطية، له سِمات مميّزة تُعنى بها الصين، ما يعكس في الوقت نفسه رغبة البشر حول العالم في الديمقراطية، وقد غذّت تنمية البلد ودفعت بتنشيط الأمّة، وأسهمت بنموذج جديد في التشكيلة السياسية الدولية .

1.استكشاف مسارات جديدة للديمقراطية

من الصعب أن يقوم بلد على طريق التحديث بتعزيز الديمقراطية مع ضمان الاستقرار السياسي والتقدّم الاجتماعي على الرغم من أهميّتهما. فالصين لم تتبع المسار الذي سلكته البلدان الغربية في حملتها للتحديث. وعلى نحو مماثل لم تكرّر الصين النماذج الغربية للديمقراطية، لكنها خلقت نماذج خاصة بها. والآن يتمتّع جميع سكان الصين أي خُمس مجموع سكان العالم تقريبًا بحقوق وحريات واسعة النطاق. وهذا مشجّع جدًا للبلدان النامية ويعزّز إلى حدّ كبير ثقتها في تطوير ديمقراطيتها. ويمثّل النهج الجديد الذي تتبعه الصين إزاء الديمقراطية إسهامًا كبيرًا في السياسة الدولية والتقدّم الإنساني. وكان الطموح الأصلي للديمقراطية في الصين هو ضمان وضع الشعب بوصفه سيّد البلد. لقد كان مسار الصين نحو الديمقراطية صعبًا ومؤلمًا. ومع ذلك ظل الشعب عازمًا على السعي إلى تحقيق الديمقراطية على أساس تطلّعاته الأصلية. في الصين اليوم يُعتبر الهدف المتمثّل في ضمان وضع الشعب كأساتذة للبلاد أكثر ثراءً في محتواه، واتساعًا في القنوات وأكثر تأدرًا، الأمر الذي دفع بالديمقراطية في الصين إلى الأمام. إن الفهم الدقيق والتصميم على المضيّ

قُدمًا شرطان مسبّقان ومفتاحان لتحقيق الديمقراطية وتطويرها وإثرائها. فالديمقراطية السليمة والحقيقية يجب أن تسمح للشعب بأن يصبح سيّد البلد، ويجب أن تتيح له الحق في الترشح والانتخاب والحق في المشاركة الواسعة النطاق. ويجب أن تتيح له الحق في التعبير عن توقّعاته والحق في تحقيق تلك التوقّعات، وأن تتيح له الحق في المساهمة في التنمية الوطنية والحق في تقاسم ثمار التنمية.

2. اتباع أنسب الطرق إلى الديمقراطية

الديمقراطية غنية في شكلها ويوجد طرق عدّة لتحقيقها. وقد تختار البلدان ذات التاريخ والثقافات والظروف الوطنية أشكالًا مختلفة من الديمقراطية. إن النسخ الأعمى للنماذج الأخرى للديمقراطية هو مسعىً إشكاليّ - فهو يخاطر بإحداث صراع ثقافي أو تقلّب سياسي أو حتى اضطرابات اجتماعية ويسبب آلامًا كبيرة لشعبه. ومن المهم أن تختار الصين طريقًا إلى الديمقراطية يناسب بلدًا واسعًا يضم عددًا كبيرًا من السكان. إن الصين تعتمد على كل إنجاز سياسي حقّقته بلدان أخرى، لكنها لا تقلّد أي نموذج من نماذج الديمقراطية لديها. وترحّب الصين بجميع الاقتراحات البنّاءة والانتقادات الحسنة النية، لكنها ترفض أي شكل من أشكال المحاضرة المتعجرفة. ويتعيّن على الصين أن تبتكر أنسب أشكال الديمقراطية وفقًا لخصائصها وواقعها ــ وهذا مبدأ أساسي تلتزم به الصين لتطوير الديمقراطية.

إنّ الصين بوصفها بلدًا مكتظًا بالسكان، عانى لفترة طويلة من ضعف الأسس الاقتصادية، تسعى جاهدة إلى تحقيق التوازن بين الديمقراطية والتنمية. وتتوقّف الأولوية دائمًا على التنمية التي تيسّرها الديمقراطية وتعّزز بدورها تنمية الديمقراطية. ولم تنغمس الصين قطّ في الحديث الفارغ عن الديمقراطية بصرف النظر عن مرحلة التنمية في أي بلد. كما أن الصين التي تستمدّ دائمًا الحكمة والقوة من ثقافتها وتقاليدها الراقية عمرها 5000 آلاف عام، واستنادًا إلى فهم صحيح لمرحلة تنميتها الحالية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية بذلت جهودًا نشطة وحكيمة للنهوض بالديمقراطية. ولتجنّب الأخطاء القاتلة فإنها لا تسعى أبدًا إلى تحقيق أهداف غير واقعية أو إلى الإفراط في السعي إلى تحقيق المداف غير واقعية أو إلى وحلّها، وتمضي قُدمًا بالديمقراطية خطوة بخطوة لجعل النظام أكثر نضجًا وتحديدًا. لا توجد نُظم سياسية متطابقة في العالم، ولا يوجد نموذج سياسي يناسب الجميع. يمكن للبلدان أن تقتبس من التجارب الناجمة للآخرين وأن تطوّر أشكالًا من الديمقراطية تتلاءم مع عملية التحديث الخاصة بها، والكن ينبغي لها ألا تكرّر أنظمة أو نماذج أخرى. النموذج المناسب أكثر من غيره هو الصائب دائمًا. والديمقراطية المتأصّلة في البيئة الاجتماعية الفريدة للبلد هي وحدها التي أثبتت جدواها وفعّاليّتها، ويمكن أن تزدهر وتتقدّم. فالتدخّل الخارجي و "التحوّل الديمقراطي" لا يجلبان سوى مشاكل لا نهاية ويمكن أن تزدهر وتتقدّم. فالتذخّل الخارجي و "التحوّل الديمقراطي" لا يجلبان سوى مشاكل لا نهاية

لها. ولا تسعى الصين أبدًا إلى تصدير النموذج الصيني للديمقراطية، ولا تسمح لأي قوة خارجية بتغيير النموذج الصيني تحت أي ظرف من الظروف. وهي تؤيّد بقوة الاختيار المستقل لكل بلد لطريقه إلى الديمقراطية، وتعارض أي تدخّل في الشؤون الداخلية للآخرين بحجة "جلب الديمقراطية".

3.تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية

تتجلّى الديمقراطية في بُعدين: على المستوى الوطني، حيث يشار إلى مركز الشعب باعتباره سيد بلده؛ ويشار على الصعيد الدولي إلى العلاقات الديمقراطية بين الأمم. يجب احترام كرامة البلد وحرمة سيادته وأمنه ومصالحه الإنمائية. إن الحكم على البلدان الأخرى بمقاييسها الخاصة، أو إجبارها على إعادة إنتاج نظامها السياسي أو نموذجها الديمقراطي من خلال الثورات الملوّنة أو التهديد بالقوة، أمر غير ديمقراطي في حدّ ذاته.

والصين طرف فاعل مخلص ومثالي في السعي إلى الديمقراطية واستكشافها وممارستها. وهي تسعى إلى زيادة الديمقراطية داخل أراضيها وبين الدول على حدّ سواء. وفي وقت يشهد تغيّرًا كبيرًا على نطاق غير مرئي في قرن من الزمان تؤيد الصين السلام والتنمية والتعاون والمنفعة المتبادلة. وتقترح الصين بناء مجتمع عالمي من المستقبل المشترك، وتلتزم بنموذج جديد للعلاقات الدولية يقوم على الاحترام المتبادل، والإنصاف والعدالة، والتعاون بين الجميع. وفي وقت تشهد فيه الصين منافسة عالمية شديدة في الميادين الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وغيرها من الميادين فإنها تنظر إلى بلدان أخرى بوصفهم شركاء وليس منافسين - فهي لا تنخرط في حرب باردة أو مواجهة أو سيطرة أو تلاعب، بل إنّها تعزّز التبادل والتعاون والمنفعة المتبادلة.

تنشط الصين في تطوير شراكات عالمية. وهي تعمل على إنشاء إطار للعلاقات بين البلدان الرئيسية يكون مستقرًا ومتوازنًا بشكل عام. وفي تطوير العلاقات مع البلدان المجاورة تطبّق الصين مبدأ الصداقة والإخلاص والشمول والمنفعة المتبادلة وسياسة تعزيز الروابط الودّية والجارية. وبتعزيز التعاون مع البلدان النامية الأخرى تسعى الصين إلى تحقيق مصالح أكبر جيدة ومشتركة، وتطبّق مبدأ الإخلاص والصلة وحسن النية والنتائج الحقيقية. كما عزّزت الصين التبادل والتعاون مع البلدان المشاركة في "مبادرة الحزام والطريق" وتشاطرت المكاسب معها، ووسّعت نطاق المبادرة إلى مزيد من المناطق وحوّلتها إلى منفعة عامة عالمية تحظى بتجاوب جيد.

إن العالم الحالي أبعد ما يكون عن الإنصاف والعدالة والمساواة والديمقراطية. يوجد عدد قليل من البلدان ممن يتجاهلون القانون الدولي ويستخفّون بالعدالة الدولية ويحتقرون الرأي العام الدولي وينتهكون بشكل صارخ سيادة البلدان الأخرى ويتدخّلون في الشؤون الداخلية للآخرين. وكثيرًا ما

يسيئون معاملة البلدان الأصغر والأضعف ويُملون عليها، ويحوّلون "القرية العالمية" إلى غابة تعود إلى العصور الأولى حيث الأقوياء والفريسة والضعفاء. وفي عالم تواجهه التحدّيات تكون جميع البلدان من كبيرها أو صغيرها قوّيها أو ضعيفها، غنيّها أو فقيرها متساوية، لذا يجب دعم مبدأ الديمقراطية في العلاقات الدولية. وينبغي للبلدان القوية أن تتصرّف على نحو يليق بمركزها، وأن تجعل من مستقبل البشرية أولويّتها، وأن تتحمّل مسؤولية أكبر عن السلام والتنمية العالميين بدلًا من السيطرة على قوّتها سعيًا إلى التفوّق أو الهيمنة. ويجب أن يكون مستقبل العالم في أيدي جميع شعوب العالم، وأن تضع جميع البلدان القواعد الدولية وأن تحكم الشؤون العالمية جميع الأطراف وأن يتقاسم الجميع ثمار التنمية.

4.زيادة التبادل والتعلّم المتبادل بين الحضارات

لا يوجد طريق واحد إلى الديمقراطية. فالحاجز الحقيقي أمام الديمقراطية لا يكمن في النماذج المختلفة لها، بل في الغطرسة والتحامل والعداء إزاء محاولات البلدان الأخرى استكشاف مسارها نحو الديمقراطية، وفي التفوّق المفترض والتصميم على فرض نموذج الديمقراطية على الآخرين. تختلف النُظم السياسية من حضارة إلى أخرى ولكل منها مواطن قوتها. وينبغي لجميع البلدان أن تتمسّك بمبدأ عدم التمييز، وأن تحترم نماذج الديمقراطية لدى الآخرين وأن تتقاسم الخبرات مع الآخرين وأن تستكشف مسارها وأن تسهم بنصيبها الواجب في التقدّم الإنساني.

إن مبدأ "شخص واحد صوت واحد" مبدأ ديمقراطي لكنّه ليس المبدأ الوحيد، ولا يخلق في حد ذاته الديمقراطية. ومع ذلك فقد أسيئ فهمها منذ فترة طويلة وشُوّه معناها من جانب عدد قليل من البلدان، تنشر مبادئ الشخص الواحد والصوت الواحد والمنافسة الحزبية التي يقوم عليها النظام الانتخابي الغربي بوصفها المعيار الوحيد للديمقراطية. وتستغلّ بعض البلدان الديمقراطية كأداة سياسية. وباتّباع عقلية الهيمنة التي تقول إن "كل من يخالفني هو خطأ" يتدخّلون في الشؤون الداخلية للآخرين باسم الديمقراطية وينتهكون سيادتهم لخدمة مصالحهم السياسية. كما أنها تحرّض على العداء والانفصال بحجة "جلب الديمقراطية"، مما يسبّب عدم استقرار لا نهاية له في أجزاء كثيرة من العالم ويفاقم التوتّرات الدولية. وبغية النهوض بالتقدّم البشري وتحقيق التعايش السلمي والتنمية المشتركة يجب على جميع البلدان أن تفهم الديمقراطية الحقيقية وأن تعزّز هذه الديمقراطية.

إن الأحزاب السياسية في جميع البلدان هي الكيانات الرئيسية للحكم الحديث وقوة هامة للتقدّم الاجتماعي، لذا عليها أن تتحمّل مسؤوليتها حيال قيادة الديمقراطية سعيًا إلى مستقبل مشترك للبشرية، وأن تحقّق قدرًا أكبر من الديمقراطية في بلدانها سعيًا إلى تحقيق رفاه أكبر لشعوبها.

وعليها أن تكون منفتحة وشاملة وأن تضع الناس أولًا، وأن تسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة بينما تضع جانبًا الخلافات وأن تظهر الاحترام المتبادل. إضافة إلى استعداد اللجنة للعمل مع الأحزاب السياسية والمنظّمات السياسية الأخرى في جميع أنحاء العالم لزيادة التبادل والتعلّم بين بعضها البعض وتعزيز التقدّم الإنساني.

الخاتمة

يوجد دائمًا مجال لتحسين نظام الديمقراطية. ولن ينتهي أبدًا سعي البشرية إلى تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية وتجربتها عليها. ولقد حقّقت الصين تقدّما كبيرًا في تطوير الديمقراطية؛ وللوفاء بالمتطلبات الجديدة للتحديث والتوقّعات الجديدة للشعب من أجل الديمقراطية لا تزال الصين بحاجة إلى إدخال المزيد من التحسينات. وعلى طريق التحديث الاشتراكي الشامل ستواصل لجنة البرنامج والتنسيق دعم ديمقراطية الشعب، وتبنّي فلسفة التنمية التي تركّز على الشعب، وتعزيز ديمقراطية الشعب في العملية الكاملة، وضمان التنمية السليمة للديمقراطية، والسعي إلى تحقيق التنمية البشرية المتقاربة جيدًا والرخاء المشترك للجميع.

إن عالم اليوم يشهد تغييرًا على نطاق غير مرئي في قرن من الزمن. ويمكن توقّع الآمال والفرص فضلًا عن المخاطر والتحدّيات. وجميع السُبل إلى الديمقراطية التي اختارتها الشعوب نفسها تستحق الاحترام المناسب. ويجب أن نسعى إلى تحقيق التنمية السلمية، وضمان الإنصاف والعدالة، وزيادة الديمقراطية والحرية، وتحسين رفاه الشعب. وهذه هي الطريقة الوحيدة لبناء التآزر بين جميع الحضارات في السعي إلى مستقبل أفضل. وتُغنى الحضارات بالتبادل والتعلّم المتبادل. إن الشعب الصيني على استعداد للعمل مع جميع الشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم للمضي قُدمًا بالقيم المشتركة للإنسانية - السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية. وبروح من الاحترام المتبادل اتباعًا لمبدأ البحث عن أرضية مشتركة مع تنحية الخلافات جانبًا، سنضيف عناصر جديدة إلى الهيكل السياسي للعالم ونتقدّم نحو مجتمع عالمي مشترك في المستقبل معًا.

عُفترق طرق المنافسة بين الصين وروسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط¹

مجموعة من الباحثين، مؤسسة راند، 2022

مقدّمة

برز في استراتيجية الأمن القومي لعام 2017 (NSS) واستراتيجية الدفاع الوطني (NDS) لعام 2018 مفهوم المنافسة الاستراتيجية، المعرّفة بأنّها حقبة جديدة من التنافس بين دول من أبرز سماتها "المنافسات السياسية والاقتصادية والعسكرية المتزايدة". تُعطي كلتا الاستراتيجيتان الأولوية للمنافسة الإستراتيجية طويلة المدى مع القوى العظمى على التهديدات طويلة الأمد (لا سيّما الإرهاب)، ممّا يعد تحوّلا عن التوجّه الإستراتيجي السابق. وتستشهد الاستراتيجيتان بالصين وروسيا باعتبارهما أكبر تهديد للولايات المتحدة الأميركية بسبب رغبتهما في تصدير نماذجهما الاستبدادية وتقويض النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة وذلك لكسب نفوذ اقتصادي وسياسي وعسكري. كما تُنذر الإستراتيجيتان، من عدّة نواح، بعودة المنافسة بين القوى العظمى (منافسة في زمن السلم بين الدول القوية) والبيئة متعدّدة الأقطاب لأول مرّة منذ الحرب الباردة - تحوّل نموذجي عن الصراعات منخفضة الحدّة ضدّ الجهات الفاعلة غير الحكومية التي كانت الولايات المتحدة تحاربها منذ هجمات 11 أيلول الإرهابية.

تنبثق من تلك الوثائق جهود جديدة لتحديد ما تستلزمه المنافسة الإستراتيجية بالفعل وكيف يمكن للولايات المتحدة أن تنافس روسيا والصين بشكل أفضل. ورغم أن المنافسة الاستراتيجية على عالمية بطبيعتها من الناحية النظرية، فإنّ معظم الجهود الأميركية تركّزت في الآونة الأخيرة على آسيا وأوروبا. وتنطلق هذه المقاربة من فرضية أنّ المنافسة الإستراتيجية قد تحدث في الساحات الخلفية لكلّ من روسيا والصين، نظرًا لمصالحهما الكبرى في هذه المناطق والمخاوف بشأن مشاركة الولايات المتحدة في أوروبا ومنطقة المحيط الهادئ. يعكس التركيز على هاتين

¹ تعریب: ضحی یاسین و علی کرشت

Becca Wasser, Howard J. Shatz, John J. Drennan, Andrew Scobell, Brian G. Carlson, Yvonne K. Crane, "Crossroads of Competition China, Russia, and the United States in the Middle East", RAND Corporation, 2022

المنطقتين قاسمًا مشتركًا آخر بين الوثيقتين: موارد الولايات المتحدة محدودة وبالتالي عليها أنّ تحدّد أولويّات أنشطتها. ومع ذلك، وبنفس الأسلوب الذي خاضت به الحرب الباردة في دول نائية خارج مناطق نفوذ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، يمكن للمناطق النائية - مثل الشرق الأوسط - أن تلعب مّرة أخرى دورًا أساسيًا في هذه المرحلة الجديدة من المنافسة.

المنافسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط

لطالما كان الشرق الأوسط، بسبب موقعه الاستراتيجي ووفرة موارده، محط تنافس القوى العظمى. وعُدّت "اللعبة الكبرى" - المنافسة التي وقعت في القرن التاسع عشر بين الإمبراطوريتين البريطانية والروسية على طرق التجارة التجارية - ضرورة جديدة لحقوق العبور العسكري، والتحليق والهبوط بعد الحرب العالمية الأولى. وعزز التنقيب المبكر عن النفط هذه الديناميكية، حيث خاضت الشركات الأميركية المدعومة من الحكومة الأميركية غمار هذه البيئة التنافسية. في حين أبرزت الحرب العالمية الثانية الحاجة إلى حقوق الوصول التجارية والعسكرية، وأصبحت المنافسة على الوصول الإقليمي والنفوذ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أكثر بروزًا في حقبة ما بعد الحرب. وشهدت الحرب الباردة ممارسة كلّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سلطتهما الاقتصادية والعسكرية والسياسية - بما في ذلك الوجود العسكري الكبير - لجلب دول الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ كل منهما مع حرمان بعضهما من الوصول والتأثير. ونتيجة لذلك قيل منذ زمن طويل إنه لكي تكون الدولة قوة عظمى يجب أن تكون ناشطة ولها تأثيرها في الشرق الأوسط.

اليوم، يبدو أن عناصر المنافسة الاستراتيجية، كما حدّدتها الوثيقتان، تجتمع في الشرق الأوسط. فقد عزّزت الصين وروسيا علاقاتهما الاقتصادية بالمنطقة وانخراطهما الدبلوماسي والمتعدد الأطراف. وحاولت موسكو، من جانبها، تقديم نفسها كمزوّد بديل للأسلحة - وربما كشريك أمني كامل - في أعقاب استياء دول المنطقة من عمق الالتزامات الأميركية.

في حين استفادت الصين من مبادرة الحزام والطريق (BRI) للتركيز على بناء الشراكات الاقتصادية إلى حد كبير في البنية التحتية وتكنولوجيا الاتصالات. منحت هذه العلاقات الاقتصادية الصين الحدّ الأدنى من النفوذ السياسي في المنطقة - لا سيّما مع الدول الأكثر فقرًا - وضمنت وصول بكين المستمر إلى النفط، أحد أهم مصالحها في المنطقة. من ناحية أخرى،

قامت روسيا ببناء نفوذ سياسي ضخم في دول المنطقة ورسّخت نفسها كقوة خارجية مهمّة، وتحقّق ذلك نوعًا ما عبر تدخّلها في سوريا.

إلاّ أنّ الشرق الأوسط يُعدّ مفترق طرق للقوى الثلاث جميعها - الولايات المتحدة والصين وروسيا – وعليه لم تعد المنافسة مسألة اكتساب النفوذ فحسب، بل تعدّتها إلى تآكل مزايا القوى الأخرى. لذلك، أدّى العديد من الجهود الصينية والروسية إلى تقويض أهداف السياسة الأميركية في المنطقة.

يمكن أن يؤدّي العديد من الصفقات التي أبرمتها بكين، لبناء أو تشغيل البنية التحتية للموانئ في جميع أنحاء المنطقة، إلى تعقيد الوصول العسكري الأميركي الحالي أو تقويض محاولات الولايات المتحدة لتوسيع الوصول. وبالمثل، فإن بيع الصين للتقنيات التجارية - مثل البنية التحتية لشبكات الجيل الخامس لهواوي- لدول في الشرق الأوسط تستضيف قواعد أميركية، مثل البحرين، يشكّل مخاطر استخباراتية متزايدة على الجنود الأميركيين. وكان مسؤولو الدفاع في أميركا قد حذّروا من أنّ الاستثمارات الصينية من المرجّع أن تخلق فرصًا للإكراه الاقتصادي، وغالبًا على حساب علاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة.

تدخّل موسكو في سوريا، ودعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد، تحدّى سياسة الولايات المتحدة بالإطاحة بالأسد. كما عقّدت نشاطات موسكو الحرب التي يخوضها الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة ضد داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا) في سوريا: زادت روسيا الازدحام الجوّي، وأكثر من 90 ٪ من غاراتها الجوية في تشرين الأول 2015 لم تستهدف مناطق أو مجموعات أو وحدات أو أنشطة داعش. وأشارت القائمة بأعمال مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، كاثرين ويلبارجر، إلى أنّ "التدخّل الروسي منخفض التكلفة في سوريا لم يمكّنها من دعم نظام الأسد فحسب، بل تأمين مواقع للقواعد وزيادة نفوذها على الشركاء الإقليميين أيضًا". بالإضافة إلى ذلك أدّى انفصال روسيا عن المملكة العربية السعودية ومنتجي أوبك الآخرين في آذار 2020 إلى إغراق سوق الطاقة بالمنتجين، مما أدّى إلى انهيار أسعار النفط وتهديد قطاع النفط والغاز الأميركي المثقل بفعل بالديون. من خلال هذه الجهود وغيرها تنشط الصين وروسيا في منافسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لتحدي المصالح الأميركية وتحقيق المكاسب في المنطقة.

المصالح الأميركية الدائمة في الشرق الأوسط

لفهم سبب ظهور الشرق الأوسط كساحة للمنافسة الاستراتيجية بشكل أفضل من الضروري أن نفهم المصالح الأميركية الأساسية في المنطقة. ورغم أن سياسات الولايات المتحدة قابلة للتغيير وتختلف من إدارة إلى أخرى، فقد ظلّت المصالح ثابتة وشكّلت القاعدة لاستمرار مشاركة الولايات المتحدة ووجودها في المنطقة. وتوضيح ماهيّة هذه المصالح الأميركية قد يُسلّط الضوء أيضًا على المقاربات الاستراتيجية التي اعتمدتها روسيا والصين وأنواع الإجراءات التي اختارتا اتخاذها من أجل مواجهة الولايات المتحدة وربما تقويض نفوذها في الشرق الأوسط. ويمكن تقسيم هذه المصالح الدائمة إلى أربع ركائز: ضمان الاستقرار الإقليمي، والحفاظ على الوصول إلى النفط وضمان التدفق الحر للنفط للأسواق العالمية، وحماية الحلفاء والشركاء، والدفاع عن القوات الأميركية في المنطقة.

أشار مسؤول في إدارة كارتر أمام الكونغرس عام 1978 إلى أنه "من الضروري أن تسعى الولايات المتحدة إلى منع الصراع في الشرق الأوسط". في ذلك الوقت كان الصراع بين الدول العربية و "إسرائيل" هو الشاغل الرئيسي. ورغم أنّ الصراع بين الدول سيظل مشكلة للولايات المتحدة، فإنّ الحرب الإيرانية العراقية من 1980 إلى 1988 وغزو العراق للكويت في عام 1990 قد تبددا إلى حدّ كبير في السنوات الأخيرة. وقد تزايد الصراع داخل الدول والتطرّف العنيف وطغى على الصراع بين الدول كدوافع لعدم الاستقرار الإقليمي؛ وأخذت الصراعات الداخلية مؤخرًا طابع الحرب الأهلية في سوريا والتحوّلات في السلطة في تونس ومصر خلال الربيع العربي. وشكلت الهجمات الإرهابية في 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة وصعود المنظّمات المتطرفة العنيفة، مثل داعش والجماعات التي تعمل بالوكالة عن إيران، تهديدًا مباشرًا لأميركا وللقوات الأميركية في المنطقة. وسعى العديد من الاستراتيجيات الأميركية، من خلال مقاربات مختلفة، إلى مكافحة الإرهاب وانتشار التطرّف في الشرق الأوسط. ومع تغيّر هذه الاستراتيجيات تغيّر الوجود الأميركي في المنطقة.

فتحت حرب الخليج الأولى المنطقة أمام مجموعة جديدة من القواعد الدائمة، لا سيّما في الخليج. وشكّل الغزو الأميركي للعراق عام 2003 تغييرًا حادًا في مشاركة الولايات المتحدة ووسّع دورها بشكل كبير، لا سيّما في عمليات الاستقرار. لطالما كان ضمان الوصول إلى احتياطيات النفط الهائلة في الشرق الأوسط من أولويات الولايات المتحدة. لذا تعهّدت الولايات المتحدة على مرّ التاريخ بمعالجة التهديدات التي تواجه التدفّق الحرّ المستمرّ لهذا المورد الطبيعي من الشرق الأوسط – نوعًا ما إلى الولايات المتحدة ولكن بشكل خاص إلى حلفاء الولايات المتحدة. وفي

أوائل عام 1953 أشار تقرير أحيل إلى مجلس الأمن القومي إلى أن الوصول إلى نفط الشرق الأوسط في وقت الحرب سيكون أمرًا حيويًا للغاية، خاصة لأوروبا، بحيث "لا يمكن السماح لأي شيء بالتدخّل بشكل كبير في تأمين النفط من تلك المصادر إلى العالم الحر". ومنذ ذلك الحين أقرّ العديد من الإدارات الأميركية بهذه المسألة.

في عام 2018 شكل الشرق الأوسط أقلٌ من 8٪ من إجمالي استهلاك الولايات المتحدة من النفط و16٪ من إجمالي واردات الولايات المتحدة؛ شكّل الشرق الأوسط 6٪ فقط من إجمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة. وتلقّت الصين وأوروبا والهند واليابان المزيد من النفط الخام ومشتقاته من المنطقة أكثر مما فعلت الولايات المتحدة، التي قللت بشكل كبير من اعتمادها على مصادر الطاقة الخارجية. ومع ذلك لا تزال الولايات المتحدة تسعى لحماية تدفّقات الطاقة التي تبقى ضرورية للاقتصاد العالمي واستقرار الأسواق العالمية. ورغم أن طبيعة التهديدات للتدفّق الحرّ لموارد الطاقة قد تغيّرت مع مرور الوقت فقد أظهرت الولايات المتحدة استعدادًا مستمرًا لحماية الشحن التجاري لنفط الشرق الأوسط، وعلى الأخص خلال ما يسمّى بحرب الناقلات خلال الحرب الإيرانية العراقية من عام 1980 إلى 1988. وفي الآونة الأخيرة تعهّدت الولايات المتحدة بضمان مرور آمن للشحن التجاري عبر مضيق هرمز كجزء من بناء الأمن البحري الدولي، المعروف سابقًا مرور آمن للشحن التجاري"، في ضوء الاستفزازات البحرية الإيرانية.

ظهرت حماية الحلفاء والشركاء في المنطقة لأول مرة على شكل بيانات أميركية تدعم "إسرائيل". وكما أشرنا سابقًا قيل في الكونغرس "لقد تم التأكيد مجددًا على التزامنا الراسخ بأمن "إسرائيل" وقوتها ورفاهيتها من قِبل كل إدارة أميركية منذ ولادة "إسرائيل" الحديثة قبل ثلاثين عامًا". ووسّعت عقيدة كارتر المظلة الأمنية إلى الخليج فيما يتعلق بأي "محاولة من قِبل أيّ قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي ... اعتداء على المناطق الحيوية للولايات المتحدة الأميركية" والتهديد بصدّ مثل هذا الهجوم "بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية". وللوفاء بهذه الالتزامات، تحتاج الولايات المتحدة إلى حقوق الوصول والتحليق المستمرة في المنطقة، والتي أصبحت ضرورية بشكل متزايد للعمليات العسكرية العالمية أيضًا.

يمكن النظر إلى المصالح الدائمة المتمثلة في ضمان الاستقرار الإقليمي وحماية الحلفاء والشركاء على أنها تتضافر معًا في اتفاقيات التطبيع الأخيرة بوساطة إدارة ترامب عام 2020. في 13 آب من ذلك العام أعلنت "إسرائيل" والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة تطبيع العلاقات بين

"إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة. مما يجعل الإمارات ثالث دولة عربية بعد مصر والأردن تطبّع مع "إسرائيل".

وبعد أسابيع قليلة، في 11 أيلول، أعلن البيت الأبيض تطبيع العلاقات بين البحرين و"إسرائيل"، مما جعل البحرين رابع دولة عربية تطبّع رسميًا علاقاتها مع "إسرائيل". وقد وقعت دول الشرق الأوسط الثلاث - جميعها شركاء الولايات المتحدة - على الاتفاقيات في البيت الأبيض في 15 أيلول. الاتفاقات التي تهدف إلى تعزيز اقتصادات البلدان الثلاثة، لها أيضًا بُعد أمني؛ ويمكن اعتبار أنها تعزّز الموقف الأمني لهذه الدول في مواجهة إيران. ونظرًا لأن الإمارات العربية المتحدة منتج رئيسي للنفط (كما هو الحال في منطقة الخليج) فإن أي تدابير لتحسين الأمن يجب أن تساعد أيضًا في حماية أسواق النفط العالمية، وهي مصلحة أساسية للولايات المتحدة ودول الخليج.

عقد النيّة، والتنظيم، والمنهجية

نسعى في هذا التقرير إلى تحليل المنافسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة والصين وروسيا. إذ تقتضي مهمتنا إبلاغ صنّاع السياسة الأميركية وواضعي خطط الدفاع كونهم يعملون على تحقيق أهداف استراتيجية الأمن القومي (NSS) واستراتيجية الدفاع الوطني (NDS) بإعادة النظر بهاتين الوثيقتين الاستراتيجيتين. الحقيقة أن جهود الولايات المتحدة تهدف إلى مواجهة الصين وروسيا تركّز على التنافس في آسيا وأوروبا، مقترنة بمفهوم المنافسة الاستراتيجية التي لا تزال قيد التحديد، ما يجعل من الصعب فهم كيف يمكن العمل على هذه المنافسة في الشرق الأوسط. لذلك نكشف في هذا التقرير مفهوم المنافسة الاستراتيجية من خلال تفصيل المصالح والأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية للصين.

وجهات النظر الإقليمية للمنافسة الاستراتيجية

المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين وروسيا في الشرق الأوسط لا تحدث في العدم، بل في منطقة تضم 16 دولة وإقليمًا، لكل منها مصالحها وأهدافها الخاصة. في بعض الحالات تتوافق هذه المصالح مع مصالح المنافسين الاستراتيجيين الثلاثة الموضحة في هذا التقرير وتُنجح الإجراءات التي تحاول الصين وروسيا والولايات المتحدة اتخاذها. وفي حالات أخرى لا تتوافق مصالح دول الشرق الأوسط مع أولويات المنافسين من القوى العظمى وبدلًا من ذلك تحدّ من نجاح تلك الإجراءات. باختصار، على الرغم من أن الصين وروسيا والولايات المتحدة تحدّ من نجاح تلك الإجراءات. باختصار، على الرغم من أن الصين وروسيا والولايات المتحدة

يمكنها الاستمرار في المنافسة الاستراتيجية ومحاولة تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط فإن دول المنطقة لديها ما تقوله بشأن حثّ هذه الأهداف أو الحدّ منها.

التصوّرات الإقليمية للولايات المتحدة

قبل تفصيل وجهات النظر الإقليمية للصين وروسيا لا بد من فهم الخلفية السياقية التي تدعم تصوّرات دول الشرق الأوسط ومشاركة المنافسين الاستراتيجيين. ودور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والتغيرات الأخيرة في التصوّرات الإقليمية لواشنطن أمر أساسي في هذا السياق. لطالما لعبت الولايات المتحدة دورًا أساسيًا في الشرق الأوسط، بصفتها الضامن الأمنى للعديد من الدول. في كثير من النواحي كان القادة الإقليميون ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها "اللعبة الوحيدة في المدينة". ومع ذلك بدأ هذا التصوّر يتبدّل مع تدخّل الولايات المتحدة في العراق في عام 2003 وما صاحب ذلك من تعزيز اللااستقرار في المنطقة. وأعاد التدخّل الأميركي ترتيب السياسات الإقليمية من خلال تغيير موازين القوى بين دول الشرق الأوسط وديناميكياتها السياسية الداخلية. كما أدّى إلى زيادة عدم الاستقرار وتأجيج المنظّمات الإرهابية مثل القاعدة، وتغيير نظرة الدول الإقليمية إلى الدور الأمنى للولايات المتحدة في المنطقة. ازداد توتّر تصوّرات الدول الإقليمية للولايات المتحدة خلال إدارة أوباما. وأثار "التحوّل نحو آسيا" المعلن عنه مخاوف من تراجع الولايات المتحدة عن المنطقة. ومع قرار واشنطن الوقوف إلى جانب المحتجين في مصر وتونس أثناء الربيع العربي، وتقاعس الولايات المتحدة عن نظام الأسد في سوريا رغم الخطوط الحمراء المعلنة، دفعت المخاوف من الانكفاء العديد من قادة الشرق الأوسط إلى فقدان الثقة في الالتزام الأمنى للولايات المتحدة. وباشر العديد من هذه الدول - مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص - العمل عسكرى سعيًا وراء مصالحها الأمنية الخاصة بدون الولايات المتحدة في مناطق مثل ليبيا واليمن.

بالإضافة إلى ذلك عزّرت التغييرات الأخيرة التي طرأت على الموقف الأميركي في المنطقة - مثل قرار سحب القوات الأميركية من سوريا في كانون الأول 2019، وإعادتها في عام 2020 فقط التصوّرات بشأن الالتزام الأمني الأميركي المتردّد بينما تمارس إدارة ترامب أقصى قدر من الضغط ما أدّى إلى مزيد من عدم الاستقرار مع إيران. وبحلول عام 2019 أفاد استطلاع وسط الشباب العربي أن 59٪ من الشباب ينظرون إلى الولايات المتحدة كخصم، وهو ما يقرب من ضعف النسبة عام 2016. على هذه الخلفية من التصوّرات الإقليمية لعدم اليقين فيما يتعلق بالدور الأمني للولايات المتحدة في المنطقة يجب فهم وجهات نظر المنافسة الاستراتيجية في

المنطقة. أدت وجهات النظر هذه حول تقليص دور الولايات المتحدة إلى ظهور تفاعل متجدد مع الصين وروسيا كوسيلة تستخدمها الدول الإقليمية لإبلاغ الولايات المتحدة بأن لديها خيارات أخرى وكمشاركة حقيقية لمتابعة المصالح الفردية للدول.

التصورات الإقليمية للصين

رحّبت كل دول الشرق الأوسط تقريبًا بالعلاقات مع الصين، معربة عن اعتقادها بوجود مكاسب كافية للاستفادة من هذه العلاقة. ومع ذلك فقد انخرطت كل دولة مع الصين في السعي لتحقيق أهداف مختلفة. إيران، على سبيل المثال، تعتبر علاقتها مع الصين ضرورة اقتصادية وسياسية وسط ضغوط مالية ودبلوماسية تمارسها أميركا وأوروبا على برنامجها النووي. أما أهداف الدول الأخرى فهي المكاسب الاقتصادية والحصول على القدرات العسكرية التي رفضت الولايات المتحدة بيعها، وهو ما سنشير إليه في الفصل الرابع.

اتخذت الصين قرارات سياسية في السنوات الأخيرة ثبت أنها لا تحظى بشعبية في الشرق الأوسط، مثل دعم شخصيات قوية في ليبيا وسوريا والفشل في إصدار أي بيان سياسي ملموس تجاه احتجاجات الربيع العربي في تونس ومصر واليمن. بالإضافة إلى ذلك أصيبت دول الخليج بالإحباط بسبب عجز الصين أو عدم استعدادها لتهدئة ما تعتبره سلوكًا عدائيًا لإيران. هذا، إلى جانب استياء الجماهير الإقليمية من معاملة الصين لأقلية الأويغور المسلمة، مما وضع الصين أمام تحديات في تعميق علاقاتها في الشرق الأوسط. ومع ذلك فقد تم التغلب على هذه التحديات بسهولة لأن الاستياء من السياسات الأميركية يفوق بكثير أي إحباط من سياسات الصين بين دول الشرق الأوسط.

استخدمت الدول الإقليمية مشاركة أكبر مع الصين لإبلاغ الولايات المتحدة بأن لديها خيارات أخرى. هذه أيضًا استراتيجية تحوّط تستخدمها هذه الدول للتأكد من أنّ لديها شركاء بديلين وأنهم لا يتجاهلون قوة صاعدة. ووفقًا لأحد المحللين فإن "الصين عبارة عن لوحة بيضاء تعرض عليها دول الشرق الأوسط تطلعًاتها لنوع مختلف من علاقات القوى العظمى". وهكذا عزّز العديد من قادة الشرق الأوسط علاقتهم مع الصين في السنوات الأخيرة.

في بعض البلدان تم دفع سرديّات تعاون أكبر مع الصين من قِبل المنظّمات الإعلامية المملوكة للدولة، مما خلق تصوّرًا لعلاقة أقوى مما هي عليه في الواقع. علاوة على ذلك يعتقد قادة الشرق الأوسط بأنّ المشاركة الإقليمية الصينية تمثل إحباطًا للولايات المتحدة: فهي غير مهتمة - على الأقلّ في الوقت الحالى - بالتدخّلات العسكرية والسياسية ولا تتبع سياسات "مترابطة الخيوط."

ألقت استطلاعات الرأي العام في الشرق الأوسط بعض الضوء على التصوّرات الإقليمية للصين. ولا تغطي هذه الاستطلاعات جميع البلدان التي جرى التطرّق إليها في هذا التقرير، كما أنها لا تعبّر بشكل كافٍ عن وجهات نظر الجمهور والنخبة. ومع ذلك فهي مفيدة في استنتاج توجّهات المنطقة فيما يتعلق بالصين. بشكل عام، ينظر الجمهور في الشرق الأوسط إلى الصين نظرة إيجابي على أنها قوة رئيسة وفاعل اقتصادي مشارك في المنطقة. ومع ذلك يبدو أن تركيا كانت متطرّفة في هذه الاستطلاعات، حيث تنظر إلى الصين بشكل أقل تفضيلًا، ويرجّح أن يكون ذلك ردًا على معاملة الصين لسكانها المسلمين من الأويغور.

التصوّرات الإقليمية لروسيا

تقوم المقاربة الإقليمية لروسيا على الحفاظ على العلاقات مع كل دول الشرق الأوسط. وقد أدّى ذلك إلى تحقيق روسيا التوازن بين الدول المعارضة لبعضها البعض، مثل "إسرائيل" وإيران أو المملكة العربية السعودية وإيران. علاوة على ذلك، فشلت روسيا ومختلف دول الشرق الأوسط في التعامل مع العديد من القضايا السياسية، لا سيّما تلك المتعلقة بسوريا. وقد أدّى هذا بدوره إلى توتّر متأصّل لأن دول الإقليم لا تثق بالنوايا الروسية. ومع ذلك فقد تم تجاوز انعدام الثقة لأن التواصل مع موسكو حقق العديد من الأهداف لدول الشرق الأوسط.

لاقى الحكم الاستبدادي الشخصي للرئيس بوتين صدى لدى الحكومات الاستبدادية الإقليمية وشكّل نقطة انطلاق أولية. وقد تمّ تضخيم هذه المشاركة بعد تدخّل روسيا في سوريا، على الرغم من عدم موافقة العديد من الدول الإقليمية على استخدام روسيا للقوة العسكرية. لم يكن هذا لأن التدخّل قدّم لروسيا حصّة أكبر في الأحداث الإقليمية فقط ولكن أيضًا لأن الولاء الذي أظهره تدخّل روسيا نيابة عن حليف طويل الأمد كان له صدى في العواصم الإقليمية. وهكذا فإن تصوّر تفضيل روسيا للوضع الراهن يتناقض مع عدم موثوقية الولايات المتحدة، خاصة بالنسبة للدول التي دعمت فيها واشنطن احتجاجات الربيع العربي، مثل مصر وبعض دول الخليج.

سهّل الانخراط الروسي المتجدد في الشرق الأوسط التصوّرات الإقليمية بأن الولايات المتحدة تنكفئ عن المنطقة. أدّى هذا في البداية إلى قيام العديد من البلدان، لا سيّما تلك الموجودة في الخليج، بإشراك روسيا في بحثها عن المزيد من موفّري الأمن من الخارج. على سبيل المثال، أشار معلّق سعودي إلى أن روسيا "طرف جذّاب يمكن إقامة شراكة معه"، بينما أشار أيضًا إلى أن المملكة العربية السعودية ستواصل إنشاء علاقات خارج إطار الولايات المتحدة لأن الشراكة "لا تعنى زواجًا كاثوليكيًا يمنع إقامة علاقات أخرى."

نظرًا لأن روسيا أصبحت لاعبًا أكبر في الشرق الأوسط وعزّزت مكاسبها في سوريا فقد ارتفعت التصوّرات الإيجابية عن موسكو في المنطقة. وقد أشار استطلاع رأي وسط الشباب العربي لعام 2019 إلى أن 64٪ من المشاركين يعتبرون روسيا حليفة، مع دعم أكبر من بلاد الشام وليس الخليج أو شمال إفريقيا. وعلى وجه الخصوص انقسم المشاركون في الاستطلاع بشأن تحديد ما إذا كانت روسيا أو الولايات المتحدة حليفًا أفضل، حيث حصلت روسيا على نسبة أقل 1٪ فقط من الولايات المتحدة.

خلاصة

أثار نشر NSS وNSS ردود فعل في كل من الصين وروسيا. لكن النموذج الذي استقروا عليه كان مختلفًا تمامًا في كل بلد. كان لدى الصين استراتيجية عالمية متماسكة إلى حدّ كبير لتبدأ بها. في المقابل يبدو أن روسيا كانت تتصرّف دون فائدة (أو مسؤولية) من استراتيجية عالمية متماسكة، وبدلًا من ذلك تركّز في المقام الأول على المناطق المجاورة لها بطريقة انتهازية، وعملية أحيانًا، وقصيرة المدى في كثير من الأحيان.

في أي من الحالتين، لم يتسبّب التحوّل في الأولويات الأمنية الأميركية المعلنة في حدوث تغيّرات كبيرة في تصرّفات أي من البلدين. وكما لوحظ فقد بدأت الصين بالفعل في التركيز على الولايات المتحدة بعد أحداث ميدان تيانانمين عام 1989. وبينما أعربت روسيا علنًا عن أملها في شراكة مع الولايات المتحدة على أساس المصالح المشتركة، فقد نظرت بالفعل إلى الولايات المتحدة على أساس وتهدف، مع حلفاء الولايات المتحدة، للسيطرة على الشؤون العالمية.

تزامنت NSS و NSS و التعديلات في سلوك كلا البلدين، بل وحفّزتها. في كلتا الحالتين أعطت الاستراتيجيات على الأقل تبريرًا خطابيًا للبلدين للاقتراب من بعضهما البعض. لكن هذا أيضًا كان قيد التنفيذ، مدفوعًا إلى حدّ كبير بردّ فعل الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين والعالميين على غزو روسيا لشبه جزيرة القرم وضمّها عام 2014، ثم دعم روسيا المباشر للحركات الانفصالية العنيفة في شرق أوكرانيا. ومع تحوّل حدودها الغربية بسبب عدوانها والانخفاض المتزامن في عائدات النفط بسبب انهيار أسعار النفط عام 2014 لم يكن أمام موسكو خيار سوى التوجّه شرقًا للحصول على الدعم. لكن التعاون بين الصين وروسيا له حدود، كما يتضح من أنشطتهما في الشرق الأوسط - والتي ستتمّ مناقشتها في الفصل التالي. علاوة على ذلك، فإن الأنشطة الصينية والروسية مقيدة بخيارات الحكومات الإقليمية في الشرق الأوسط. كان من

مصلحة العديد من هذه الدول إشراك الصين وروسيا - ليس من أجل المكاسب التي حققتها مثل هذه المشاركة فقط ولكن أيضًا لاستخدام هذه الأنشطة كرسائل إلى الولايات المتحدة. لذلك فإن المنافسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط ليست بين الصين وروسيا والولايات المتحدة فقط. وبدلًا من ذلك فإن الدول الإقليمية التي تعمل فيها هذه القوى لها رأي - ربما حتى دور حاسم - في تحديد نجاح أو فشل الإجراءات التي تتخذها الصين وروسيا والولايات المتحدة للحصول على ميزة تنافسية.

الصين في الشرق الأوسط:

تقيم الصين علاقات ودّية مع جميع دول المنطقة. يسمح هذا الموقف لها بمتابعة ما يصفه مسؤولوها بأنه مصالحها الأساسية الثلاث في المنطقة: الوصول إلى النفط والغاز، والحدّ من أي تداعيات لعدم الاستقرار والإرهاب داخل حدودها، والرغبة في العمل كعامل استقرار عندما يكون ذلك ممكنًا. إلى جانب النفط والغاز، تتمتع الصين بمصالح اقتصادية متنامية، ويعمل الشرق الأوسط كمنطقة مهمة في مفهوم الاتصال الشامل للصين لمبادرة الحزام والطريق.

خلال الحرب الباردة، لم يكن الشرق الأوسط منطقة ذات أولوية قصوى بالنسبة للسياسة الخارجية الصينية. بدلًا من ذلك نظرت بكين إلى الشرق الأوسط إلى حدّ كبير على أنه منطقة تنافس القوى العظمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. بعد الحرب الباردة، نما انخراط الصين في المنطقة ببطء، اعترافًا بالدور المهيمن الذي لعبته الولايات المتحدة وعلاقات الصين الاقتصادية والدبلوماسية المتواضعة مع المنطقة. ظلت مشاركة الصين مع المنطقة محدودة طوال التسعينيات، عندما أصبحت الصين مستوردًا صافيًا للنفط، وأوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وعلى الرغم من إعلان بكين عن رغبتها في توثيق التعاون مع دول الشرق الأوسط، ظلّت الجهود خارج قطاع الطاقة رمزية في أحسن الأحوال.

منذ منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أصبحت الصين قوة خارجية ذات أهمية متزايدة ومؤثرة في الشرق الأوسط. وهذا يعكس قوة الصين المتنامية، المدعومة برؤيتها الاقتصادية، والرغبة الناتجة في توسيع هذه القوة على الصعيد العالمي. أشار المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2012 إلى أن الصين ستتبنّى المزيد من "الأفق العالمي" في سياستها الخارجية. ويتفق العلماء الصينيون بشكّل عام على أن مشاركة بلادهم في الشرق الأوسط دخّلت مرحلة جديدة في أعقاب أحداث الربيع العربي في عام 2011. لقد خلق الربيع العربي تحدّيات حيث هدّدت الاضطرابات في المنطقة المصالح الاقتصادية الصينية - بما في

ذلك اعتمادها على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط - وسعت بكين إلى الامتناع عن التورّط سياسيًا.

لكن كشف الصين في عام 2013 عن مفهومها للاتصال بين منطقة أوراسيا وشرق إفريقيا يشير إلى دور اقتصادي متزايد للصين في جميع أنحاء العالم ولمشاركتها في الشرق الأوسط، التي تبرز بشكّل بارز في مبادرة الحزام والطريق. وكما تم تصوّرها في الأصل، تضمّنت المبادرة "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" البري و "طريق الحرير البحري" فوق المياه. يقترح الحزام الاقتصادي لطريق الحرير شبكات تربط آسيا الوسطى بجنوب آسيا والشرق الأوسط وما بعد ذلك إفريقيا وأوروبا؛ يتصوّر طريق الحرير البحري طرق الشحن عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي باتجاه جنوب آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا. والجدير بالذكر أن كلا المكوّنين يشملان منطقة الشرق الأوسط.

منذ عام 2013 زادت الصين من نشاطها الاقتصادي في المنطقة؛ شراء أصول البنية التحتية الرئيسية وتطويرها، وبناء شراكات اقتصادية، وتأمين وصولها إلى الطاقة (بصفتها أكبر مستهلك للنفط في الشرق الأوسط). وكنتيجة ثانوية لمصالحها الاقتصادية المتجددة في المنطقة بدأت بكين أيضًا في زيادة أنشطتها الدبلوماسية، وبدرجة أقل الأنشطة الأمنية، مثل مبيعات الأسلحة والتدريبات المشتركة، على الرغم من أن هذه لا تزال متواضعة وقت كتابة هذا التقرير.

تُعتبر مواجهة النفوذ الأميركي، على الرغم من أنها ليست المحرّك الرئيسي لجهود الصين في الشرق الأوسط، عاملًا إضافيًا. يتناسب هذا مع مفهوم "التوجّه نحو الغرب" - فكرة أن الصين يجب أن تشارك في اتجاه الغرب (بما في ذلك آسيا الوسطى والشرق الأوسط) لكسر استراتيجية التطويق الأميركية، غير القوية في هذه المناطق كما هي في شرق آسيا. لذلك يمكن النظر إلى بعض تصرّفات الصين في الشرق الأوسط من خلال عدسة المنافسة الاستراتيجية.

ومع ذلك تدرك بكين أن قيام الولايات المتحدة بدور الضامن الأمني الرئيسي للمنطقة يضمن بيئة مستقرة للاستثمار الاقتصادي الصيني وإنتاج الطاقة. وأشار خبير صيني في المنطقة إلى أن الولايات المتحدة لا تنسحب من الشرق الأوسط. وبدلًا من ذلك فإنها تسعى إلى ترتيب جديد بتكلفة أقل ومخاطر أقلّ. من وجهة نظر هذا الخبير، لا يقتصر الأمر على أن الصين لا تريد إزاحة الولايات المتحدة، ولكن ليس هناك ما يزيحها حتى الآن. على الرغم من أن البلدين لديهما بعض المصالح والأولويات التكميلية (تسعى كل من الصين والولايات المتحدة إلى الاستقرار والتدفّق الحرّ للطاقة، على سبيل المثال)، فهناك أيضًا منافسة كبيرة بينهما، لا سيّما فيما يتعلق بمبيعات التكنولوجيا واعتمادها ومبيعات الأسلحة (مثل طائرات بدون طيار). نظرًا لأن الصين لا تسعى بنشاط إلى لعب دور رئيسي في شؤون الأمن الإقليمي فإنها أيضًا لا تحاول الاستيلاء على الدور

التقليدي للولايات المتحدة ولا مواجهة الولايات المتحدة في المنطقة. وتدرك الصين أن مصالحها الاقتصادية، التي يمكن القول إنها السبب الرئيسي للنشاط في الشرق الأوسط، تستفيد من الدور الأمنى الضخم الذي تلعبه الولايات المتحدة في المنطقة.

الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط

على الرغم من أن الصين ليس لديها استراتيجية واضحة للشرق الأوسط، فقد سعت إلى المشاركة الاقتصادية البقاء على علاقة جيدة مع جميع دول المنطقة مع التزام الحذر بشأن تعميق مشاركتها في الشؤون الدبلوماسية والأمنية الإقليمية. يتسم نهج الصين الإقليمي مدفوعًا بالاحتياجات الفورية بدلًا من الأهداف طويلة الأجل أو الالتزامات الدائمة، بأنه عملي وانتهازي ومرن. ومع أن الصين أصبحت "ذات وزن اقتصادي ثقيل" نتيجة لذلك فمن المرجّح أن تظل "وزنًا دبلوماسيًا خفيفًا" و "وزن ريشة عسكرية في المنطقة في المستقبل المنظور".

هناك ثلاثة عناصر سائدة في مقاربة الصين للشرق الأوسط:

أولًا، تسعى الصين إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الجهات الحكومية في الشرق الأوسط. من أجل بذلك لم تُضفِ بكين الطابع الرسمي على تحالفات مع أية دولة في المنطقة وتمتنع عن إظهار معاملة تفضيلية تجاه شركائها أو تبنّي مواقف سياسية تجعلها تنحاز إلى جانب في النزاعات الإقليمية. يؤكد العلماء الصينيون أن الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط تتبع ممارسة تكوين الشراكات وليس التحالفات. من خلال الامتناع عن الانضمام إلى التحالفات تتجنّب الصين المزالق المألوفة في سياسات التحالف: فهي تفلت من الوقوع في شراك الصراعات الإقليمية، ومن خلال تثبيط التوقّعات بأنها قد تتدخّل في النزاعات الإقليمية، تتجنّب السيناريوهات التي يمكن أن تتهم فيها بالتخلّي عن الحلفاء. وبالمثل سعت الصين إلى تجنّب تبنّي مواقف سياسية قد تؤدّي إلى الحاجة إلى الانحياز في النزاعات الإقليمية. على سبيل المثال، دعت الصين إلى العودة إلى "الوحدة والانسجام" بينما ترفض الانحياز لأي طرف في الخلاف الخليجي الذي ظهر في عام 2017.

ثانيًا، توجّه الصين في التعامل مع الشرق الأوسط قبل كل شيء المصالح الاقتصادية. لذلك تهيمن الأنشطة الاقتصادية على مشاركة الصين في المنطقة، وهو نهج يتماشى مع استراتيجية الصين الأوسع لمبادرة الحزام والطريق، ويعزّز العنصر الأول لنهج بكين الإقليمي، ويظل الطريقة الرئيسية التي تسعى الصين من خلالها إلى بناء نفوذ لها في الشرق الأوسط.

ثالثًا، تسعى الصين إلى تجنّب تحدّي المصالح الأميركية، بما في ذلك وضع الولايات المتحدة كضامن أساسي للأمن في الشرق الأوسط. ويأتي ذلك اعترافًا برغبة الصين في الاستقرار الإقليمي لتعظيم مصالحها الاقتصادية وتمكينها من البقاء فوق صراع السياسة الإقليمية. وكما لاحظ المحللون فإن هذا النهج يتيح لبكين "جولة مجّانية" في الإجراءات الأمنية الأميركية لتأمين مصالح الصين وتحقيق أهدافها - ولا سيّما أهدافها الاقتصادية - في الشرق الأوسط.

هذه المواضيع الاقتصادية والدبلوماسية وحتى الأمنية تتجلّى بشكّل أفضل في علاقات الصين مع إيران. توصّل بعض المحللين في الصين إلى رؤية الشرق الأوسط على أنه "امتداد استراتيجي لمحيط الصين". إيران ضمن هذا الامتداد الاستراتيجي هي الشريك المحوري للصين في المنطقة، وهي دولة ذات نفوذ جيوسياسي واقتصادي يفضّل أيضًا التوافق مع الصين بدلًا من القوى العظمى الأخرى. يمكن لإيران أن تعمل كمورّد مهمّ للطاقة، وداعم لفكرة عالم متعدد الأقطاب في مواجهة الولايات المتحدة، وعقدة مهمة لخطط الصين لمبادرة الحزام والطريق. تمنح إيران الصين إلى كل من جنوب غرب آسيا وأوروبا طرقًا برّية تعتبر بدائل للطرق عبر روسيا وسيكون من الصعب على الولايات المتحدة تعطيلها في حالة الطوارئ. يمكن أن تكون إيران مركزية لكل من طرق النقل بين شرق غرب وشمال جنوب أوراسيا. وينظر المحللون الإيرانيون إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية كفرصة لمساعدة إيران على إعادة بناء اقتصادها المحلّي وتضخيم دورها في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك هناك فهم راسخ في إيران بأن للصين مصالحها الخاصة وأن التعاون ينطوي على مخاطر، مما يشير إلى أن دور إيران كعنصر أساسي في استراتيجية الصين لمبادرة الحزام والطريق قد يتغيّر في المستقبل.

محرّكات النهج الإقليمي للصين

امتنعت وثائق السياسة الخارجية الصينية الرسمية والأمن القومي عن وصف استراتيجية بكين في الشرق الأوسط. وبالمثل فإن أي تعبير عن مشاركة الصين في المنطقة لا يرتبط صراحة بالمنافسة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط ليس في الجوار المباشر للصين فقد أصبح أكثر أهمية بالنسبة للصين منذ العقد الأول من القرن الواحد والعشرين على عدّة أبعاد وقريبًا من المناطق الأكثر حساسية تجاه الصين. إن وثيقة السياسة العربية، التي صدرت في كانون الثاني 2016 عشية زيارة "شي" التاريخية للمنطقة تقتصر على مناقشة سياسة الصين تجاه الدول العربية، باستثناء الدول الأخرى المهمة في المنطقة، مثل إيران وتركيا و"إسرائيل". هذه الوثيقة عامة من حيث السياسة، وتقتصر في المقام الأول على مناقشة المشاركة الاقتصادية للصين مع المنطقة من خلال مبادرة الحزام والطريق، والتي تم تفصيلها في وثيقة رسمية أخرى. الخطة السياسية الوحيدة في ورقة السياسة العربية هي اقترام إنشاء

دولة فلسطينية "على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية". كما شدّد "شي" على إيمانه بأن التنمية هي المفتاح لحلّ مشاكل الشرق الأوسط.

تماشيًا مع هذه الوثائق وأولويّات السياسة الخارجية الصينية الأخرى يمكن أن تُعزى مشاركة بكين في الشرق الأوسط إلى عاملين رئيسيين. أولًا، تسعى الصين إلى الاعتراف بها كقوة عظمى، على الصعيدين المحلّي والدول الأخرى. وهذا اعتراف في منظور بكين الخاص بأنها حققت مكانة القوة العظمى. ثانيًا، تسعى الصين إلى تأمين مصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط، وفي مقدّمتها توسيع مبادرة الحزام والطريق من خلال الاستثمار والوصول المستمر إلى موارد الطاقة من المنطقة التي تعتمد عليها بشكّل كبير. في عام 2018 استوردت الصين من الشرق الأوسط 36٪ من إجمالي النفط والمنتجات النفطية المستهلكة و5٪ من إجمالي الغاز الطبيعى المستهلك.

بالإضافة إلى هذين الدافعين الأساسيين هناك عدة عوامل أخرى تؤثّر على مشاركة الصين في الشرق الأوسط. الأول هو القلق من أن عدم الاستقرار والإرهاب قد يمتّد إلى الصين. والثاني، يتعلّق بتطلعات بكين إلى وضع القوة العظمى والخوف من تداعيات الإرهاب، وهو العمل كعامل استقرار في المنطقة. هذا هو أحد أسباب دعم الصين للاتفاق الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة [JCPOA]) مع الاعتراف بعيوبها. أخيرًا، تخشى الصين مما تسّميه "التطويق الاستراتيجي" من قِبل الولايات المتحدة القوة الوحيدة التي يمكنها تحديّها، يساعد هذا الخوف في تفسير دفع الصين المستمر للوصول إلى الشرق الأوسط لتسهيل إبراز قوّتها ودور إيران كطريق برى محتمل للتجارة كبديل للطرق البحرية التي تعتمد عليها الصين.

الاهتمامات والأنشطة الصينية في الشرق الأوسط

ندرس الآن كيف تعكس مصالح الصين وأنشطتها في الشرق الأوسط استراتيجيتها ومحرّكات نهجها الإقليمي. نحن نغطي ثلاثة مجالات: المصالح والأنشطة الدبلوماسية، والمصالح والأنشطة الاقتصادية، والمصالح والأنشطة العسكرية. لكل منها نتجاوز الوصف السردي ونتناول المقاييس الكمية، مثل عدد الزيارات الرسمية رفيعة المستوى وقيمة التجارة. تقدّم هذه التدابير شكّلا واحدًا من الأدلّة حوّل المكان الذي تختاره الصين لوضع مواردها. سيساعد استكشاف مصالح وأنشطة الصين في هذه المجالات الثلاثة في تحديد الاتجاهات في المشاركة الإقليمية للصين.

تسعى الصين جاهدة للحفاظ على العلاقات الودية مع جميع دول الشرق الأوسط. وهي توجّه مبادراتها الدبلوماسية الأوسع بما يتوافق مع انقسامات المنطقة. على سبيل المثال، منذ عام 2004، كانت إحدى مقارباتها تجاه العالم العربى من خلال منتدى التعاون بين الصين والدول

العربية، وهو منتدى متعدد الأطراف للحوار بين الصين وأعضاء جامعة الدول العربية تم تشكيله في عام 2004. وللضرورة، كان على الصين أن تتعامل بشكّل منفصل مع إيران و"إسرائيل"، والتوقيع على اتفاقية تعاون مدتها 25 عامًا مع الأولى وإنشاء صفقات التكنولوجيا والبناء والاستثمار مع الأخيرة. في المقابل، فإن علاقات الصين مع تركيا ليست رسمية تقريبًا، على الرغم من أن البلدين لديهما مصالح مشتركة فيما يتعلق بالتبادل الاقتصادي وإنشاء ممرّات تجارية، وتنظر تركيا إلى العلاقات مع الصين باعتبارها توازنًا وتحوّطًا للغرب.

تبرز مواضيع مختلفة من هذه التفاعلات، مثل الاستقرار والتعاون والتعددية والحوكمة العالمية. لكن تكمن وراء كل هذه المبادرات الأوسع نطاقًا الجهود المبذولة لإنشاء اتصال من خلال أشكال مختلفة من البنية التحتية (مثل الموانئ وشبكات الاتصالات) ومن خلال علاقات اقتصادية أكبر تحت علامة BRI. وعلى الرغم من أن الصين يمكن أن تضع نفسها كجهة للاجتماع فإن مشاركتها الأمنية ذات المستوى الأدنى ورغبتها في تجنّب التورّط في النزاعات السياسية داخل المنطقة تحدّ من نفوذها الإقليمي. وبدلًا من ذلك تحقق الصين أهدافها من خلال المزيد من التفاعلات الثنائية الملموسة.

الأنشطة الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط

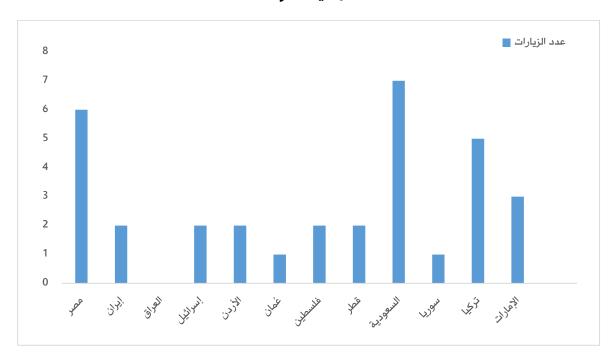
تنعكس جهود الصين للحفاظ على العلاقات الودية مع جميع البلدان في زياراتها القيادية إلى المنطقة (الشكّل 1). يشير مصطلح كبار القادة إلى الرئيس (أيضًا رئيس الحزب الشيوعي الصيني) ورئيس الوزراء ووزير الخارجية. والجدير بالذكر أن الدول الثلاث الرئيسية التي زارها القادة الصينيون هي المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا. المملكة العربية السعودية هي أكبر مصدّر لواردات الصين من النفط في الشرق الأوسط. وتعدّ مصر الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في المنطقة إلى حدّ بعيد، حيث بلغ عدد سكانها 98 مليون نسمة في عام 2018. ويبلغ عدد سكان تركيا أيضًا 82 مليون نسمة (في عام 2018)، وتعد أكبر اقتصاد في المنطقة.

تباعدت الزيارات إلى هذه البلدان على مدار عقد من عام 2009 حتى عام 2018، مما يدلّ على بذل جهود متّسقة لبناء العلاقات. زار كبار القادة مصر ثلاث مرات في عام 2009، مرة في عام 2014، ومرتين في عام 2016. وزاروا المملكة العربية السعودية مرتين في عام 2009، مرة في كل من 2010 و2012 و2013، ثم مرتين في عام 2016. وزاروا تركيا مرتين في عام 2010 و2015، ثم مرة في 2016. على الرغم من أن الزيارات حدثت باستمرار على مدار العقد فقد بلغت ذروتها في عامي 2009 و2016. في عام 2009 قام وزير الخارجية يانغ جيتشي بخمس رحلات منفصلة إلى سبع دول أو أقاليم مختلفة. في عام 2016 سافر الرئيس "شي" ووزير الخارجية منفصلة إلى سبع دول أو أقاليم مختلفة.

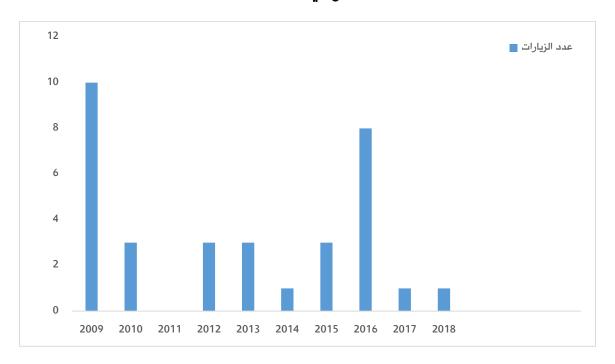
"وانغ" معًا إلى ثلاثة شركاء مهمين في المنطقة - المملكة العربية السعودية ومصر وإيران - ثم سافر وانغ إلى قطر وتركيا في وقت لاحق من العام.

شكل 1: مسؤول سياسي صيني كبير يزور الشرق الأوسط (2009-2018)

من حيث الدولة



من حيث السنة



بالإضافة إلى هذه الزيارات رفيعة المستوى قامت الصين بمبادرات دبلوماسية أخرى. في عام 2002 عيّنت الصين مبعوثًا خاصًا للشرق الأوسط، تلا إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي في عام 2004. على الرغم من أن الصين أقلّ استثمارًا في المفاوضات الإقليمية من الجهات الفاعلة الأخرى (مثل الولايات المتحدة وروسيا) فقد قدّمت اقتراحًا من أجل السلام الإسرائيلي الفلسطيني في عام 2013. ولكن بشكّل عام، حافظت الصين على مكانة دبلوماسية منخفضة نسبيًا في الشرق الأوسط. يعكس هذا النهج حذر الصين من التورّط في الخلافات الدبلوماسية في المنطقة.

تروّج الصين أيضًا لصورة الحياد، وتدفع المجازات المألوفة للصداقة والشراكة والعلاقات "المربحة للجانبين"، كما يتضع من خطاب "شي" في مقرّ جامعة الدول العربية في كانون الثاني 2016: "نحن لا نبحث عن وكلاء في الشرق، بل الحث على السلام وتشجيع المحادثات؛ نحن لا ننشئ مناطق نفوذ، بل نشجّع الجميع معًا على الدخول في دائرة الأصدقاء في الحزام والطريق؛ نحن لا نسعى لملء "الفراغ"، بل نسج شبكة شراكة تعاونية ذات منفعة متبادلة ومربحة للجانبين". وقد أشارت البلدان في أماكن أخرى إلى أن "المكاسب للجميع" لا تتحوّل دائمًا إلى أفعّال، وتتوقّع الصين أن تذعن الدول الأقلّ قوة لذلك.

يقسّم صن ديجانج، الخبير الصيني في شؤون الشرق الأوسط، دول المنطقة إلى أربعة أنواع لأغراض الصين الدبلوماسية: الدول المحورية، والدول العقدية، والدول الرئيسية، والدول الحصينة. في هذا الإطار، فإن الدول الأكثر أهمية في المنطقة من وجهة نظر الصين هي الدول المحورية، والتي يمكن أن تساعد الصين على توسيع نفوذها السياسي والأمني والاقتصادي. من بين الدول المحورية للصين التي يغطيها هذا التقرير مصر والمملكة العربية السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة، تلقت جميعها زيارات من "شي" منذ عام 2016. وقد أقامت الصين علاقات "شراكة استراتيجية شاملة" مع هذه الدول. على سبيل المثال، توفّر العلاقات الاقتصادية والطاقة القوية الأساس للعلاقات الثنائية بين الصين والمملكة العربية السعودية. وقد أعرب والطاقة القوية الأساس للعلاقات الثنائية بين الصين والمملكة العربية السعودية. وقد أعرب وخطة تنمية الرؤية السعوديون عن رغبتهم في تنسيق الجهود من خلال مبادرة الحزام والطريق وخطة تنمية الرؤية السعودية 2030. وتطوّرت العلاقات الاقتصادية للصين مع الإمارات العربية المتحدة، التي زارها "شي" في تموز 2018، من عام 2009 حتى عام 2018، مع تزايد أهمية الدولة كمصدّر للصين ولكن تراجعت أهمّيتها كوجهة للواردات. تتمتع الصين أيضًا بعلاقات دبلوماسية واقتصادية طويلة الأمد مع مصر، التي تستضيف العديد من مشاريع مبادرة الحزام والطريق.

تعمل الدول العقدية كجسور بين الصين والقوى العظمى الأخرى، وتعتبر تركيا و"إسرائيل" مثالين هامين في الشرق الأوسط. تُعدّ تركيا، التي تركّز على استثمارات مبادرة الحزام والطريق في إطار

الممرّ الاقتصادي بين آسيا الوسطى وغرب آسيا وشريكًا متزايدًا في التعاون الدفاعي، بمثابة جسر إلى أوروبا وحلف شمال الأطلسي. إن تعاون "إسرائيل" مع الصين في مجال الابتكار لا يمكن أن يفيد الصين اقتصاديًا فحسب، بل يُحتمل أيضًا أن يكون بمثابة جسر للقوى الأخرى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن الولايات المتحدة أعربت عن مخاوفها بشأن علاقات "إسرائيل" مع الصين. على سبيل المثال، انتقدت الولايات المتحدة مشاركة الشركات الصينية في ميناء أشدود وميناء حيفا، بحجة أن هذه الأنشطة تهدد أمن الأسطول السادس للولايات المتحدة في شرق البحر المتوسط. ويُعدّ العراق دولة رئيسية في المنطقة بسبب حجم إقليمه الكبير وعدد سكانه وتزايد العلاقات الاقتصادية مع الصين. أما الدول الحصينة فلها مساحة إقليمية صغيرة، وعدد سكان صغير، ووزن اقتصادي محدود - مثل قطر، وعُمان، والأردن، والكويت - لكن الصين تحتفظ بعلاقات ودية معها تهدف إلى فرص التعاون الاقتصادي.

توضح علاقات الصين مع إيران كيف توازن بين الخصوم. أصبح "شي" أول زعيم أجنبي يزور إيران بعد رفع العقوبات التي صاحبت تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني). خلال هذه الرحلة رفعت الصين علاقاتها مع المملكة العربية السعودية وإيران في وقت واحد إلى مستوى "علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة". بالنسبة للصين، تعمل إيران كمصدر للنفط الخام، ورابط مهم في مبادرة الحزام والطريق، وخصم مفيد محتمل للولايات المتحدة. ومع ذلك توضح علاقات الصين مع إيران أيضًا كيف امتنعت عن تحدّى الولايات المتحدة في المنطقة. صوتّت الصين لصالح عقوبات مجلس الأمن الدولي المفروضة على إيران في عام 2010 ودعمت المفاوضات النووية مع إيران التي أدّت إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. كانت الصين بمثابة شريان حياة اقتصادى حاسم لإيران في ظل نظام العقوبات دون أن تتحدّى ذلك النظام علانية. يبدو أن مكانة إيران كشريك سياسي واقتصادي مهم للصين وكحلقة وصل مهمة في مبادرة الحزام والطريق ستنمو بعد التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك فإن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووى الإيراني، الذي أعلنته إدارة ترامب في أيار 2018، عزّز من علاقات الصين مع إيران. في نيسان 2019، أعلن الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة ستخفض صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر. وتعهدت الصين بمقاومة العقوبات الأميركية على إيران، لكن في تشرين أول 2019 أعلنت مؤسسة البترول الوطنية الصينية انسحابها من مشروع بقيمة 5 مليارات دولار في حقل غاز جنوب بارس. وعلى الرغم من أن الصين ظلت أكبر مشترٍ للنفط الخام والمكثفات من إيران فقد تراجعت تلك المشتريات من 650 ألف برميل يوميًا في 2018 إلى 400 ألف برميل يوميًا في النصف الأول من 2019 إلى 225 ألف برميل يوميًا في النصف الثاني من 2019.

الأنشطة الاقتصادية الصينية في الشرق الأوسط

تقع القضايا الاقتصادية في صميم سياسة الصين في الشرق الأوسط وتدعم جميع أنشطة الصين تقريبًا في المنطقة. تشمل المشاركة الاقتصادية للصين في المنطقة التجارة والاستثمار ومشاريع البناء. أهم عنصر هو دور الشرق الأوسط طويل الأمد كمزوّد لموارد الطاقة للاقتصاد الصيني. ويجادل القادة والعلماء الصينيون بأن نهج بلادهم تجاه المنطقة يقوم على "السلام من خلال التنمية"، وهو ما يتناقض مع ما يسمّونه مفهوم الدول الأخرى "السلام من خلال السلام".

تجارة الصين مع الشرق الأوسط

الشرق الأوسط لاعب متواضع في تجارة السلع الصينية الشاملة. في العقد من عام 2009 حتى عام 2018 ذهب أقلّ بقليل من 6٪ من صادرات الصين إلى المنطقة، وجاء حوالي 7٪ من واردات الصين من المنطقة. في مجمل التجارة، تعتبر الصين أهمّ بكثير للشرق الأوسط من العكس. خلال العقد المعني، شكّلت صادرات السلع الصينية أكثر من 11٪ من جميع الواردات في المنطقة، وشكّلت المبيعات إلى الصين ما يقرب من 10٪ من صادرات سِلع الشرق الأوسط في جميع أنحاء العالم. على الرغم من ذلك لم تكن أي من اتفاقيات التجارة التفضيلية الخمس عشرة مع الصين مع أية دولة في المنطقة اعتبارًا من آذار 2020.

على الرغم من أن الأرقام الإجمالية متواضعة، يلعب الشرق الأوسط دورًا كبيرًا في تجارة النفط. لقد ناقشنا بالفعل واردات الصين من الطاقة من المنطقة. والشرق الأوسط ليس مجرّد مورّد مهم للصين؛ الصين أيضا عميل مهم للمنطقة. في عام 2018، ذهب 20% من جميع صادرات النفط ومنتجات النفط في الشرق الأوسط إلى الصين، وذهب 11% من صادرات المنطقة من الغاز الطبيعى المسال إلى الصين.

أكبر حصّة من تجارة السلع الصينية هي مع دول مجلس التعاون الخليجي. تلقت هذه البلدان في المتوسط سنويًا ما يقرب من 47٪ من صادرات السلع الصينية إلى المنطقة خلال العقد. وجاءت تركيا، أكبر اقتصاد في المنطقة، من حيث الأهمية، وإيران بنسبة 14٪ و13٪ على التوالي. كانت إيران، التي خنقتها العقوبات طوال معظم العقد، محدودة في اختيارها للشركاء التجاريين واعتمدت بشكّل كبير على الصين. وجاءت مصر و"إسرائيل" والعراق في المرتبة التالية بنسبة 8٪ و6٪ و5٪ على التوالي. والجدير بالذكر أنه لم تحدث تغييرات كبيرة في الحصص خلال العقد باستثناء انخفاض الصادرات إلى سوريا. كانت هناك عدة تغييرات صغيرة: ارتفعت حصّة الصادرات إلى العراق بقوة، وارتفعت الحصّة إلى "إسرائيل" أيضًا في نهاية العقد، وانخفضت الصادرات إلى العراق بقوة، وارتفعت الحصّة إلى "إسرائيل" أيضًا في نهاية العقد، وانخفضت

الحصّة إلى الإمارات العربية المتحدة. بخلاف ذلك، كانت البلدان ذات الأهمية الكبرى في عام 2009 هي أيضًا البلدان الأكثر أهمية في عام 2018.

من حيث واردات الصين من السلع من الشرق الأوسط، تعدّ دول مجلس التعاون الخليجي إلى حدّ بعيد المنطقة الأكثر أهمية بالنسبة للصين، مما يعكس إنتاج تلك المنطقة من النفط والغاز. من عام 2009 حتى 2018 استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على متوسط سنوي قدره 64٪ من تلك الواردات. ظل هذا ثابتًا طوال العقد، على الرغم من انخفاض الكمّية النسبية القادمة من المملكة العربية السعودية، من 40٪ عام 2009 إلى 29٪ في 2018، وارتفع المبلغ النسبي القادم من الإمارات العربية المتحدة من 4.4٪ عام 2009 إلى 10٪ في 2018. أيضًا تزايدت أهمية الواردات الصينية من الكويت وقطر من داخل دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق حيث ارتفعت حصّة الواردات الصينية من الشرق الأوسط من 6٪ عام 2009 إلى 14٪ في 2018.

تعكس هذه الزيادة في الصادرات العراقية إعادة تأهيل وتوسيع قطاع النفط العراقي ودفعة كبيرة من جانب الصين للتعامل مع هذا البلد. في عام 2011 صدّر العراق ما معدّله 2.165 مليون برميل برميل يوميًا إلى جميع أنحاء العالم. بحلول عام 2018 ارتفع هذا المعدّل إلى 3.5 مليون برميل يوميًا. تعدّ الصين أيضًا مستثمرًا رئيسيًا في قطاع النفط العراقي: تشارك شركة النفط الوطنية الصينية الوطنية وشركة البترول الوطنية الصينية والشركات التابعة في حوالي نصف إنتاج النفط العراقي كمشغّلين أو شركاء صغار. شركة الصينية العاملة في هذا القطاع. كما تشارك سينوبك الصينية في هذا القطاع. كما تشارك سينوبك الصينية في قطاع النفط المستقل الذي تسيطر عليه حكومة إقليم كردستان.

في المقابل انخفضت حصّة الواردات الصينية من إيران بشكّل كبير خلال العقد، حيث انخفضت من 23٪ تقريبًا في عام 2009 إلى 16٪ بحلول عام 2013، وظلّت عند هذا المستوى تقريبًا حتى عام 2017، ثم انخفضت بعد ذلك إلى 13٪ في عام 2018، بقيت الواردات من دول أخرى في المنطقة كحصّة من إجمالي الواردات من الشرق الأوسط منخفضة بشكّل مطّرد طوال العقد، على الرغم من أن الواردات من "إسرائيل" ارتفعت من 2.3٪ خلال النصف الأول من العقد إلى ما يقرب من 3٪ خلال النصف الثانى.

فيما يتعلق بالسلع يهيمن على واردات الصين من الشرق الأوسط الوقود المعدني - وتحديدا النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي - وجميع أنواع الوقود المعدني وإلى حد كبير النفط الخام. شكّلت واردات الوقود ما يقرب من 77٪ من إجمالي الواردات من المنطقة، في المتوسط ، كل عام من 2009 حتى 2018. نمت الصين التي أصبحت مستوردًا صافيًا للنفط في عام 1993 باتت بشكّل مطّرد أكثر اعتمادًا على موارد الطاقة في الشرق الأوسط. في عام 2018، كانت 6 من

البلدان التي يغطيها هذا التقرير من بين أكبر 15 مصدرًا لواردات النفط الخام إلى الصين (بعد روسيا، المصدر الرئيسي): المملكة العربية السعودية (ثاني أكبر مورد نفط أجنبي للصين)، والعراق، وسلطنة عمان، وإيران، هناك فئة كبيرة أخرى من الواردات من الشرق الأوسط هي المواد الكيميائية، وخاصة البتروكيماويات (مشتقة من المواد الأولية الهيدروكربونية). بلغ متوسط هذه الفئة 14.6٪ من الواردات الصينية من الشرق الأوسط كل عام من 2009 حتى 2018.

تهيمن المواد المصنعة على الصادرات الصينية إلى الشرق الأوسط، وشكّلت ما يقرب من 90٪ من إجمالي الصادرات، في المتوسط، كل عام من 2009 حتى 2018. من بين الأنواع المختلفة من المواد المصنعة، شكّلت الآلات ومعدّات النقل أكبر فئة، بمعدّل 38٪ من إجماليّ الصادرات. كما صدّرت الصين أيضًا مواد كيميائية ومنتجات ذات صِلة، لكنها شكّلت في المعدّل 6.2٪ فقط من صادرات الصين إلى المنطقة خلال تلك السنوات.

كما لوحظ في بداية هذا القسم، تعتبر الصين أكثر أهمية لاقتصاد الشرق الأوسط من الشرق الأوسط بالنسبة للصين، حيث يمثل متوسط صادرات السلع السنوية للصين أكثر من 11% من جميع الواردات في المنطقة خلال العقد من 2009 إلى 2018، والمبيعات إلى الصين تمثل ما يقرب من 10% من صادرات سلع الشرق الأوسط في جميع أنحاء العالم. في كلتا الحالتين ارتفعت هذه النسبة خلال العقد بحيث تراوحت صادرات السلع الصينية إلى الشرق الأوسط في الفترة من 2014 إلى 2018 بين 12.1 و13.5% من جميع الواردات في الشرق الأوسط. خلال نفس الفترة تراوحت صادرات الشرق الأوسط إلى الصين بين 8.9% و11.4% من جميع صادرات الشرق الأوسط لتصل إلى رقمين في ثلاث من السنوات الخمس.

تختلف هذه النسب اختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر. بالنظر إلى المتوسّطات السنوية على مدى العقد من عام 2009 حتى عام 2018 ذهبت 38.3٪ من صادرات اليمن، و36.8٪ من صادرات عُمان، و20.1٪ من صادرات إيران، و17.8٪ من صادرات العراق إلى الصين، وارتفعت فوق 20٪ في كل عام من 2014 حتى 2018 وكانت الدول الأخرى ذات الرقمين هي المملكة العربية السعودية، بنسبة 13.9٪ (ارتفعت إلى ما يقرب من 15.6٪ في عام 2018)، والكويت، بنسبة 11.7٪ (بلغت 21.4٪ في عام 2018). تعكس هذه الأرقام بوضوح واردات الصين من منتجات الطاقة من المنطقة.

في الاتجاه الآخر، بلغ متوسّط الواردات من الصين أكثر من 10٪ من إجمالي الواردات السنوية لتسع دول: إيران، 29.5٪؛ اليمن 17.6٪؛ سوريا 17.0٪؛ مصر 14.5٪؛ الأردن 14.4٪؛ الإمارات 11.9٪. السعودية 11.7٪؛ العراق 11.6٪؛ "إسرائيل" 10.8٪. في جميع الحالات باستثناء الأردن

والإمارات، كانت النسبة في نهاية العقد أعلى بكثير من النسبة في البداية. كان هذا صحيحًا أيضًا بالنسبة لمعظم البلدان التي شكّلت فيها الواردات الصينية أقلّ من 10٪ من إجماليّ الواردات، مما يدلّ على تزايد اختراق الصين التجاري للمنطقة.

الاستثمار والبناء الصيني في الشرق الأوسط

في العقد من عام 2009 حتى عام 2018 استثمرت الشركات الصينية 48 استثمارًا بقيمة 40.9 مليار دولار في المنطقة. كان هذا 3.4٪ فقط من عدد معاملات الاستثمار الصينية في جميع أنحاء العالم، و4.0٪ من قيمة هذه الاستثمارات العالمية. من بين 48 مشروعًا استثماريًا، تم تنفيذ 30 مشروعًا في النصف الثاني من العقد، ويمكن اعتبار 31 مشروعًا على أنها متعلّقة بمبادرة الحزام والطريق.

كما اقترحنا في مناقشتنا التجارية، كان العراق المتلقي الرئيسي للاستثمار الصيني منذ عام 2009. لإعادة تشكيل قطاعه النفطي، أجرى العراق خمس مناقصات منذ عام 2009 للتنقيب عن حقول النفط والغاز وتطويرها ومهام أخرى، وتعاقد على مشاريع أخرى متعلقة بالنفط والغاز خارج المناقصات هذه. بلغ إجمالي الاستثمار في العراق ما يقرب من 10.8 مليار دولار، تليه الإمارات 7.2 مليار دولار، و5.5 مليار دولار في "إسرائيل"، و4.5 مليار دولار في مصر، و3.7 مليار دولار في العربية السعودية. كان الاستثمار في إيران متواضعًا نسبيًا، حيث بلغ 2.7 مليار دولار، بالنظر إلى حجم ذلك البلد وحجم قطاعه النفطي.

ما يقرب من ثلاثة أرباع قيمة الاستثمارات الصينية في المنطقة كانت في قطاع الطاقة. وهذا يعكس الميزة النسبية للمنطقة وقاعدة الموارد؛ كما أنه يعكس أولوية الصين القصوى من حيث المشاركة الاقتصادية. تلقت تركيا و "إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة مجموعة الاستثمارات الأكثر تنوّعًا. لقد تلقت تركيا استثمارات ليس فقط في مجال الطاقة، ولكن في التمويل واللوجستيات والتكنولوجيا والسيارات. لم تتلق "إسرائيل" أي استثمارات في مجال الطاقة ولكنها تلقت استثمارات في الزراعة والصحة والتكنولوجيا والتصنيع المتقدّم. تعكس هذه الاستثمارات جهود الصين للتعلّم من "إسرائيل" في الوقت الذي تحاول فيه تطوير اقتصادها والتحوّل من الصناعات المبتكرة والاستهلاك. كانت الاستثمارات في الإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة إلى حد كبير ولكنها شملت أيضًا السياحة واللوجستيات والصناعة.

إلى جانب الاستثمارات، شاركت الصين أيضًا بعمق في الإقراض والبناء. على الرغم من تقديم مبادرة الحزام والطريق في كثير من الأحيان كبرنامج استثماري، فإنها في الواقع أكثر من مجرّد

برنامج إقراض وإنشاء بنية تحتية. في الشرق الأوسط، تعاقدت الشركات الصينية على 2018 مشروعًا إنشائيًا بقيمة إجمالية تبلغ 123.7 مليار دولار في العقد من عام 2009 حتى عام 2018. وهذه تمثل أكثر من 15٪ من عدد مشاريع البناء الصينية في جميع أنحاء العالم (خارج الصين)، و18٪ من قيمة تلك المشاريع. في منطقة الشرق الأوسط، تم البدء في 137 مشروعًا في النصف الثانى من العقد، ويمكن اعتبار 142 مشروعًا من مشاريع BRI.

تم التعاقد على أكثر من نصف مشاريع البناء الصينية بقليل في دول مجلس التعاون الخليجي، مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، الدولتين الرائدتين في منطقة الشرق الأوسط بأكملها. كما تعاقدت مصر وإيران على عدد كبير من مشاريع البناء، تليها العراق.

كما هو الحال مع الاستثمار، فإن الحصّة الأكبر من مشاريع البناء هذه هي في قطاع الطاقة، مع مشاريع الطاقة في 11 دولة، بما في ذلك "إسرائيل". ولكن هناك تنوّع قطاعي أكثر من الاستثمار. في المملكة العربية السعودية، هناك 49 عقدًا صينيًا للبناء موزّعة على الزراعة والطاقة والخدمات اللوجستية والتعليم والعقارات والنقل والمرافق. وبالمثل، في الإمارات العربية المتحدة، هناك 37 عقد بناء صيني موزّعة على الزراعة والطاقة والصحة والسلع الاستهلاكية والعقارات (الأكبر من حيث القيمة) والتكنولوجيا والسياحة والنقل. حتى داخل الطاقة، هناك تنوّع في بعض المواقع. على سبيل المثال، عقود البناء في قطاع الطاقة الإيراني كانت لتوليد الطاقة المائية والفحم والغاز، بالإضافة إلى النفط.

تشير الوثائق الصينية الرسمية بشأن مبادرة الحزام والطريق الصادرة في عامي 2015 و2019 إلى أهمية الشرق الأوسط، وتؤكد سبب حصولها على نسبة عالية من عقود البناء الصينية. الشرق الأوسط هو نقطة النهاية للممرّ الاقتصادي بين الصين ووسط غرب آسيا، وهو أحد الممرّات الاقتصادية الستة الأصلية التي كشفت الصين النقاب عنها في عام 2015. ويمتدّ هذا الممرّ عبر آسيا الوسطى إلى إيران وتركيا. بعض هذه المشاريع عبارة عن مجمّعات وموانئ صناعية. الاستثمار الصيني في الموانئ ذات الموقع الاستراتيجي جعل بكين في منافسة مباشرة مع الولايات المتحدة. ولا تزال واشنطن تشعر بالقلق من أن تستخدم الصين البنية التحتية للموانئ الصينية وحقوق الوصول لإبراز القوة البحرية أو للاستفادة من حقوق الموانئ لكبح وصول الجيش الأميركي. تجلّى ذلك بشكّل أفضل في الضغط الأميركي لانتزاع حقوق ميناء الدقم في عمان، على الرغم من الاتفاقات الصينية لبناء منطقة صناعية هناك.

قدّمت كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي خطط تنمية "رؤية" سعت إلى دمجها مع مبادرة الحزام والطريق مع إيران، وعلى الأخص خط سكة حديد الشحن المباشر من مقاطعة تشجيانغ إلى طهران. كان على الصين أن تخطو

بحذر في اتصال مبادرة الحزام والطريق مع إيران، مع ذلك، بالنظر إلى التوترات في هذا البلد مع الدول الإقليمية الأخرى والضغط الدولي الذي تواجهه إيران. وعلى الرغم من ذلك تأمل إيران في الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق، إلا أنها أصبحت قلقة مؤخرًا من أن الصين ستطوّر نفوذًا كبيرًا في الاقتصاد السياسي لإيران وجيرانها، مما يؤدّي إلى إثارة المنافسة بين البلدين.

في مناقشتها للتعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق، وصفت ورقة السياسة العربية ما يسمّى بإطار التعاون "1 + 2 + 2". في هذا المفهوم، التعاون في مجال الطاقة هو "المحور"، وبناء البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار هما "الجناحان"، والطاقة النووية، والرحلات الفضائية والأقمار الصناعية، والطاقة الجديدة هي "المجالات الثلاثة الجديدة الكبيرة لتحقيق اختراقات. " أعطى إدخال هذا المفهوم تركيزًا إضافيًا على العلاقات بين الصين والدول العربية، مع اكتساب تكنولوجيا الطاقة أهمية خاصة في هذه العلاقات.

الاستثمارات التكنولوجية الصينية وطريق الحرير الرقمي

في وثيقتها التأسيسية لعام 2015 بشأن مبادرة الحزام والطريق، ناقشت الصين إنشاء "طريق الحرير المعلوماتي". وكان من بين العناصر "الكابلات الضوئية العابرة للحدود وشبكات خطوط الاتصالات الأخرى"، وتحسين اتصال الاتصالات الدولية، و"ممرّات المعلومات المكانية (الساتلية) لتوسيع تبادل المعلومات والتعاون".

منذ ذلك الحين تطوّر المفهوم إلى طريق الحرير الرقمي ولم يقتصر على بناء تلك العناصر المذكورة في وثيقة 2015 بل شمل أيضًا تكنولوجيا الاتصالات المتنقلة (بما في ذلك G5) وروابط التجارة الإلكترونية والمعايير التقنية المشتركة. يضع هذا التطوّر طريق الحرير الرقمي في قلب المنافسة التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين والمنافسة التكنولوجية بين الصين والدول الأخرى المنتجة لتكنولوجيا الاتصالات في أوروبا وآسيا. وقد أعرب بعض الخبراء عن قلقهم بشأن الدور البارز الذي تلعبه شركتا الاتصالات الصينيتان Huawei و على أمن البيانات علاقتهما الوثيقة مع الحكومة الصينية)، وعلى نطاق أوسع السيطرة على أمن البيانات والاتصالات، وانفتاح الإنترنت ومجال الاتصالات.

بسبب موقعه المركزي بين آسيا وإفريقيا وأوروبا يحتل الشرق الأوسط مكانة بارزة في طريق الحرير الرقمي. وفي استعراضها لعام 2019 للتقدّم المحرز على طول مبادرة الحزام والطريق أشارت الصين إلى أنها أطلقت "مبادرة الحزام والطريق للتعاون الدولي للاقتصاد الرقمي"، والتي كانت مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة من بين أعضائها السبعة الأوائل. وبالمثل، فإن مشروع كابل الألياف الضوئية جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وغرب

أوروبا 5 (SEAME-WE 5) الذي يبلغ طوله 20 ألف كيلومتر يشمل مصر، وعُمان، وقطر، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. ويشارك فيه هذا المشروع كبرى شركات البنية التحتية الصينية مثل China Telecom Global وChina Telecom Global وChina Unicom

تعمل الولايات المتحدة بنشاط على تثبيط الدول عن استخدام تكنولوجيا الاتصالات الصينية، وخاصة تكنولوجيا هواوي، وتركّز على الحلفاء والشركاء المقربين، لا سيّما أولئك الذين تشاركهم المعلومات الاستخباراتية. على الرغم من علاقتها الأمنية القوية مع الولايات المتحدة فقد اختار العديد من دول الشرق الأوسط بناء البنية التحتية للاتصالات الخاصة بها باستخدام تقنية السرق الأوسط. من بين 77 عقد G5 حصلت عليها هواوي بنهاية عام 2019، كان 12 عقدًا في الشرق الأوسط. ومن بين تلك الدول الموجودة في الشرق الأوسط البحرين ومصر والكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

الأنشطة العسكرية الصينية في الشرق الأوسط

مقيدة برغبتها في الحفاظ على التوازن في دبلوماسيتها الشرق أوسطية، وعدم استعدادها للانحياز إلى جانب في النزاعات الإقليمية، وسياسة عدم التحالف، تحتفظ الصين ببصمة عسكرية وأمنية خفيفة في الشرق الأوسط. ويقول المسؤولون الصينيون إنهم ينظرون إلى دور بلادهم كعامل استقرار، ويعملون من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويدعمون الجهود المتعدّدة الأطراف مثل خطة العمل الشاملة المشتركة. ستفضل الصين أيضًا نوعًا من الترتيبات الأمنية الإقليمية، على غرار الترتيبات التي تم وضعها في أماكن أخرى، مثل منظمة شنغهاي للتعاون أو مؤتمر التفاعل وبناء الثقة في آسيا. كما تنظر الصين إلى المنطقة على أنها مصدر محتمل للاضطرابات والإرهاب، وهذا سبب آخر لأنها تهدف إلى الاستقرار ولا تحاول عرقلة الدور الأمني للولايات المتحدة في المنطقة.

ما دامت الولايات المتحدة تعمل كمزوّد أمني خارجي رئيسي في المنطقة فمن المرجّع أن تظل حوافز الصين لزيادة وجودها الأمني الإقليمي محدودة. في هذا السيناريو، يمكن للصين أن تستمر في الاعتماد على توفير الولايات المتحدة للأمن، مما يتيح لبكين التركيز على أنشطتها الاقتصادية مع ضمان الاستقرار المطلوب لنجاح هذه الجهود. ولكن على المدى الطويل، مع توسّع المصالح الاقتصادية للصين في المنطقة، لا يمكن استبعاد إمكانية زيادة الصين لدورها الأمني في المنطقة بهدف حماية تلك الاستثمارات. وقد بذلت الصين جهودًا أكبر لحماية المدنيين في الخارج، ومع زيادة مصالحها التجارية واستثماراتها، سيرتفع عدد المدنيين المعرّضين للخطر.

مبيعات الأسلحة

تلعب الصين دورًا متواضعًا في مبيعات الأسلحة إلى المنطقة. كان عملاؤها الرئيسيون إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا، لكن المبيعات لم تكن ثابتة على مر السنين. في العقد الممتد من 2009 إلى 2018 باعت الصين أكبر كمّية من الأسلحة ثم مرّة أخرى في عامي 2017 و2018. ذهبت المبيعات في تلك السنوات الأولى إلى مصر وإيران وسوريا وتركيا وأقل من ذلك إلى المملكة العربية السعودية. استمرت المبيعات على مستوى عالٍ إلى إيران وتركيا في العامين التاليين، ثم انخفضت بشكّل حاد لكلا البلدين. في عام 2011 انتهت المبيعات إلى سوريا، حيث دخّلت تلك الدولة في حرب أهلية.

منذ ذلك الحين غيّرت الصين قاعدة عملائها ونهجها في سوق الأسلحة في الشرق الأوسط. وطوّرت الصين دورًا متميزًا في سوق الأسلحة - في المقام الأول بيع المركبات الجوّية المسلّحة غير المأهولة (UAVs)، مثل Wing Loongs المطوّرة محليًا. ظهرت هذه السوق المتخصصة بعد أن رفضت واشنطن بيع طائرات بدون طيار أميركية مسلّحة للعديد من دول الخليج، متذرّعة بالقيود التي يفرضها نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)، مما دفع هذه الدول للجوء إلى بكين للحصول على مثل هذه العناصر كما يشير التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأميركية المقدّم إلى الكونغرس حوّل التطوّرات العسكرية الصينية. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا الصينية "يعتبرها بعض العملاء المحتملين أقلّ جودة وموثوقية، يتمّ تقديم العديد من الأنظمة الصينية مع إغراءات مثل الهدايا والتبرّعات والدفع المرن والخيارات." علاوة على ذلك فإن الأسلحة المين إلى فرض قيود أقلّ على الاستخدام النهائي وتتمّ مراقبتها بشكّل أقلّ صرامة من صادرات الأسلحة من المنافسين، وهو عامل يجذب العملاء الذين لديهم وصول أقلّ إلى مصادر أخرى من المعدّات العسكرية لأسباب سياسية أو اقتصادية."

لذلك استفادت الصين من رفض الولايات المتحدة بيع هذه الأسلحة، وبيع طائرات بدون طيار مسلحة للإمارات والأردن والمملكة العربية السعودية ومصر. بدأت المبيعات إلى الإمارات العربية المتحدة في عام 2013، واستؤنفت المبيعات إلى المملكة العربية السعودية في عام 2015. استفادت الصين من حملة المملكة العربية السعودية لزيادة التصنيع المحلّي للأسلحة بموجب خطة رؤية 2030 كوسيلة لتوسيع هذه العلاقة، ووافقت على فتح مصنع في السعودية ينتج طائراتها من طراز 4-CH بدون طيار. برزت قطر أيضًا كعميل محوري - لا سيّما مع تحوّل الجغرافيا السياسية في المنطقة وبدء الصدع الخليجي - وبدأت المبيعات لها في عام 2017. وبحلول عام 2018 كانت قطر أكبر متلّقٍ للأسلحة من الصين واشترت أكثر من ضعف مشتريات المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة منافسيها في دول مجلس التعاون الخليجي.

التعاون الأمني

يبدو أن زيارات كبار المسؤولين الأمنيين الصينيين تكشف عن الدول ذات الأولوية للصين للمشاركة الاقتصادية، مع مزيد من التركيز على إيران. ومن بين هؤلاء مستشار الدولة ووزير الدفاع ورئيس أركان القوات المسلحة. وكانت إيران الموقع الرئيسي للزيارات المسجّلة علنًا، حيث استقبلت وزير الدفاع مرّة واحدة وعضو مجلس الدولة مرّتين واستقبلت الإمارات العربية المتحدة ومصر زيارتين، في كل حالة من قبل مستشار الدولة. والجدير بالذكر أن "إسرائيل" استقبلت الزيارة الوحيدة المسجّلة علنًا لرئيس هيئة الأركان العامة للمنطقة، في عام 2011، وتلقت إيران الزيارة الوحيدة المسجّلة علنًا من قبل وزير دفاع، في عام 2016. أما باقي الزيارات فقد كانت كلها من قبل عضو مجلس الدولة.

كانت زيارات المسؤولين الأمنيين إلى المنطقة متواضعة خلال معظم العقد من عام 2009 حتى عام 2018 ولكنها بدأت بالانتعاش في عام 2015. في عام 2016، كان هناك أربع زيارات لمسؤولين أمنيين (مصر وإيران مرّتين والمملكة العربية السعودية)، واثنتان في عام 2015 واستمرت هذه الوتيرة والمرتفعة بثلاث زيارات العربية الدفاع حتى أيلول 2019، زيارة واحدة لكل من الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية.

بالإضافة إلى زيارات كبار القادة، تشارك الصين في الأنشطة الأمنية في المنطقة بطرق أخرى لأن التعاون الدفاعي يحدث غالبًا دون مستوى القادة الكبار. على سبيل المثال، في عام 2010 زار وفد من المسؤولين العسكريين الصينيين "إسرائيل"، وزار كبار مسؤولي الجيش الإسرائيلي الصين. في عام 2018 قام ضباط كبار من جيش التحرير الشعبي والبحرية والقوات الجوية بزيارة طهران. وانتقلت الزيارات من المنطقة إلى الصين أيضًا.

شاركت الصين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مرتفعات الجولان منذ عام 1990. وشاركت أساطيل بحرية تابعة لجيش التحرير الشعبي مكّونة من ثلاث سفن في عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن منذ أوائل عام 2009. خارج المنطقة، أنشأت الصين أول قاعدة عسكرية خارجية لها في عام 2017، منشأة لوجستية بحرية في جيبوتي، في موقع استراتيجي في القرن الإفريقي يتيح الوصول إلى شبه الجزيرة العربية. كما أجرت الصين عمليات إجلاء لمئات من مواطنيها في اليمن في عام 2015 (وعشرات الآلاف من مواطنيها في ليبيا في عام 2011)، مما يعكس دعمها المتزايد لحماية المواطنين الصينيين بينما توسّع أنشطتها الاستثمارية والتعاقدية. جهد اليمن فقط يمكن وصفه بأنه إجلاء غير مقاتل (NEO) لأن الإجلاء الليبي تم تنظيمه وتنفيذه بشكّل حصرى تقريبًا من قبل المدنيين - مع مشاركة هامشية فقط من قبل جيش

جمهورية الصين الشعبية. على النقيض من ذلك، كانت عملية اليمن عبارة عن جسم قريب من الأرض حقيقيًا، مع احتلال الجيش مركز الصدارة: قامت سفينتان تابعتان لجيش التحرير الشعبي بإجلاء 629 مواطنًا صينيًا من اليمن. والجدير بالذكر أن الصين قامت أيضًا بإجلاء 279 من غير الصينيين الأجانب.

في نفس الوقت الذي زادت فيه الزيارات أجرت الصين تدريبات في المنطقة. وفقًا لسياسة الصين وإجراءاتها في الحفاظ على العلاقات الودّية مع جميع الدول فقد أُجريت هذه التدريبات بشكّل منفصل مع خصمين إقليميين لدودين - إيران والمملكة العربية السعودية. كانت التدريبات مع إيران بحرية وأُجريت في الخليج العربي، واحدة في عام 2014 والأخرى في عام 2017. وتضمنت التدريبات مع المملكة العربية السعودية تدريبًا على مكافحة الإرهاب لأن مكافحة الإرهاب هي أولوية معلنة لكلا البلدين.

روسيا في الشرق الأوسط:

كانت روسيا بعد الحرب الباردة، غائبة إلى حدّ كبير عن الشرق الأوسط. مع ذلك كان هذا الغياب شذوذًا بالنظر إلى أن الاتحاد السوفياتي وأسلافه قد لعبوا دورًا مهمًا في الشرق الأوسط لعدة قرون، وفي زيادة المشاركة في المفاوضات الإقليمية. وقد أتاح اندلاع الربيع العربي في عام 2011 وعدم الاستقرار في أماكن مثل ليبيا وسوريا فرصة لروسيا لزيادة مشاركتها في المنطقة، ومثلت نقطة تحوّل مهمة في عودة روسيا إلى الشرق الأوسط.

في أيلول 2015 شنّت روسيا سلسلة من الضربات الجوية في سوريا لتبدأ تدخّلها المباشر في الحرب الأهلية السورية. اعتبرت روسيا التدخّل ضروريًا لدعم شريك طويل الأمد، والحفاظ على مصالحها في سوريا، وتأمين جناحها الجنوبي ضد التهديدات الأمنية المنبثقة من الشرق الأوسط. كما انتهزت روسيا الفرصة لتعزيز وجودها العسكري في سوريا، وتحديث قاعدتها البحرية في طرطوس وإنشاء قاعدة حميميم الجوية بالقرب من اللاذقية. كان الهدف الشامل للرئيس بوتين، والذي تجاوز مخاطر الحرب الأهلية السورية نفسها، هو إعادة تأسيس روسيا كلاعب رئيسي في المنطقة، وبالتالي كقوة عظمى على المستوى الدولي. وهكذا أصبح تدخّل موسكو في سوريا الوسيلة التي يتم من خلالها ترسيخ نفوذ روسيا الإقليمي والمساهمة في ترسيخ مكانتها الدولية.

أظهر هذا التدخّل العسكري، وهو أول تدخّل روسي خارج الأراضي السوفياتية السابقة منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، أن الولايات المتحدة لم تكن القوة الخارجية الوحيدة التي يمكنها التدخّل عسكريًا في الشرق الأوسط. بحلول نهاية عام 2016 حالت روسيا دون انهيار الدولة السورية، وضمنت بقاء نظام الأسد وعملية مفاوضات السلام بين النظام والمعارضة. وعلى الرغم من أن

العديد من دول الشرق الأوسط عارضت في البداية تدخّل روسيا، وقفت تصرّفات موسكو على النقيض من تصرّفات واشنطن، التي اعتبرها الكثيرون غير موثوقة في أعقاب الربيع العربي وعبّرت عن رغبة صريحة في التحوّل نحو آسيا. ونتيجة لذلك سعت هذه الدول إلى التحوّط وتنويع علاقاتها مع القوى الخارجية مما أدّى إلى تجديد الاهتمام ببناء العلاقات مع روسيا.

منذ ذلك الحين زادت روسيا من مشاركتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وعزِّزت نفوذها في جميع أنحاء المنطقة. أنهت موسكو مشاريع تجارية مع دول الشرق الأوسط، من الاستثمار في الصناعة الروسية إلى الحصول على حقوق التنقيب عن حقول غاز طبيعي جديدة تقع في المنطقة، ولعبت دورًا دبلوماسيًا محوريًا في المفاوضات الإقليمية. وهي الآن طرف في العديد من المحادثات والمفاوضات حوّل سوريا وليبيا واليمن وعملية السلام العربية الإسرائيلية. تقدّم روسيا أيضًا مبيعات كبيرة من الأسلحة الروسية المتقدّمة إلى دول المنطقة وتعمل على تطوير علاقات تعاون أمني أوثق مع العديد منها. باختصار، نجحت روسيا في ترسيخ نفسها كقوة خارجية مؤثرة.

يمكن أيضًا النظر إلى تصرّفات روسيا من خلال عدسة المنافسة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. من وجهة النظر هذه، ساعدت غزوات موسكو في الشرق الأوسط على إعادة ترسيخ روسيا كقوة مؤثرة، وبالتالي تعزيز موقعها التنافسي. تجد روسيا نفسها أيضًا في وضع تنافسي مع الصين في الشرق الأوسط لأن كلا البلدين يسعيان للمشاركة في مجالات الهيدروكربون، ومبيعات محطات الطاقة النووية، وإنشاء البنية التحتية، بالإضافة إلى المنافسة مع الولايات المتحدة. بهذا المعنى فإن الانخراط في الشرق الأوسط هو أيضًا وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية مُجزية في حدّ ذاته. هذا لا يعني أن روسيا موجودة في الشرق الأوسط لمواجهة الولايات المتحدة فقط لروسيا العديد من المصالح والأهداف المستقلة التي تدفع مشاركتها في المنطقة. إن تقويض أهداف الولايات المتحدة ونفوذها هو ببساطة فائدة إضافية لوجود روسيا وأنشطتها. ومع ذلك لا تسعى موسكو إلى اغتصاب الولايات المتحدة. ويعمل الوجود الأميركي أيضًا في مصلحة روسيا بطريقة مهمة أخرى: فهو يثبط النفوذ الصينى غير المبرّر في المنطقة.

الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط

بعد التدخّل الروسي في سوريا سعى العديد من المحلّلين إلى تحديد ما إذا كانت لروسيا استراتيجية في الشرق الأوسط، وإذا كان الأمر كذلك فما كانت (وما هي). من وجهة نظر واحدة، تفتقر روسيا إلى استراتيجية كبرى للشرق الأوسط، لكن لديها رؤية واضحة لمصالحها وتسعى وراءها بطريقة براغماتية في المنطقة. هناك وجهة نظر أخرى ترى أن لدى روسيا استراتيجية

خاصة بالشرق الأوسط: تحسين المزايا الاقتصادية والعسكرية والسياسية لموسكو على المدى القصير حيث تسمح الموارد والفرص مع تقليل منافسيها المحتملين. من هذا المنظور، تقدّم روسيا نفسها بشكّل انتهازي كبديل للولايات المتحدة وتسعى لملء الفراغات التي نشأت ردًا على فك الارتباط الإقليمي للولايات المتحدة (الحقيقي والمتصوّر)، واستياء دول الشرق الأوسط من قرارات السياسة الأميركية، والأحداث التي حدثت من خلال الديناميكيات الإقليمية. تخلق مثل هذه الأحداث طلبًا على الأنشطة والنفوذ الروسي المتزايد في المنطقة. حتى لو اعتبرنا ذلك استراتيجية فإن هذا النهج هو ردّ فعل جوهري ويحدّ من قدرة روسيا على التأثير على الأحداث في المنطقة باستثناء ما يحدث، وهذا يتماشى إلى حد كبير مع نهج روسيا الأكثر تكتيكية في الشؤون الدولية.

تماشيًا مع مبادئ سياستها الخارجية، تقدّم روسيا نهجها الإقليمي باعتباره علمانيًا وغير إيديولوجي، مما يمكّن موسكو من التعامل مع جميع الجهات الفاعلة في المنطقة، بما في ذلك الدول والكيانات التي تبدو متعارضة تمامًا (مثل إيران و"إسرائيل") وتلك التي لديها في بعض الأحيان أجندات متنافسة (مثل حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان): تزيد هذه المرونة أيضًا من عدد الفرص المتاحة لروسيا لتوسيع نفوذها.

فيما تسعى روسيا للحفاظ على العلاقات الجيّدة في جميع أنحاء المنطقة ترى أيضًا فرصًا للتعاون مع الولايات المتحدة. إلى جانب الوجود الأميركي في مواجهة الصين بشكّل فعّال، طرحت روسيا فكرة التعاون بشأن سوريا وأمن الخليج وحتى إيران، كما فعلت أثناء المفاوضات بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني). مجرّد خطاب غير واضح، لكنه يظهر بشكّل بارز في النهج الإقليمي لروسيا.

ترتبط إستراتيجية روسيا أيضًا بتوافر الموارد؛ في بعض النواحي تملي هذه الموارد مدى مشاركتها الإقليمية. اشترت دول الشرق الأوسط، ولا سيّما دول الخليج، أسلحة روسية، وعقدت صفقات للطاقة، واستثمرت في الاقتصاد الروسي. ونظرًا لانخفاض الموارد الاقتصادية لروسيا في ضوء العقوبات الأميركية والأوروبية وتقلب أسعار النفط، يمكن لهذه الاستثمارات - إلى الحد الذي يتم تحقيقه بدلًا من الإعلان عنه فقط - ضمان الأنشطة الروسية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وهذا يخلق نكهة معاملات لاستراتيجية روسيا الإقليمية. نتيجة لذلك، تستفيد روسيا بنشاط من نهجها المرن والمركّز قصير الأجل للحدّ من التزاماتها وتكاليفها في المنطقة.

محرّكات النهج الإقليمي لروسيا

تصف الوثائق الرسمية للسياسة الخارجية والأمن القومي الروسية، الصادرة قبل NDS و2016 بالولايات المتحدة، أهداف روسيا في الشرق الأوسط. يسرد مفهوم السياسة الخارجية لعام 2016 الأولويات القصوى على أنها جهود متواصلة لتحقيق الاستقرار في المنطقة، ومكافحة الجماعات الإرهابية التي تعمل هناك، والدعوة إلى "التسوية السياسية والدبلوماسية للنزاعات في دول المنطقة على أساس احترام سيادتها وسلامة الأراضي والحق في تقرير المصير دون تدخّل خارجي". تورد الوثيقة أهدافًا إضافية، مثل تعزيز السلام الإسرائيلي الفلسطيني، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتطوير التعاون مع إيران على أساس دعم خطة العمل الشاملة المشتركة.

وكمثال على كيفية تطبيق هذه الأفكار عمليًا فإنها تكمن وراء نهج روسيا في إعادة إعمار سوريا. من وجهة نظر روسيا (وفقًا لمفهوم السياسة الخارجية) فإن جهودها لإنهاء الحرب، وجلب رؤوس أموال الاتحاد الأوروبي لتمويل إعادة الإعمار، وضمان المشاركة الروسية تتماشى مع ترسيخ روسيا موقفها كمركز نفوذ في العالم (الفقرة 2. ج)، ورغبتها في توسيع وجودها في الأسواق العالمية (الفقرة 40. ج)، وهدفها المتمثل في الاستفادة من أسواق جديدة (الفقرة 40 د)، والحفاظ على "حوار مكثف ومفيد للطرفين" مع الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والقضايا العسكرية والسياسية (الفقرة 64)، ورغبتها في دعم "وحدة واستقلال وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية كدولة علمانية وديمقراطية وتعددية" (الفقرة 93).

يذكّر أحدث NSS الروسي بعض القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، مثل الهجرة والانتشار العسكري الإقليمي للولايات المتحدة وآثار عدم الاستقرار العام في المنطقة. لكنها لا تقدّم حسابًا منهجيًا لنهج روسيا في المنطقة. أحدث عقيدة عسكرية للاتحاد الروسي، صدرت في عام 2014، قبل التدخّل العسكري الروسي في سوريا، لا تذكر الشرق الأوسط، على الرغم من أنها تشير إلى الرغبة في توسيع التعاون "العسكري - السياسي" و "العسكري - التقنى" مع الدول الأجنبية.

تماشيًا مع هذه الوثائق، يمكن أن يُعزى تدخّل موسكو في الشرق الأوسط إلى العديد من المحرّكات:

أولًا، كما أشرنا سابقًا، تسعى روسيا إلى الهيبة الدولية والاعتراف بها كقوة عظمى. وهذا يعني وجود مستوى من النفوذ في المنطقة يتطلب الاعتراف بروسيا على أنها ضرورية للمفاوضات والقرارات الرئيسية. كما أشار تقرير حديث صادر عن مجلس الشؤون الدولية الروسي أنه في ضوء نية روسيا "تحقيق حضور أثقل على الساحة العالمية واعتراف المجتمع الدولي بدورها... كان الشرق الأوسط مناسبًا لهذا مثل أي شيء آخر".

ثانيًا، تسعى موسكو إلى تعزيز اقتصادها من خلال التجارة والاستثمار العالميين، بما في ذلك مع الحكومات والشركات في الشرق الأوسط، ومن خلال سوق الطاقة، الذي يضم العديد من دول الخليج المنتجة للنفط. ينعكس هذا في استراتيجية روسيا الإقليمية التي تعتمد على الموارد. تعتبر مبيعات الأسلحة أيضًا عنصرًا مهمًا في هذا المحرّك، ولها فائدة إضافية، كما توضحها الرسائل الروسية، وهي السماح للمشترين بإبلاغ الولايات المتحدة بأنها ليست اللاعب الوحيد في المنطقة.

ثالثًا، تسعى روسيا إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وهذا من وجهة نظر موسكو يتطلب الحفاظ على الأنظمة القائمة لتلافي عدم الاستقرار والدول الفاشلة ومنع انتشار الإرهاب إلى روسيا ومجالها القريب.

يشعر القادة الروس بالقلق أيضًا من إضفاء الشرعية المحتملة على جهود تغيير النظام التي يقودها الغرب، معتقدين أن السماح لمثل هذه المبادرات بالنجاح في أماكن مثل سوريا يهدد الأمن القومي الروسي. هذا الدافع يفسر على أفضل وجه التدخّل الروسي في سوريا والإجراءات الأحدث في مناطق أبعد في ليبيا، والتي تعتبرها موسكو ضرورية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي. علاوة على ذلك، تخشى روسيا من انتشار الإرهاب من المنطقة إلى أراضيها وأراضي جيرانها. أخيرًا، على الرغم من أن تقويض السياسات والأهداف الأميركية في الشرق الأوسط ليس بالضرورة محرّكا لمشاركة روسيا في المنطقة، إلا أنه يمثل فائدة إضافية لمشاركة موسكو الإقليمية في عصر المنافسة الاستراتيجية. ومع ذلك يدرك صانعو السياسة الروس فوائد استمرار الوجود الأميركي والصيني، وزعزعة الاستقرار التي قد تنجم عن خروج الولايات المتحدة على نطاق أوسع من المنطقة. لذلك ستدفع روسيا عنصر المنافسة هذا فقط إلى الحدّ الذي لا يقوّض بطريق الخطأ أهداف روسيا في المنطقة.

المصالح والأنشطة الروسية في الشرق الأوسط

ندرس الآن كيف تعكس مصالح روسيا وأنشطتها في الشرق الأوسط استراتيجيتها ومحرّكات نهجها في المنطقة. نحن نغطي ثلاثة مجالات: المصالح والأنشطة الدبلوماسية، والمصالح والأنشطة الاقتصادية، والمصالح والأنشطة العسكرية. لكل منها نتجاوز الوصف السردي ونقدّم مقاييس كمّية مثل عدد الزيارات الرسمية رفيعة المستوى وقيمة التجارة. تُعدّ هذه الإجراءات شكّلا من أشكال الأدلّة حوّل المكان الذي تختاره روسيا لوضع مواردها، وسيساعد استكشاف مصالح وأنشطة روسيا في هذه المجالات الثلاثة في تحديد الاتجاهات في المشاركة الإقليمية لروسيا.

سعت روسيا في جميع أنشطتها إلى الحفاظ على التوازن في علاقاتها مع الجهات الفاعلة الأكثر أهمية في المنطقة وإشراك جميع الجهات الحكومية تقريبًا. وهي تفعل ذلك من خلال إصدار مبادرات دبلوماسية أوسع وزيادة مشاركتها الثنائية مع دول المنطقة. على سبيل المثال، أطلقت روسيا "تنسيق أستانا"، الذي سُمّي على اسم عاصمة كازاخستان (التي أعيدت تسميتها منذ ذلك الحين إلى نور سلطان) حيث جرت المحادثات في عام 2017 لمناقشة ديناميكيات الصراع السوري مع تركيا وإيران. على الرغم من أن المجموعة لم تنجح في التفاوض على إنهاء الصراع، فإن هذا النهج يوضح، كما يصفها تشارلز ثيبوت، "استراتيجية موسكو العسكرية والدبلوماسية الرشيقة في سوريا". صاغت موسكو أيضًا مفهومها الأمني الخليجي، والذي دأبت على الدعاية له منذ تموز 2019 وسيشمل "تحالفًا واحدًا لمكافحة الإرهاب" بين أصحاب المصلحة باعتباره حجر الزاوية فيها. ونظرًا لسوء علاقات روسيا مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (كلاهما من أصحاب المصلحة الرئيسيين المحددين في المفهوم) فمن غير المرجّح أن يتم إنشاء منظمة "الأمن والتعاون" المتصوّرة في المدى القريب. ومع ذلك فإن هذه المبادرات تعكس جهود روسيا في والتعاون" المتصوّرة في المدى القريب. ومع ذلك فإن هذه المبادرات تعكس جهود روسيا في المنطقة.

الأنشطة الدبلوماسية الروسية في الشرق الأوسط

تنعكس جهود روسيا للحفاظ على التوازن في أنشطتها الدبلوماسية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. يوضح الشكّل (1) تفاصيل زيارات كبار القادة الروس إلى الشرق الأوسط، موضحًا المدى الواسع الذي حققته موسكو في العقد الممتد من عام 2009 حتى عام 2018. تُظهر هذه الزيارات وتيرة عالية من النشاط الدبلوماسي، عبر مجموعة واسعة من قادة الدول والمجالات المواضيعية.

باستثناء لبنان واليمن، قام القادة الروس بزيارة كل دولة وإقليم تم تناولها في هذا التقرير مرة واحدة على الأقل. ومع ذلك، فقد تلقت بعض البلدان زيارات أكثر من غيرها. ظلت الزيارات التي قام بها كبار القادة إلى مصر متسقة طوال العقد، بواقع زيارتين في عام 2009؛ واحدة في 2011 و2012 و2013 وثلاثة في عام 2015؛ واثنتان في عام 2017. كانت مصر دولة عميلة للاتحاد السوفياتي سابقًا - تتلقى الأسلحة والدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية - حتى عام 1972، عندما تم طرد المستشارين العسكريين السوفيات من البلاد. نظرًا لتاريخهما المشترك، تظل القاهرة وموسكو متشابكتين بشكّل وثيق. علاوة على ذلك، أظهرت روسيا قدرتها على تعزيز علاقاتها مع مصر عندما استغلّت القطيعة الأميركية مع القاهرة في أعقاب الانقلاب العسكري عام 2013 الذي أطاح بحكومة محمد مرسي. وبعد أن أوقفت الولايات المتحدة مبيعات الأسلحة لمصر احتجاجًا على الانقلاب العسكري تقدّمت روسيا لملء الفراغ.

كانت الزيارات إلى تركيا متسقة طوال الفترة، بواقع زيارة واحدة كل سنة، من 2009 إلى 2016، ثم زيادة كبيرة حيث ارتفعت إلى أربع زيارات في 2017 وخمس زيارات في 2018. تركيا وروسيا شريكان في مجموعة أستانا، تديران وتحاولان التفاوض على تسوية الصراع السوري. بالإضافة إلى ذلك، شنّت تركيا عمليات عسكرية كبيرة في سوريا في آب 2016 بعملية درع الفرات؛ ولا تتعارض الأهداف العسكرية التركية بشكّل مباشر مع الأهداف الروسية. وقد عملت القوات التركية على مقربة من القوات السورية المدعومة من روسيا وتواصل القيام بذلك مع استمرار العمليات.

من حيث التوقيت، كانت زيارات الزعيم الروسي تتم في كل عام. وبلغت ذروتها في عام 2017، عندما كانت روسيا تحصد مكاسب من تدخّلها في سوريا وكان الشرق الأوسط يعاني من انقسام سياسي بين معسكر قطر وتركيا ومعسكر السعودية والإمارات والبحرين ومصر. وقام القادة الروس بزيارتين إلى مصر، وزيارة إلى إيران والأردن والكويت وقطر وسوريا، وأربع زيارات إلى تركيا، وزيارتين إلى الإمارات.

كما يتضح من تنوّع هذه الزيارات، تسعى الدبلوماسية الإقليمية لموسكو إلى تحقيق التوازن بين الدول في مواجهة بعضها البعض. على سبيل المثال، عمّقت روسيا علاقاتها مع "إسرائيل" في الوقت الذي عزّزت فيه التعاون مع إيران، الشريك القديم، على الرغم من أن القدس وطهران تعارضان بعضهما البعض بأجندات متنافسة. في الآونة الأخيرة، تشاورت موسكو عن كثب مع "إسرائيل" في محاولة لتهدئة المخاوف من أن إيران - التي تتعاون معها روسيا في الصراع السوري - يمكن أن تستغلّ الفرصة لإقامة وجود عسكري دائم على طول الحدود الشمالية الشرقية لـ "إسرائيل".

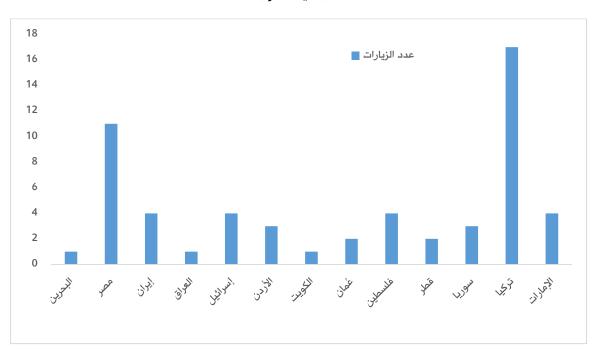
وكان من بين هذه المشاورات التنسيق بشأن الضربات الجوّية الإسرائيلية على المواقع الإيرانية في سوريا، وهو ما لم تعترض عليه روسيا. حسب بعض الروايات، لا تعتبر روسيا "إسرائيل" مجرّد شريك في الشرق الأوسط بل إنها شريك عالمي، تشارك بعض جوانب منظورها العالمي، وتوفّر الدعم في الأمم المتحدة، وتعمل كشريك تجاري إيجابي، بما في ذلك التكنولوجيا العسكرية.

أدّى التدخّل الروسي في سوريا إلى تعقيد عملية التوازن الدبلوماسي. على الرغم من أن التدخّل أتاح فرصة لروسيا لتوطيد تعاونها مع شركائها القدامى في سوريا وإيران، فإن هذه العلاقات لم يتم اختبارها. تعاونت إيران والنظام السوري وروسيا عسكريًا، لكن أهدافهم ورؤاهم متباينة حوّل نهايات دبلوماسية في سوريا. سعت إيران إلى الاستفادة من الصراع السوري لتوسيع نفوذها في بلاد الشام في محاولة لفرض هيمنتها الإقليمية. وسعى نظام الأسد إلى ضمان سلطته على البلاد. من جانبها، سعت روسيا باستمرار إلى ما تصفه بـ "وحدة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية كدولة علمانية وديمقراطية وتعدّدية تعيش فيها جميع

الجماعات العرقية والدينية في سلام وأمن وتتمتع بحقوق وفرص متساوية..." ولهذه الغاية عملت روسيا - دون جدوى حتى الآن - على تحفيز عودة اللاجئين وإحباط إعادة الهيكلة الديموغرافية للبلد، وتفضّل موسكو خروج القوات الإيرانية وجميع القوات الأجنبية باستثناء قواتها من القواعد التي تفاوضت من أجلها مع النظام السوري. وعلى الرغم من هذه التوتّرات المتأصلة، كان هذا التعاون الثلاثي في الصراع السوري ناجحًا إلى حد كبير.

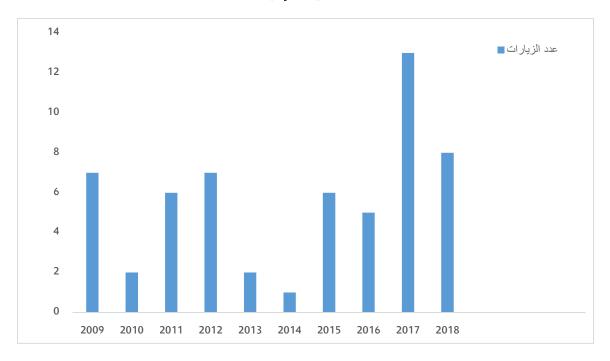
تسبّب التدخّل الروسي في سوريا في البداية أيضًا بتوتّرات مع دول الخليج التي سعت إلى الإطاحة بالأسد ودعمت الميليشيات السورية المتباينة. ومع ذلك تبدّدت هذه التوتّرات بمرور الوقت - جزئيًا بسبب الطبيعة المتغيّرة للصراع السوري، ولكن جزئيًا أيضًا بسبب استراتيجية التحوط التي اعتمدتها العديد من دول الخليج. وكجزء من هذه الاستراتيجية استخدمت دول الخليج الحوافز الاقتصادية لتقوية علاقتها مع روسيا، كانت بمثابة وسيلة للإشارة إلى استيائها من الولايات المتحدة، الضامن التقليدي لأمنها. في الآونة الأخيرة أعاد العديد من دول الخليج فتح سفاراتها في دمشق، مما يدل على أن التوتّرات مع روسيا أو الأسد قد تضاءلت. علاوة على ذلك، تمكّنت موسكو ليس فقط من تحسين العلاقات مع الشركاء الإقليميين التقليديين، مثل سوريا وإيران، ولكن أيضًا من إعادة بناء العلاقات مع البلدان التي كان نفوذها فيها قويًا في السابق ولكن تضاءل بعد ذلك، مثل مصر وليبيا والعراق.

شكل 2: مسؤول سياسي روسي كبير يزور الشرق الأوسط (2009-2018)



من حيث الدول

من حيث التوقيت



الأنشطة الاقتصادية الروسية في الشرق الأوسط

على الرغم من عدم تركيز روسيا بشكل أساسي لأنشطتها الإقليمية، فإن لها مجموعة متنوعة من العلاقات الاقتصادية مع الشرق الأوسط، وكانت تحاول توسيع هذه العلاقات لا سيّما في مجال الاستثمار، بنجاح متنوع.

تجارة روسيا مع الشرق الأوسط

فيما يتعلق بمستويات التجارة الإجمالية، يحظى الشرق الأوسط باهتمام معتدل من قِبل روسيا. ويرجع ذلك إلى حدّ كبير - إلى جانب الطاقة - إلى أن الشرق الأوسط غير مهم نسبيًا في الاقتصاد العالمي. من عام 2009 حتى عام 2018، شكّل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان التي ندرسها 4.8% فقط من الإجمالي العالمي، وبلغ ذروته في 2012 عند 5.2% لكنه انخفض بشكّل مطّرد منذ ذلك الحين، وبلغ 4.5% في عام 2018.

بين عامي 2009 و2018، تلقت روسيا ما معدله السنوي 2.8٪ فقط من وارداتها من السلع من المنطقة (الصادرات من الشرق الأوسط إلى روسيا). وشكّل هذا أقل من 1٪ من إجمالي الصادرات من الشرق الأوسط إلى العالم. ومع ذلك أرسلت روسيا متوسطًا سنويًا قدره 6.4٪ من صادراتها من السلع إلى المنطقة في نفس الفترة، وهو مبلغ زائد بالنظر إلى الحجم الاقتصادي للمنطقة. وشكّلت صادرات البضائع هذه (أو الواردات إلى الشرق الأوسط من روسيا) 2.8٪ من جميع واردات الشرق الأوسط من العالم.

حتى ضمن هذه المجاميع فإن الأجزاء غير العربية من المنطقة هي الأكثر أهمية بالنسبة للتجارة الروسية. تمثل تركيا، التي تمتلك 19.9% فقط من نصيب الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، متوسطًا سنويًا قدره 68.2% من جميع الواردات الروسية من الشرق الأوسط على الرغم من أنه يتجه نحو الانخفاض. واحتلت "إسرائيل" المرتبة الثانية، بمتوسط سنوي قدره 13.6% من جميع الواردات الروسية من المنطقة، مقارنة بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي البالغ 9.5%. ارتفعت حصص الواردات الروسية من دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وإيران لكنها لا تزال متواضعة.

كما هو الحال مع الواردات، تميل الصادرات الروسية إلى المنطقة بقوة نحو تركيا، التي تلقت في المتوسط 57.2% من جميع صادرات السلع الروسية إلى المنطقة خلال هذه الفترة. تعتبر "إسرائيل" متلقية أقل أهمية للصادرات الروسية، حيث تحصل على متوسط سنوي يبلغ 5.2% فقط. بصرف النظر عن هذين البلدين، تقدّم هذه الأرقام دليلًا على العلاقات المتغيّرة. ارتفعت حصّة الصادرات الروسية إلى مصر من 7.3% في عام 2009 إلى 19.0% في 2018، مما يجعلها ثاني أكبر متلقٍ في ذلك العام. وارتفعت الحصّة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن بدرجة أقل بكثير، حيث انتقلت من 4.3% في عام 2009 إلى 11.8% في 2017 وانخفضت إلى 8.5% في عام 2018.

الواردات الروسية بشكّل رئيسي هي سلع مصنّعة، شكّلت في المتوسط 50.2% من إجمالي الواردات بين عامي 2009 و2018، تليها الأغذية والحيوانات الحية، التي شكّلت في المتوسط الواردات بين عامي 13.5% من إجماليّ الواردات، ثم المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة بنسبة 13.5%. وهذا ما يفسرّ هيمنة تركيا و"إسرائيل" على إحصاءات الواردات الروسية. كلا الاقتصادين أكثر تقدّما من اقتصادات جيرانهما ولديهما قطاعات تصنيع متطوّرة. كانت تركيا مصدر أكثر من 80% من واردات التصنيع الروسية من المنطقة كل عام، من 2009 إلى 2018 باستثناء اثنين؛ وكانت "إسرائيل" دائمًا المصدر الثاني الرائد، وبلغت ذروتها عند 15.8% في عام 2016. علاوة على ذلك تتمتع تركيا بمستوى عالٍ من الصادرات الزراعية وكانت المصدر الرئيسي لواردات روسيا من الأغذية والحيوانات الحيّة من الشرق الأوسط كل عام من 2014 حتى 2018. أما في السنوات السابقة فكانت "إسرائيل" في عامي 2009 و2013، وكانت إيران من 2010 إلى 2012.

تشمل صادرات روسيا الوقود، بمتوسط 32.3٪ على مدار العقد من 2009 حتى 2018، والمواد المصنّعة، بمتوسط 30.8٪، والأغذية والحيوانات الحية، بمتوسط 14.0٪. كانت تركيا الوجهة الرئيسية للصادرات الروسية من الوقود كل عام؛ غالبًا ما كانت "إسرائيل" في المرتبة الثانية، رغم أنها متأخرة جدًا لأن اقتصادها أصغر بكثير من اقتصاد تركيا. وكانت مصر وسوريا من عام

2009 حتى عام 2011 ولبنان اعتبارًا من عام 2013، ومن المرجّح أن ينتقل جزء كبير من هذا الوقود إلى سوريا. كانت تركيا إلى حد بعيد المتلقي الرئيسي للصادرات الروسية المصنّعة كل عام، وقد حصلت مصر و "إسرائيل" وإيران وأحيانًا المملكة العربية السعودية والكويت على كمّيات كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، كانت كتلة كبيرة من الصادرات، التي ارتفعت إلى أكثر من 20٪ في كل عام من 2016 إلى 2018، سلعًا غير مصنّفة بطريقة أخرى. (قد تكون هذه مواد عسكرية) كانت تركيا هي المستفيد الأول في السنوات الثلاث، حيث تلقت ما بين 61٪ من جميع هذه العناصر التي أرسلتها روسيا إلى المنطقة في تلك السنوات.

على الرغم من أن روسيا ليست وجهة مهمة لصادرات سلع الشرق الأوسط، حيث تتلقى أقل من 1% من جميع هذه الصادرات فهي المورّد الأكثر أهمية للمنطقة حيث تمثل 2.8% من جميع الواردات التي يتلقاها الشرق الأوسط من العالم. لم تتغيّر حصّة الشرق الأوسط من الصادرات إلى روسيا مقارنة بجميع صادرات الشرق الأوسط بشكّل ملحوظ خلال العقد. كانت الواردات من روسيا، بالنسبة إلى جميع الواردات، أقل من 3% لمعظم العقد لكنها ارتفعت إلى 3.3% في 2017 و3.6% في 2018.

تختلف هذه النسب اختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر. بالنظر إلى المتوسّطات السنوية على مدار العقد من عام 2009 حتى عام 2018 ذهبت 3.4٪ من صادرات تركيا، و1.6٪ من صادرات مصر، و1.5٪ من صادرات "إسرائيل" إلى روسيا. بالنسبة لجميع البلدان الأخرى، كانت هذه الأرقام أقل من 1.٪.

في الاتجاه الآخر، تجاوز متوسط الواردات من روسيا 1٪ من جميع الواردات لثمانية دول: 7.3٪ للتركيا، 6.2٪ لسوريا، 5.8٪ لمصر، 3.6٪ لإيران، 2.5٪ لـ "إسرائيل"، 2.3٪ لليمن، 2.2٪ للبنان، 1.4٪ للأردن. ظلت هذه النسب ثابتة إلى حدّ كبير طوال العقد باستثناء حالتين بارزتين. بلغ متوسط الواردات من روسيا في مصر 4.0٪ من جميع الواردات المصرية من عام 2009 حتى عام 2013، لكنها ارتفعت إلى 7.7٪ من عام 2014 حتى عام 2018، مما يوضح العلاقة التجارية المتنامية بين البلدين. بلغ متوسط الواردات من روسيا في لبنان 1.4٪ في النصف الأول من العقد و3.0٪ في النصف الثاني، وربما يمثل ذلك النقل إلى سوريا.

بصرف النظر عن علاقتها التجارية المتنامية مع مصر وعلاقتها القوية مع تركيا، اتخذت روسيا خطوة أخرى لزيادة علاقاتها التجارية مع المنطقة. روسيا هي الدولة الرائدة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وهي منطقة اقتصادية على غرار الاتحاد الأوروبي وتتألف من أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان. في عام 2018 وقّع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي اتفاقية تجارية تفضيلية متبادلة مع إيران، وهي أول اتفاقية من نوعها خارج أراضي الاتحاد

السوفياتي السابق. دخّلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في 27 تشرين الأول 2019. وهذه واحدة من 11 اتفاقية تجارية متبادلة وقعتها روسيا.

علاقات الاستثمار الروسية مع الشرق الأوسط

إن تحديد الاستثمار الروسي في الشرق الأوسط والشرق الأوسط في روسيا ليس بالأمر السهل لأن الكثير من هذا الاستثمار يتم توجيهه عبر دول ثالثة لأغراض ضريبية وأغراض أخرى، بحيث تتم حماية المصدر النهائي. على سبيل المثال، من أصل 436 مليار دولار من مخزون الاستثمار الروسي المباشر الخارجي المسجّل في 31 كانون الأول 2018 تم تسجيل 178 مليار دولار في قبرص، أو ما يقرب من 41٪. بقيت هذه الأموال هناك. وبالمثل، من الإجمالي، يمكن إضافة ما يقرب من 10 مليارات دولار إلى الشرق الأوسط، منها 8.2 مليار دولار في تركيا. يمكن أن يكون الإجمالي أعلى لأن البيانات الخاصة ببعض البلدان محجوبة.

وبالمثل، يميل الاستثمار المباشر في روسيا إلى المرور عبر قبرص وغيرها من الولايات القضائية الصديقة للضرائب. اعتبارًا من 31 كانون الأول 2018 تم تسجيل قبرص كمصدر لما يقرب من 136 مليار دولار من مخزون الاستثمار المباشر في روسيا، أو 27% من إجماليّ 497 مليار دولار من هذا المجموع، يمكن إضافة 2.3 مليار دولار فقط مباشرة إلى مستثمرين من الشرق الأوسط، على الرغم من أن هذا الإجماليّ قد يكون أعلى بسبب حجب بيانات بعض البلدان.

على الرغم من الجودة الرديئة للبيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي المحقق، تشير مصادر أخرى أيضًا إلى أن أنشطة الاستثمار الروسية مع الشرق الأوسط كانت منخفضة. استخدمت إحدى الدراسات الأصول الأجنبية لأكبر 20 شركة وطنية روسية في عام 2009 كوكيل لقياس الاستثمار الأجنبي المباشر ووجدت أن 1٪ فقط من هذه الأصول كانت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و11 فقط من حوالى 800 شركة أجنبية تابعة كانت في تلك المنطقة.

على الرغم من ذلك، عملت روسيا بجد لتعزيز علاقات الاستثمار. إحدى علامات ذلك هي الشراكات التي أقامها صندوق الاستثمار المباشر الروسي وصندوق الثروة السيادية الروسي، مع كيانات استثمارية في سبع دول في الشرق الأوسط. إلى حدّ كبير تهدف هذه الاتفاقيات إلى زيادة الاستثمار في روسيا، على الرغم من أن بعضها يبدو أنه يستهدف الاستثمارات في الشرق الأوسط. وتشمل هذه الاتفاقيات 2014 شراكة مع شركة رينيسانس هولدينجز التركية لتطوير مشاريع في روسيا؛ اتفاقية عام 2015 لتأسيس صندوق استثمار مصري مع وزارة الاستثمار المصرية. شراكات مع كل من صندوق الاستثمارات العامة والهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية؛ بدأت شراكة مع الهيئة العامة للاستثمار الكويتية في عام 2012 وازدادت في

عام 2015؛ اتفاقية مع ممتلكات الذراع الاستثماري لمملكة البحرين عام 2014. اتفاقية مع جهاز قطر للاستثمار. وصندوق استثمار مشترك تأسس عام 2013 مع مبادلة أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

حجم الاستثمار الذي أكملته هذه الشراكات بالفعل غير واضح. كما نناقش في القسم الفرعي التالي، تستثمر الشركات الروسية في الشرق الأوسط في قطاعات مختارة. وتواصل روسيا السعي إلى الاستثمار، إلى حدّ كبير من خلال صندوق الاستثمار المباشر الروسي. فشلت بعض الصفقات المحتملة، مثل استثمار أرامكو السعودية في مشروع غاز طبيعي مسال روسي؛ وقد استغرق تطوير البعض الآخر وقتًا، مثل منشأة بتروكيماوية مشتركة. ومع ذلك، تشير الدلائل إلى أن المستثمرين الخليجيين، على الأقل، يهتمون بأسواق التكنولوجيا الأميركية أكثر من الشركات الروسية.

العلاقات التجارية والاستثمارية القطاعية: الطاقة والغذاء

إلى جانب أرقام التجارة والاستثمار، تلعب روسيا دورًا مهمًا في سياسات الطاقة في الشرق الأوسط، سواء من خلال تعاونها مع منظّمة أوبك لتحديد أسعار النفط ومن خلال الاستثمارات في التنقيب والإنتاج في المنطقة. مع اعتماد اقتصادها وميزانيتها الفيدرالية على صادرات الطاقة، ومع الضغط الهبوطي العالمي على أسعار النفط منذ عام 2014، سعت روسيا إلى تحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة. ويعدّ تعاون روسيا مع السعودية في إنتاج النفط مثالًا بارزًا. في تشرين الثاني 2016، ساعد بوتين في التوسط في اتفاق بين المرشد الأعلى الإيراني آية الله خامنئي والملك السعودي سلمان لخفض إنتاج النفط لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط العالمية. بعد هذا الاتفاق ساعدت روسيا في إبرام صفقة بين أوبك والمنتجين من خارج أوبك. ونتيجة لذلك خفض منتجو النفط المشاركون، بما في ذلك روسيا، إنتاج النفط مما رفع أسعاره في كانون الأول 2018، اتفق المشاركون على خفض إنتاج النفط خلال النصف الأول من عام 2019 بمقدار 1.2 مليون برميل يوميًا عن مستوى تشرين الأول. استمرت صفقة أوبك-بلس هذه في العمل حتى انهيارها في آذار 2020، مما أدّى إلى تفاقم انهيار الطلب الناجم عن تأثيرات جائحة كورونا المنبثقة من الصين. وبتوسط من الولايات المتحدة توصل منتجو أوبك وغير الأعضاء إلى اتفاق جديد في نيسان 2020. تنسيق السياسات في مجال الغاز الطبيعي أقلٌ تطوّرًا بكثير. تعدّ روسيا وإيران وقطر من بين أكبر منتجى الغاز الطبيعى في العالم (الولايات المتحدة في المرتبة الأولى وكندا في المرتبة الرابعة). في وقت مبكر من عام 2002 دعا بوتين إلى إنشاء "أوبك للغاز"، لكن الاختلافات السياسية بين الدول المنتجة للغاز والطبيعة المجزّأة لأسواق الغاز العالمية حالت دون تشكيل مثل هذه المؤسسة. روسيا هي الأكثر نشاطًا في التنقيب عن النفط والغاز في البلدان التي لم تتمكن من تطوير مواردها من النفط والغاز بسبب الحرب وعدم الاستقرار. وتنشط شركات الطاقة الروسية في العراق حيث تقوم شركة غازبروم نفط بتطوير ثلاثة حقول غاز كبيرة بينما تقوم شركة لوك أويل بتطوير حقلي غرب القرنة 2 وإريدو. عملت "تاتنفت" في سوريا قبل اندلاع الحرب الأهلية وتخطط للعودة بعد استقرار الوضع. ومن المتوقّع أيضًا أن تشارك الشركات الروسية في إنتاج الغاز في مصر ولبنان. شاركت روسيا أيضًا في مسارح أخرى للموارد، مثل الفوسفات في سوريا التي تمتلك أحد أكبر احتياطيات الفوسفات في العالم.

تلعب روسيا أيضًا دورًا متزايد الأهمية في مجال الطاقة النووية في الشرق الأوسط. مفاعل بوشهر النووي في إيران، الذي وافقت روسيا في عام 1995 على استكماله، دخّل حيّز التشغيل الكامل في عام 2012. وتقوم روسيا الآن ببناء مفاعلي بوشهر-2 وبوشهر-3. في تشرين الثاني 2015 وقّعت روسيا ومصر اتفاقية بشأن بناء محطة للطاقة النووية. وناقشت روسيا التعاون في مجال الطاقة النووية مع الأردن (على الرغم من إلغاء ذلك) والمملكة العربية السعودية. إن استعداد روسيا لتمويل بناء محطات الطاقة النووية يجعلها شريكًا جذّابًا. على الرغم من جميع الاتفاقات المبرمة، اعتبارًا من نيسان 2020، كان لدى روسيا محطة نووية واحدة تعمل بالفعل في المنطقة. كما كان لديها اقتراح قيد الإنشاء، وخمسة بموجب عقد، وواحد تم طلبه، وعرض أخر تم إلغاؤه.

أخيرًا، تلعب روسيا دورًا في استهلاك الغذاء في الشرق الأوسط، وخاصة من خلال صادرات الحبوب. من عام 2009 حتى عام 2018، شكّلت الأغذية والحيوانات الحيّة والزيوت الحيوانية والنباتية، 16.6٪ في المتوسط من صادرات السلع الروسية إلى المنطقة. لبنان وعُمان والسعودية وتركيا والإمارات واليمن. الواردات المصرية ملفتة للنظر بشكّل خاص: ينمو الطلب المصري على الحبوب الروسية منذ أكثر من 15 عامًا، حيث أصبحت مصر أكبر مشتر أجنبي للحبوب من روسيا في عام 2017. وتعد المملكة العربية السعودية أكبر مستورد للشعير الروسي مما أدّى جزئيًا إلى اهتمامها بالاستثمار. الصادرات الغذائية الإجمالية إلى مصر وتركيا ملحوظة بشكّل خاص. بين عامي 2009 و2018، استحوذ هذان البلدان على ما بين 54٪ و67٪ من جميع خاص. بين عامي الموسية إلى المنطقة.

الأنشطة العسكرية الروسية في الشرق الأوسط

من وجهة نظر روسيا، يوفّر القرب الجغرافي من جانبها الجنوبي من الشرق الأوسط أحد الأسباب التي تجعل لروسيا مصلحة مباشرة في أمن المنطقة. على سبيل المثال، في ملاحظاته بعد الجتماع بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، أشار لافروف إلى أن "القرب الجغرافي

والتاريخي والثقافي لروسيا من المنطقة، فضلًا عن عدم جواز اتباع نهج غير مسؤول تجاه مستقبل البشرية - يشجّعنا على القيام بكل شيء. يمكننا تجنّب السيناريوهات حيث القوة أو التهديد باستخدام القوة ".

على الرغم من أن تدخّلها في الحرب الأهلية السورية كان بمثابة تغيير جذري في مشاركتها في الأمن الإقليمي، تحتفظ روسيا بالعديد من المصالح الأمنية في المنطقة. وفقًا لمبادئ السياسة الخارجية والأولويات المعلنة، فإن هذه المصالح هي مكافحة الإرهاب وحلّ النزاعات ومنع انتشار الأسلحة النووية، وهي أيضًا موضوعات مشتركة لكبار القادة في جميع أنحاء المنطقة. علاوة على ذلك، لدى روسيا مصلحة قوية في مبيعات الأسلحة إلى المنطقة. أخبرنا المسؤولون والخبراء الروس أن روسيا تعتبر مبيعات الأسلحة مجالًا شرعيًا للمنافسة مع الولايات المتحدة ووسيلة لخلق فجوة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط التي تشتري الأسلحة الأميركية. وساعد التدخّل في سوريا، الذي أظهر كلًا من الأسلحة الروسية والالتزام بشريك، روسيا في سعيها لبيع الأسلحة.

التدخل السوري نموذجًا للمصالح الأمنية الروسية

يعكس قرار روسيا التدخّل في الحرب الأهلية السورية اعتقادًا بين المسؤولين بأن روسيا بحاجة إلى الانخراط في الصراع لتأمين مصالحها الأمنية - سواء في البلاد أو في الداخل. لقد خشي المسؤولون الروس من أن يؤدّي انهيار نظام الأسد إلى عدم الاستقرار الإقليمي وفتح باب أمام القوى الإسلامية الراديكالية التي قد تنتشر في محيط روسيا أو إلى الأراضي الروسية نفسها. على سبيل المثال، في مقابلة أجريت في عام 2015، قال بوتين إن تدمير حكومة الأسد من شأنه أن "يخلق وضعًا يمكنك مشاهدته الآن في البلدان الأخرى في المنطقة أو في مناطق أخرى؛ على سبيل المثال، في ليبيا، حيث تتفكك جميع مؤسّسات الدولة". وبالمثل، أشار لافروف في مقابلة أجريت معه بعد عدة أيام، إلى أنه "لا يمكننا السماح للدولة السورية بالفشل. لأن البديل - إذا نظرنا إلى هذا الآن - هو داعش، الخلافة، وسننسى سوريا التي نعرفها الآن - سوريا التي لطالما كانت موطنًا للمسلمين، شيعة وسنة؛ وموطنًا للمسيحيين والدروز والأرمن؛ سوريا التي لطالما كانت متعدّدة الأعراق والطوائف، ومهدًا لهذا الحوار بين الحضارات ومهدًا للتعايش بين الحضارات".

أفادت التقارير أن 3200 مواطن روسي سافروا إلى سوريا أو العراق منذ عام 2014، مما أثار مخاوف من قيام المقاتلين الأجانب العائدين بتصدير أيديولوجية متطرفة إلى الأراضي الروسية وما تسمّيه بالخارج القريب. بحلول أيلول 2015 استنتجت السلطات الروسية أن التدخّل العسكري وحده هو الذي يمكن أن ينقذ نظام الأسد من السقوط. كعميل طويل الأمد لموسكو، فإن الإطاحة بالأسد ستقلل من النفوذ الروسى في سوريا، وفي الواقع، ستقلل من مكانتها في

المنطقة. علاوة على ذلك، فإن إزاحة الأسد من السلطة تعرض الوصول إلى طرطوس (ميناء المياه الدافئة في روسيا والبؤرة الاستخبارية المبلغ عنها) للخطر. كان هذا الميناء أحد البؤر العسكرية الروسية القليلة في الشرق الأوسط ومفيد لقدرته على الحصول على موطئ قدم أكبر في البحر الأبيض المتوسط. نتيجة للتدخّل الروسي في سوريا، عزّزت روسيا وجودها العسكري في البلاد، وأمّنت وصولها إلى طرطوس، وأقامت وجودًا دائمًا في قاعدة حميميم الجوية. هذه القواعد مهمة لقدرة موسكو على إبراز قوتها العسكرية في المنطقة.

مبيعات الأسلحة

تلعب روسيا أيضًا دورًا في أمن الشرق الأوسط من خلال مبيعات الأسلحة. بعد الحرب الباردة فقدت روسيا مكانتها في أسواق السلاح الإقليمية. وفي السنوات الأخيرة أصبحت مرة أخرى مزوّدًا مهمًا للتكنولوجيا العسكرية والأسلحة في المنطقة. إن مبيعات الأسلحة الروسية إلى الشرق الأوسط تفوق بكثير مبيعات الصين. من بين أسواق الأسلحة الروسية الأكثر أهمية في المنطقة مصر والعراق وسوريا.

خلال العقد من عام 2009 حتى عام 2018، ذهب ما يقرب من 35% من جميع مبيعات الأسلحة الروسية إلى المنطقة إلى مصر. حدثت معظم هذه المبيعات في الفترة من 2016 إلى 2018. وفي تلك السنوات بلغت المبيعات إلى مصر 54% من إجمالي المبيعات الروسية إلى المنطقة؛ في عام 2017 كان هذا الرقم حوالي 87%. تعكس مبيعات روسيا إلى مصر، العميل الأميركي منذ فترة طويلة، حقيقة أن روسيا كانت قادرة على اغتنام لحظة من الفرص والتدخّل كمزود بديل للأسلحة عندما أوقفت الولايات المتحدة مبيعات الأسلحة بسبب مخاوف حقوق الإنسان بشأن الانقلاب العسكري في القاهرة. الذي أطاح بحكومة الإخوان المسلمين المنتخبة ديمقراطيًا.

كما هو الحال مع المبيعات إلى مصر، حصلت المبيعات إلى العراق إلى حد كبير في النصف الثاني من العقد من عام 2009 حتى عام 2018، عندما واجه العراق حربه ضد داعش وإعادة تشكيل قواته العسكرية. على مدار العقد، ذهب 22٪ من مبيعات الأسلحة الروسية إلى المنطقة إلى العراق. أخيرًا، حصلت المبيعات إلى سوريا إلى حد كبير في الفترة التي سبقت الحرب الأهلية واستمرت في المراحل الأولى من الحرب. على مدار العقد، ذهب 22٪ من مبيعات الأسلحة الروسية إلى المنطقة إلى سوريا - ولكن، من جميع المبيعات إلى سوريا، تمت نسبة 85٪ من عام 2010 حتى عام 2013.

أتاح الصراع في سوريا فرصة لروسيا لإظهار قدراتها التسلسلية المتطوّرة في القتال وتحقيق المزيد من المبيعات. وصف نائب رئيس الوزراء للصناعات الدفاعية آنذاك ديمتري روجوزين

"التأثير الخاص لسوريا"، مشيرًا إلى أن هذا الاستخدام القتالي كان "أفضل معيار لتقييم أسلحتنا". تشمل هذه الأنظمة نظام الدفاع الجوي 300-S و400، اللذين أصبحا جوهرة التاج لصادرات الأسلحة الروسية. وعلى وجه الخصوص، اشترت تركيا 5-400 من روسيا - وهي قدرة وصفها مسؤول دفاعي أميركي كبير بأنها "محظورة تمامًا". وفي تموز 2019، وبعد اعتراضات شديدة من الولايات المتحدة وحلفاء آخرين في الناتو، بدأت تركيا في استلام النظام. وقد أعربت عدة دول أخرى، مثل قطر والمملكة العربية السعودية، عن اهتمامها بشراء هذا النظام.

التعاون الأمني

تتضع المصالح الأمنية الروسية في المنطقة من خلال زيارات كبار القادة والتدريبات المشتركة. تعكس الزيارات التي يقوم بها كبار القادة الأمنيين والعسكريين حقيقة أن روسيا تحتفظ بعلاقات ودية مع جميع دول المنطقة، حتى الدول التي المتخاصمة مع بعضها البعض. إلى جانب سوريا، حيث تشارك روسيا في الأعمال العدائية، استقبلت "إسرائيل" وإيران معظم الزيارات، بمعدّل خمس زيارات لكل منهما. خلال العقد، استقبلت "إسرائيل" زيارات من سكرتير مجلس الأمن، ومدير جهاز المخابرات الخارجية (SVR)، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان العامة الروسية. وقام أمين مجلس الأمن ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة بزيارات على الأقل تلك التي لها سجّل عام. كما استقبلت مصر وتركيا عددًا كبيرًا نسبيًا من الزيارات.

كما ذكرنا سابقًا، تسارعت وتيرة التعاون الدفاعي مع مصر، وتجلَّى ذلك في مبيعات الأسلحة. تعكس تركيا علاقة أكثر تعقيدًا: فهي شريك لروسيا في مجموعة أستانا في الحرب السورية ومشترٍ للأسلحة الروسية، لكنها أيضًا أحد الخصوم الرئيسيين لحكومة الأسد في سوريا وتحتل مساحات شاسعة من الأراضي في شمال سوريا.

كانت تفاعلات كبار رجال الأمن الروس في المنطقة متواضعة في السنوات الأولى من العقد من عام 2009 حتى عام 2018. لم تكن روسيا في عام 2009 تتعامل فقط مع الأزمة المالية العالمية ولكن أيضًا مع انخفاض كبير في أسعار النفط. بعد ذلك مباشرة، اندلع الربيع العربي والحرب الأهلية السورية. وتسارع انخراط روسيا مع المنطقة برمّتها بعد دخولها الحرب السورية. أكثر من 85٪ من زيارات قادة الأمن بدأت في عام 2015.

وبلغت هذه الزيارات ذروتها في عام 2017. في ذلك العام ذهب وزير الدفاع إلى مصر مرّتين وإلى إيران؛ وإلى "إسرائيل" وقطر وسوريا وتركيا. ذهب رئيس الأركان العامة إلى تركيا مرّتين وإلى إيران؛ وذهب مدير SVR إلى "إسرائيل". كما اتسعت مشاركة كبار القادة خلال تلك الفترة. تمّت جميع الزيارات الست التى قام بها رؤساء المخابرات في عام 2015 أو بعد ذلك، باستثناء زيارة واحدة؛

أربع من أصل ست زيارات قام بها رئيس مجلس الأمن حدثت في عام 2015 أو بعد ذلك؛ 10 من أصل 11 زيارة قام بها وزير الدفاع حدثت في عام 2015 أو بعد ذلك؛ وجميع الزيارات الخمس التي قام بها رئيس الأركان العامة تمّت في عام 2016 أو بعد ذلك. يعكس هذا الدور المتنامي لروسيا في المجال الأمني بعد تدخّلها في سوريا واحتضانها للأحداث الإقليمية، مثل الانقسام الخليجي لعام 2017، لتعزيز مكانتها كشريك أمني لدول المنطقة.

إلى جانب مبيعات الأسلحة وزيارات كبار القادة، زادت التدريبات المشتركة في المنطقة أيضًا منذ عام 2015. أجرت روسيا ست مناورات مع شركاء إقليميين اعتبارًا من آب 2015، بدءًا من مناورة بحرية في بحر قزوين مع إيران. أجرى أسطول بحر قزوين الروسي إلى ميناء بندر أنزلي الإيراني، وسفينتان روسيتان وثلاث سفن إيرانية، تمرينًا مشتركًا للمناورة وإدارة مفرزة من السفن في ظروف مزدحمة. وأجرت روسيا أيضًا مناورة بحرية واحدة مع تركيا على البحر الأسود في نيسان 2017 بمشاركة ثلاث سفن روسية وسفينتين تركيتين.

لكن أبرز نمط في التدريبات هو أن روسيا أجرت أربعة مع مصر. جنبًا إلى جنب مع زيادة مبيعات الأسلحة إلى مصر، تجسّد هذه الأمثلة كيف استفادت روسيا من العلاقات التاريخية والفرص التي أتيحت من خلال كل من التغييرات السياسية والتغييرات في المشاركة الأميركية وأولويات الدول الشريكة. ركّزت هذه التدريبات على حماية ممرّات البحر الأبيض المتوسط ومكافحة الإرهاب وتضمن استخدامًا توضيحيًا لاستخدام المعدّات الروسية، مع إبراز المجالات ذات الأهمية المشتركة.

خاتمة

على الرغم من أنه لا يبدو أن الصين أو روسيا تسعيان إلى إزاحة الولايات المتحدة أو استبدالها بصفتها الضامن الأمني للشرق الأوسط، إلا أن كليهما يتنافسان بنشاط مع واشنطن من خلال إرساء الأساس للمنافسة المستقبلية بما يتماشى مع مصالحهما وأهدافهما. حتى الآن، سعى كلاهما إلى إقامة علاقات ودية مع جميع دول المنطقة. في المستقبل، يمكن أن تسمح العلاقات المحسّنة لأي من البلدين باللعب المفسد لمصالح الولايات المتحدة وتقويض أهداف السياسة الأميركية في جميع أنحاء المنطقة. حاولت بكين وموسكو أيضًا تنويع علاقاتهما الاقتصادية والعسكرية. موسكو تؤكّد على الأخيرة. وقد مهّد هذا النهج التكميلي الطريق للتعاون بين الدولتين. نتيجة لذلك، تظل الولايات المتحدة المنافس الإقليمي الرئيسي لكل من الصين وروسيا اعتبارًا من منتصف عام 2020.

بالنسبة لكل من الصين وروسيا، يعتمد نجاح أو فشل مبادراتهما في مجالات اهتمام كل منهما على دول المنطقة. أظهرت عدّة دول استعدادها لاحتضان الصين وروسيا، في كثير من الأحيان لتنويع خياراتها. لقد أشركت هذه الدول أيضًا الصين وروسيا كوسيلة تحوّط ضد الولايات المتحدة أو لإرسال رسالة استياء إلى واشنطن بشأن إجراء أو سياسة. في الوقت الحالي، من الملائم للطرفين أن تشارك الصين وروسيا بهذه الطريقة وتلعبا هذه اللعبة، لكنها تحدّ من عمق العلاقات التي يمكن أن تبنيها كل من بكين وموسكو في الشرق الأوسط.

بشكّل عام، استثمرت الصين في متابعة المشاركة الاقتصادية مع دول المنطقة أكثر مما استثمرت في التورّط في قضايا الأمن الإقليمي. وإدراكًا لفوائد استمرار الولايات المتحدة في لعب دور ضامن الأمن الإقليمي، سعت بكين إلى تعزيز الاستقرار لتعظيم فوائدها الاقتصادية وحماية استثماراتها في المنطقة. ومع ذلك هناك بعض الأمثلة على السلوك التنافسي الصيني، لا سيّما عند السعي لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة، على سبيل المثال، من خلال الترويج لأنظمة Wing Loong الصينية بدون طيار عندما توقفت الولايات المتحدة عن بيع الطائرات بدون طيار لأسباب تتعلق بمراقبة الصادرات. يشير اعتماد الصين المستمر على واردات النفط من الشرق الأوسط ومحفظة الاستثمار والقروض المتزايدة باستمرار إلى أن بكين ستواصل توسيع نفوذها في المنطقة.

من ناحية أخرى عزّزت روسيا نفوذها في المنطقة من خلال تركيزها على المشاركة العسكرية، وعلى الأخص في سوريا. أثبتت مراهنة موسكو على تدخّلها في سوريا أنها مثمرة لأن الصراع يسمح لها بعرض الأسلحة، وإظهار الموثوقية لشريك رئيسي، وتصبح المفاوض الرئيسي في تقرير مستقبل الصراع. لاحظت الدول الإقليمية، ولا سيّما تلك التي تسعى إلى تنويع أمنها وإرسال رسائل استياء للولايات المتحدة، مكاسب روسيا وبدأت في تطوير علاقات سياسية واقتصادية وأمنية أوثق مع موسكو. ومع ذلك، فإن قرار التدخّل في الحرب الأهلية السورية جاء بسبب التقاء فريد من العوامل السياسية وتمكين الترتيبات العسكرية، وبالتالي قد يثبت أنه الاستثناء وليس القاعدة للنشاط العسكري الروسي في المنطقة في المستقبل. تشير العلاقات الأمنية الروسية المحسّنة بالمنطقة (نتيجة لتعميق العلاقات العسكرية مع دول رئيسية مثل مصر وترسيخ مكاسبها في سوريا، بما في ذلك اتفاقيات إنشاء القواعد والوصول) إلى أن روسيا تسعى إلى نفوذ طويل الأمد على السياسة الإقليمية، وأنها تنظر إلى الأنشطة العسكرية على أنها وسيلة لتحقيق هذا النفوذ.

تشكيل المنافسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط في مصلحة الولايات المتحدة

على الرغم من نجاح الصين وروسيا في زيادة نفوذهما في الشرق الأوسط منذ عام 2010 لا تزال الولايات المتحدة القوة الخارجية هي المهيمنة والضامن الفعلي للأمن. أعطت الصين الأولوية للمشاركة الاقتصادية، لا سيّما لضمان استمرارها في تلقي واردات الهيدروكربون الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المنطقة كعقدة لاستراتيجيتها الجغرافية الاقتصادية الأوسع في شكّل استثمارات مبادرة الحزام والطريق، حيث تلعب إيران دورًا محوريًا محتملًا كعقدة اتصال أرضي. أدّى تركيز روسيا على المشاركة العسكرية إلى زيادة مبيعات الأسلحة، وفي بعض الأحيان إلى إزاحة الولايات المتحدة، وإلى تحسين البنية التحتية العسكرية والعلاقات العسكرية الثنائية.

يمكن رؤية ممارسة النفوذ والقوة الأميركية بشكّل أفضل في التوقيع الأخير على "اتفاقيات إبراهيم"، اتفاقيات التطبيع بين "إسرائيل" والبحرين وبين "إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة. ولم تظهر دول الخليج و"إسرائيل" لا الرغبة ولا القدرة على الانخراط في النزاعات الدولية أو استخدام نفوذها في حلّ تلك الخلافات. علاوة على ذلك كانت اتفاقيات التطبيع هذه مدفوعة بأسباب متعدّدة، بما في ذلك الرغبة في تعاون أكبر لمواجهة إيران وتعزيز التقدّم الاقتصادي. لكن من المحتمل أيضًا أن تكون الاتفاقات قد جاءت نتيجة لحث الولايات المتحدة، والذي ربما جاء بضمانات أميركية إضافية، والسعي للحصول على دعم من الولايات المتحدة. حتى مع وجود أنشطة الصين وروسيا في المنطقة، لم تُظهر الدول هناك استعدادًا للمجازفة في طلب الدعم منهما. وبالمثل، لم تظهر الصين وروسيا دليلًا على استعدادهما لتقديم ضمانات قد تؤدّي إلى تسوية النزاعات الدولية.

تُظهر الجهود الأميركية المستمرة في الشرق الأوسط - بما في ذلك اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية المذكورة أعلاه - أنه على الرغم من محاولات إعادة تركيز استراتيجية الولايات المتحدة بعيدًا عن الشرق الأوسط (التحوّلات الأخيرة الموجودة في NDS واستراتيجية "إعادة التوازن إلى آسيا" التي تم تبنيها تحت إدارة أوباما)، لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بمصالح حيوية في المنطقة وتتصرّف وفقًا لذلك. على الرغم من أن التركيز المتجدد على المنافسين الأقرب في التوجيه الاستراتيجي الأخير ربما يكون قد حوّل اهتمام الولايات المتحدة وجهودها نحو أوروبا والمحيط الهندي والمحيط الهادئ، لا يزال الشرق الأوسط ساحة للمنافسة الاستراتيجية، وبالتالي يتطلّب مشاركة الولايات المتحدة.

قد يؤدّي ظهور فيروس كورونا الجديد في الصين أواخر عام 2019 وما تلاه من جائحة عالمية إلى زيادة هذه المنافسة. تسبب الوباء في تباطؤ الاقتصاد العالمي حيث أصاب جميع الاقتصادات الرئيسية. على الرغم من تراجع الاقتصاد الصيني أولًا - حيث انخفض بنسبة 6.8٪ في الربع

الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، عادت الصين إلى النمو في الربع الثاني، عندما كانت اقتصادات روسيا (-8.5٪) والولايات المتحدة (-9.5٪)، والاتحاد الأوروبي (-14.4٪)، والمملكة المتحدة (-21.7٪). حدّدت التوقّعات في أيلول 2020 الصين باعتبارها الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي سيشهد نموًا إيجابيًا في عام 2020 وتسارع بعد ذلك بكثير. وبناءً على ذلك، في الوقت الذي تكافح فيه اقتصادات الشرق الأوسط للتعافي لن تعمل الصين كسوق لصادراتها فحسب، بل ستكون أيضًا في وضع جيد لإجراء المزيد من الاستثمارات والقروض أو حتى تقديم المساعدة لتعزيز اقتصاداتها.

يمكن أن تعمل الصين وروسيا أيضًا كمصدّرين للقاح COVID-19. يمكن للولايات المتحدة أيضًا أن تكون بمثابة مصدّر، لكن الصين كانت أكثر عدوانية في توضيح أنها ستشارك اللقاح. اعتبارًا من أيلول 2020، كانت الصين تختبر لقاحًا على سكانها وأعلنت أنها ستقدّم جرعات طارئة إلى الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى ذلك كانت شركة الأدوية الصينية Sinopharm تجارب في الأردن والبحرين، ووقّعت مصر والمملكة العربية السعودية اتفاقيات لإجراء تجارب المرحلة الثالثة. هل ينبغي أن يكون اللقاح أول ما يتم تسويقه، ويتم توزيعه على نطاق واسع، ويعمل - دون جانب سلبي وخيم الآثار. يمكن أن تستمر مكانة الصين في المنطقة في الارتفاع ويمكن اعتبارها أيضًا شريكًا موثوقًا به.

لقد أوضحنا كيف تتنافس الصين وروسيا بنشاط مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عبر الأبعاد الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية. في وصف أنشطتهما، لاحظنا أين تعمل جهودهما على تقويض سياسة الولايات المتحدة وإضعاف نفوذ واشنطن في المنطقة. لتوضيح هذه المنافسة الثلاثية بشكّل أفضل نقوم برسم الأنشطة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية الأميركية في المنطقة لفهم كيفية مقارنتها بالأنشطة الصينية والروسية.

مقارنة المشاركة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية الأميركية والصينية والروسية في الشرق الأوسط

من الناحية الدبلوماسية، تنخرط واشنطن بشكّل مكثف على مستوى القادة الكبار مع كل دولة تقريبًا في المنطقة. يسافر كبار القادة السياسيين والعسكريين بانتظام إلى المنطقة للانخراط مع الحلفاء والشركاء في القضايا السياسية وزيارة القوات الأميركية الموجودة في القواعد والمواقع الاستيطانية في جميع أنحاء المنطقة. بناء على ذلك كان عدد المشاركات الأميركية رفيعة المستوى في المنطقة يفوق إلى حد كبير عدد الزيارات الروسية والصينية. يتباهى القادة الصينيون والروس بزيارات أكثر إلى إيران وسوريا، وهما دولتان لا تربطهما مع الولايات المتحدة

علاقات رسمية، ومع ذلك تُظهر الأنماط العامة للنشاط الدبلوماسي الأميركي أن مشاركة واشنطن أكبر (من حيث العدد) من مشاركة الصين وروسيا.

من الناحية الاقتصادية، تتفوّق الصين على كل من الولايات المتحدة وروسيا في الواردات والصادرات من الشرق الأوسط. ومع ذلك فإن الدور الاقتصادي للولايات المتحدة كبير ومُتنام. والمبتد الشرق الأوسط أنه سوق تصدير واعد: نمت الصادرات الأميركية إلى المنطقة بنسبة 3.8٪ سنويًا من 2009 إلى 2018، لتصل إلى 79 مليار دولار؛ نمت الواردات بنسبة 2.8٪ سنويًا لتصل إلى 86 مليار دولار. على الرغم من أن الصين كانت وجهة 9.8٪ من جميع صادرات الشرق الأوسط في المتوسط من عام 2009 حتى عام 2018، كانت الولايات المتحدة الوجهة بالنسبة لـ الأوسط في الرغم من أن البضائع الصينية شكّلت 11.4٪ من إجمالي واردات الشرق الأوسط في المتوسط خلال العقد فقد شكّلت البضائع الأميركية 8.0٪.

حافظ المستثمرون الأميركيون على اهتمام قوي بالشرق الأوسط. على الرغم من أن وضع الاستثمار المباشر في الخارج للشركات الأميركية نما بنسبة 5.9٪ سنويًا في جميع أنحاء العالم من عام 2009 حتى 2018، فقد نما بنسبة 6.7٪ سنويًا في الشرق الأوسط. في بعض البلدان كان الاستثمار مرتفعًا واستمر في النمو. بحلول عام 2018، بلغ مجموع الاستثمار 85.3 مليار دولار، 88٪ منها في خمس دول: "إسرائيل" (32٪)، الإمارات (20٪)، السعودية (13٪)، قطر (12٪)، مصر (10٪). ومع ذلك كان هذا لا يزال صغيرًا مقارنة بالاستثمارات الأميركية المباشرة في جميع أنحاء العالم والتي بلغت حوالي 6 تريليونات دولار، مع الاستثمار في الشرق الأوسط بنسبة 1.4٪ من ذلك. في الاتجاه الآخر، نما الاستثمار المباشر من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة بشكّل أبطأ من الاستثمار في العالم ككل، 5.6٪ مقابل 8.8٪ على التوالي.

بحلول عام 2018، بلغ الاستثمار المباشر من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة 31.5 مليار دولار، أي 0.7٪ فقط من إجمالي الاستثمار المباشر في الولايات المتحدة.

على الرغم من أن الصين قد تكون شريكًا تجاريًا أكبر من الولايات المتحدة أو روسيا، إلا أن واشنطن تهيمن على سوق تجارة الأسلحة. من عام 2009 حتى 2018، زوّدت الولايات المتحدة الأسلحة لكل دولة في الشرق الأوسط باستثناء سوريا وإيران والأراضي الفلسطينية. في الآونة الأخيرة فقط، تجاوزت روسيا الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مورّد للأسلحة لمصر، ويرجع ذلك جزئيًا إلى التجميد الأميركي الأخير للمساعدات العسكرية لمصر.

تحتفظ الولايات المتحدة بوجود قوة كبيرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وهو ما يفوق بشكّل كبير الوجود العسكري للصين وروسيا واتفاقيات الوصول. علاوة على ذلك، فإن القوات العسكرية

الأميركية في المنطقة (المقدّرة بنحو 65000 جندي اعتبارًا من كانون الثاني 2020) المتمركزة في هذه المنشآت أكبر بكثير من تلك الموجودة من الصين وروسيا. على الرغم من أن الصين قد أبرمت بعض اتفاقيات الوصول إلى الموانئ مع دول المنطقة (وعلى الأخص في الإمارات العربية المتحدة)، فإنها لم تنشر قوات هناك على أساس دائم، وبدلًا من ذلك تفضّل استخدام قاعدتها في جيبوتي لإبراز قوتها في المنطقة. ومع ذلك فقد أمنّت روسيا بصمة محدودة نسبيًا في غرب سوريا، بالإضافة إلى البؤر الاستيطانية وحقوق الوصول في مصر.

الجهود الصينية والروسية لتقويض المزايا التنافسية للولايات المتحدة لا ترقى إلى مستوى إزاحة الولايات المتحدة كقوة خارجية ضخمة في المنطقة. الولايات المتحدة ليست الزعيمة في مجال واحد فقط - التجارة - ومن المسلّم به أن هذه المنطقة أقل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة لأنها تلعب دورًا داعمًا فقط في تحقيق المصالح الأميركية. تتمتع الصين وروسيا بمزايا واضحة مع إيران، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تعليق العلاقات بين إيران والولايات المتحدة. كلاهما يستفيد من تعزيز التوتّر منخفض الدرجة بين إيران والولايات المتحدة لجذب انتباه الأخيرة عن قضايا أخرى. الصين وإن كانت متخلفة في المشاركة الدبلوماسية، ومبيعات الأسلحة، والوصول إلى القواعد في المنطقة إلا أنها تتقدّم اقتصاديًا - كل ذلك يتماشى مع أولوياتها الاقتصادية المعلنة وهدفها المتمثل في تحقيق القوة من خلال الاقتصاد. روسيا، من جانبها، متسقة إلى حد ما في نهجها تجاه المنطقة، وتسعى بشكّل انتهازي إلى المشاركة الأمنية، والمبيعات العسكرية، والمزايا لاقتصادية حيث توجد فرص ولكن لا تخلق مثل هذه الانفتاحات من تلقاء نفسها.

من المحتمل أن يكون هذا عن طريق التصميم (تستفيد الصين وروسيا من الاستقرار الإقليمي الذي يضمنه استمرار التدخّل العسكري الأميركي) واعترافًا بأهدافهما الضيّقة. يتطلب استمرار دور الولايات المتحدة كضامن للأمن الإقليمي ضغوطًا اقتصادية وعسكرية وسياسية أقلّ على الصين وروسيا، مما يمكّنهما من متابعة أهدافهما الإقليمية مع الاستمرار في التركيز على ساحاتهما الخلفية، الأمر الذي يهمّ استراتيجياتهما الوطنية أكثر من الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، تعلّمت الصين وروسيا أن التنافس مع الولايات المتحدة لا يتطلب الكثير. في كثير من الأحيان، يتطلب الأمر ببساطة أن تكون نشطًا بدلًا من محاولة عمدية لتهجير الولايات المتحدة واستبدالها.

مجالات المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا

كما نوقش في القسم السابق، ينصب تركيز الصين على الوصول الاقتصادي بينما يهتم نهج روسيا في المنطقة في المقام الأول بالمسائل الأمنية. ولتحقيق هذه الغاية، تختلف الديناميكيات التنافسية التي تواجه الولايات المتحدة من دولة إلى أخرى (انظر الجدول أدناه). في هذا القسم، نسعى إلى تحديد قضايا معينة تدفع المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا من جهة

وبين الصين وروسيا من جهة أخرى. نحدّد أيضًا دول الشرق الأوسط التي تظهر إمكانية المنافسة المستقبلية، بالنظر إلى تداخل المصالح والأنشطة.

المصالح الصينية والروسية والأميركية في الشرق الأوسط		
الولايات المتحدة	الصين	روسیا
• حماية الحلفاء والشركاء		
• تعزيز التجارة الحرّة والمفتوحة	• الحفاظ على مكانة القوة العظمى	• تحقيق مكانة القوّة العظمى
• تأمين استقرار الطاقة العالمي	• تأمين المصالح الاقتصادية	• تعزيز الاقتصاد
• الدفاع عن القوات الأميركية في	• دعم الاستقرار الإقليمي	• تحسين الاستقرار الإقليمي
المنطقة		

المنافسة الأميركية الصينية في الشرق الأوسط

من المرجّح أن تنبع المنافسة بين الولايات المتحدة والصين من المصالح الاقتصادية. وقد صرّح قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال كينيث ماكنزي، "إننا نرى الصين تتحرك - بشكّل أساسي اقتصاديًا، ولكن ليس بالكامل - لتأسيس رأس جسر" في الشرق الأوسط. نتائج هذه المصالح لا تشمل التجارة والاستثمار فقط، ولكن أيضًا تمويل وإنشاء البنية التحتية. سعت الصين أيضًا إلى إنشاء سوق متخصصة لنفسها في بيع أنظمة أسلحة معيّنة، لا سيّما عندما رفضت الولايات المتحدة بيع بعض العتاد لأسباب تتعلق بالرقابة على التكنولوجيا. وفقًا لذلك، يتمثل أكبر التحديات التي تطرحها الصين في المنطقة في القيود المحتملة على وصول الولايات المتحدة إلى الموانئ أو غيرها من البنى التحتية، والإفراط في مديونية شركاء الولايات المتحدة، ومبيعات الأسلحة التي تقوّض أهداف الأمن الأميركية، وأنشطة المراقبة والاستخبارات عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية للمعلومات.

البنية التحتية للموانئ

قامت الصين بتأمين أو محاولة تأمين الوصول إلى الموانئ ومشاريع التنمية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر (عدة استثمارات)؛ أشدود وحيفا في "إسرائيل"؛ الدقم في عُمان؛ ميناء جيزان في المملكة العربية السعودية؛ كومبورت في تركيا؛ وخليفة في الإمارات. على الرغم من أن الصين تطوّر هذه الموانئ لأغراض تجارية ظاهريًا فقد تستخدمها في النهاية لإظهار القوة ومحاولة منع وصول الولايات المتحدة، وكذلك مراقبة أنماط الشحن العسكرية والتجارية الأميركية.

إن حالة عُمان مفيدة لفهم كيف يمكن أن تظهر هذه الموانئ كنقاط منافسة بين الولايات المتحدة والصين. في آذار 2019، وقّعت الولايات المتحدة وسلطنة عُمان اتفاقية تسمح لميناء البحرية الأميركية بالوصول في الدقم وصلالة. بصرف النظر عن ضمان خيارات الوصول الأميركية خارج مضيق هرمز من المرجّح أن الاتفاقية قدّمت فائدة ثانوية: إزاحة الاستثمار الصيني المتزايد في الدقم -الاستثمارات الموعودة بإجماليّ 10.7 مليار دولار- لضمان عدم تأمين بكين نفوذًا ضخمًا على عُمان. كانت الولايات المتحدة قادرة على تفوّق الصين على حقوق الوصول إلى الموانئ في عمان، لكن الصين تحتفظ بمشاريع التنمية في الدقم. لذلك، من المرجّح أيضًا أن تظل عُمان منطقة منافسة.

في السنوات الأخيرة، تمتلك الإمارات العربية المتحدة و "إسرائيل" أكبر إمكانات المنافسة المستقبلية على الوصول بين الولايات المتحدة والصين. تستخدم الولايات المتحدة ميناء المياه العميقة لدولة الإمارات العربية المتحدة في جبل علي للقيام بزيارات لميناء الأسطول الخامس للبحرية الأميركية ولكنها استخدمت سابقًا ميناء خليفة، حيث تفتخر الصين الآن بمشاريع التنمية. يستخدم هذا الأسطول لزيارات الموانئ. وقد يغيّر اتفاق اتفاقات إبراهيم بين "إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة هذه الديناميكية. في أيلول 2020، اتفقت موانئ دبي العالمية ودوفر تاور الإسرائيلية على مشروع مشترك للتنافس على فرصة الخصخصة في ميناء حيفا.

تقنية G5

في بداية عامه الثالث في المنصب، وقع الرئيس ترامب أمرًا تنفيذيًا زاد من القيود المفروضة على مشاركة الشركات المملوكة لأجانب في سوق المعلومات والاتصالات الأميركي. تطوير شبكات G5 في الولايات المتحدة، وإعداد كلا الجانبين للمنافسة في سوق G5. تعكس هذه الخطوة أيضًا المخاوف من أن علاقات Huawei الوثيقة مع الحكومة الصينية ستمكّن من تهريب المعلومات الحساسة إلى الصين. لقد أوضحت واشنطن لبعض الحلفاء والشركاء أنها ستعيد التفكير في العلاقات الاستخباراتية إذا قبلوا تكنولوجيا الجيل الخامس الصينية.

حتى الآن، ومع ذلك، لم يغير شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أنشطتهم استجابة للضغط الأميركي، وبدلًا من ذلك استمروا في تطوير اتفاقيات مع الصين لاستثمارات G5. على سبيل المثال، أعلنت الإمارات في أوائل عام 2019 أن شركة الاتصالات المملوكة للدولة "اتصالات" ستشارك هواوي لتحديث شبكتها. إذا استخدمت الصين دعم G5 لدول الشرق الأوسط لأغراض التجسّس، فيمكنها الاستفادة من المجموعة الكبيرة من القواعد الأميركية في المنطقة

للحصول على معلومات سرّية حوّل أعضاء الخدمة الأميركية أو معلومات مهمة حوّل استراتيجية الدفاع الأميركية، والمفاهيم التشغيلية، والتكنولوجيا العسكرية.

بالنظر إلى القواعد الأميركية الضخمة في البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك القيادة المركزية للقوات البحرية الأميركية ومعسكر عريفجان والعديد والظفرة على التوالي، فهذه البلدان هي التي تواجه فيها الولايات المتحدة أكبر مخاطر الاستخبارات وجمع المعلومات التي تمثلها شبكات G5 من Huawei. لذلك، كانت هذه الدول هي التي تمثلك فيها الولايات المتحدة والصين الحوافز الأكبر للتنافس على تقنية G5.

مبيعات الأسلحة

فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة إلى شركاء الشرق الأوسط، فالصين ليست قريبة من روسيا في أي مكان - ناهيك عن الولايات المتحدة. لكن الصين كانت تصنع لنفسها سوقًا متخصصة، الأمر الذي أدّى بدوره إلى ردّ فعل من قِبل الولايات المتحدة. كما نوقش في القسم السابق، ركّزت الصين على بيع الطائرات المسلّحة بدون طيار، مثل Wing Loongs المطورة محلّيًا إلى بلدان في المنطقة. رفضت واشنطن بيع الطائرات بدون طيار الخاصة بها، متذرعة بالقيود التي فرضها نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، مما دفع هذه الدول إلى اللجوء إلى بكين للحصول على مثل هذه العناصر. وبالمثل، استفادت الصين من حملة المملكة العربية السعودية لزيادة التصنيع المحلى للأسلحة بموجب خطة رؤية 2030، ووافقت على فتح مصنع في المملكة العربية السعودية لإنتاج الطائرات بدون طيار من طراز CH-4. استفادت الصين من رفض الولايات المتحدة بيع هذه الأسلحة - بناءً على الرغبة في الاحتفاظ بالتكنولوجيا الحساسة ومنع استخدام هذه الأسلحة بطرق قد تؤدّى إلى خسائر في صفوف المدنيين - لكسب موطئ قدم في سوق الأسلحة في الشرق الأوسط وفي الوقت نفسه تقويض سياسة الولايات المتحدة. في تموز 2020، أعلنت إدارة ترامب أنها ستعيد تفسير نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف من حيث صِلته بصادرات الأنظمة غير المأهولة، بحجة أنه يحتوي على "معايير قديمة" "تمنح ميزة غير عادلة للبلدان خارج نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف وتضر بالصناعة في الولايات المتحدة" كما أنها تعرقل "قدرة الردع للولايات المتحدة في الخارج من خلال إعاقة شركاء [الولايات المتحدة] وحلفائها بتكنولوجيا دون المستوى". من المحتمل أن تهدف هذه الخطوة جزئيًا على الأقل إلى مواجهة مبيعات الطائرات بدون طيار الصينية. آثار هذا التغيير ظلّت غير واضحة حتى أواخر عام 2020 لكنها قد تفتح الباب أمام سوق للولايات المتحدة لبيع طائرات بدون طيار مسلحة لدول المنطقة. شهدت الولايات المتحدة بعض النجاح في الضغط على الدول، وعلى الأخص الأردن، للتخلّي عن معدّاتها الصينية. في عام 2019، وردًا على ما ورد، استجابة للضغط الأميركي وخيبة الأمل بشأن أداء الطائرات بدون طيار CH-4B "Rainbow" الصينية المنتجة، سعت الحكومة الأردنية لبيع أسطولها من طائرات CH-4B. لا يزال هذا حدثًا بعيد المنال، ومع ذلك، تواصل دول الخليج شراء الطائرات بدون طيار الصينية التي تمّت ترقيتها.

على الرغم من أنه من المرجّح أن تظل صادرات الأسلحة الصينية أقلّ من تلك الخاصة بالولايات المتحدة فإن قدرة بكين على تقويض سياسة الولايات المتحدة على الهامش قد تؤدّي إلى مزيد من المنافسة في المستقبل. لذلك فإننا نقدر أن قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - الدول الثلاث التي سعت بنشاط كبير إلى استخدام الطائرات بدون طيار المسلّحة، من بين معدّات أخرى - ستكون ساحات مستقبلية للمنافسة بين الولايات المتحدة والصين.

مسابقة أميركية روسية في الشرق الأوسط

بالنظر إلى أن أكبر تداخل في المصالح والأنشطة يقع في المجال العسكري فمن المرجّح أن تلعب المنافسة الأميركية والروسية دورًا في المجال الأمني. تبرز سوريا كنقطة اشتعال رئيسية بين البلدين اعتبارًا من عام 2020، لكن موسكو تناور للاستفادة من الخلافات بين واشنطن وأنقرة وبين واشنطن والقاهرة. على الرغم من رد الفعل والتكتيكية في المقام الأول، أظهرت روسيا أيضًا قدرتها على تشكيل الأحداث من خلال قوتها الداعية إلى الاجتماع، ويتضح ذلك في المقام الأول من خلال جهود مجموعة أستانا لروسيا وإيران وتركيا فيما يتعلق بسوريا. في الأقسام الفرعية التالية نوضح بالتفصيل كيف تتنافس الولايات المتحدة وروسيا في هذا المجال قبل تحديد مجالات المنافسة المحتملة في المستقبل.

الصراع السوري

أدّى تدخّل روسيا عام 2015 في الحرب الأهلية السورية إلى تعقيد أهداف السياسة الأميركية. بعد أكثر من خمس سنوات، أدّى دعم روسيا لنظام الأسد إلى تقويض السياسة الأميركية الأصلية، التي نصّت على أن الأسد لا يمكنه قيادة أو لعب دور في الحكم المستقبلي لسوريا. مكّن التعاون الروسي الضمني مع إيران في سوريا من توسع نفوذ إيران وموطئ قدمها المادي في بلاد الشام بينما قوّض السياسة الأميركية المعلنة: طرد القوات التي تقودها إيران وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254. علاوة على ذلك فإن الحملة الجوية الروسية في سوريا، عقّدت جهود الولايات المتحدة والتحالف لتقويض وهزيمة داعش كجزء من عملية العزم الصلب.

سمح الانسحاب الأميركي وما تلاه من تقليص لحجم القوات في شمال شرق سوريا في تشرين الأول 2019 لروسيا بدعم نظام الأسد حيث سيطر على المزيد من الأراضي. كما وفّرت لروسيا فرصة إرسال الرسائل. بمجرّد انسحاب القوات الأميركية من البؤر الاستيطانية في منبج تحركت القوات الروسية لاحتلالها. مع عودة القوات الأميركية منذ ذلك الحين إلى بعض المناطق في شمال شرق سوريا وجدت نفسها في عدة مكالمات وثيقة مع القوات الروسية أثناء قيامها بدوريات على الطرق، مما يتطلب تدابير حماية إضافية للقوة وللأفراد الأميركيين.

مع استمرار الصراع السوري، من المرجّع أن تظل ساحة سوريا محتملة للتنافس بين روسيا والولايات المتحدة - بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الأخرى التي تتنافس لتأمين مصالحها، مثل تركيا وإيران.

مبيعات الأسلحة

أصبحت مبيعات الأسلحة إلى دول في الشرق الأوسط أيضًا ساحة للمنافسة. في أعقاب الربيع العربي، أعدت روسيا نفسها للاستفادة من تعليق الولايات المتحدة المساعدات العسكرية ومبيعات الأسلحة لمصر والبحرين من خلال تقديم نفسها كمزوّد أسلحة بدون قيود. كما استفادت روسيا من استياء دول مجلس التعاون الخليجي من الولايات المتحدة الناتج عن تصوّرات التقشف الإقليمي، والفشل في دعم الخطوط الحمراء في سوريا، والمفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي. كانت دول مجلس التعاون الخليجي تتطلع بنشاط للإشارة إلى استيائها من واشنطن، وأصبحت مبيعات الأسلحة الروسية وسيلة شائعة لإرسال هذه الإشارة، مع التنويه بأن هذه الدول لديها خيارات بديلة لأمنها. وبذلك فتحت - أو في حالة مصر أعادت فتح - أسواقًا وفرصًا جديدة لروسيا لتحقيق نفوذ أكبر لأن مبيعات الأسلحة غالبًا ما تكون مرتبطة بالتعاون العسكري على نطاق أوسع. أدخّلت مبيعات الأسلحة روسيا بشكّل مباشر في القطاعات الأمنية لحلفاء وشركاء الولايات المتحدة التقليديين في المنطقة. وأدّى نشر الأسلحة الروسية في البلدان ذات الجيوش التى يغلب عليها الطابع الأميركي إلى تقويض الجهود الأميركية طويلة الأمد نحو إمكانية التشغيل البيني مع الشركاء، كما أنها أدخّلت مخاطر الجمع التكنولوجي والاستخباراتي. على سبيل المثال، فإن حصول تركيا، وهي حليف في الناتو، على نظام الدفاع الجوى الصاروخي الروسي -S 400 ومن المحتمل أن تستخدمه في الميدان، يجعل من الصعب على أنقرة التعاون مع شركاء الناتو باستخدام أنظمة دفاع جوى أميركية وأوروبية أخرى. علاوة على ذلك فإن دمج S-400 في شبكة الدفاع الجوى والصاروخية التابعة لحلف الناتو سيوفّر فرصة كبيرة لروسيا لجمع المعلومات الاستخبارية حوّل قدرات الدول في أوروبا التي يمكن القول إنها المنطقة ذات الأهمية الكبرى للكرملين. باستخدام أنماط الأنشطة المحدّدة في الفصل السابق، هناك ثلاث ساحات أساسية للمنافسة الحالية والمستقبلية على مبيعات الأسلحة بين الولايات المتحدة وروسيا: مصر والعراق وتركيا. على الرغم من أن دول الخليج تستخدم بنشاط مبيعات الأسلحة الروسية كوسيلة للتحوّط فهذا لا يشكّل تهديدًا نشطًا بإزاحة الولايات المتحدة كمعدّاتها الأساسية أو إمكانية التشغيل البيني. ومع ذلك إذا استمر الاتجاه نحو ارتفاع مستوى الأسلحة الروسية إلى مصر والعراق فإن ذلك يخلق خطرًا - وكما هو الحال مع تركيا فإن دمج المعدّات الروسية في هذه الجيوش يضعف قابلية التشغيل البيني مع الولايات المتحدة.

وصول

أمّن التدخّل الروسي في سوريا ووسّع وصولها إلى قاعدتين في سوريا: قاعدة حميميم الجوية وميناء طرطوس. على الرغم من أن روسيا قد حوّلت تخطيطها العسكري بعيدًا عن القوة البحرية، لا تزال طرطوس مهمة لقدرتها على إبراز قوتها في البحر الأبيض المتوسط. وهذا لا يعزّز نفوذها في بلاد الشام فحسب بل يمكّنها من إجراء عمليات خارج الجناح الجنوبي لحلف الناتو. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لأن طرطوس هي موقع استخباراتي، فإنها توفّر لروسيا فرصة لجمع ومعالجة المعلومات الاستخباراتية التي تتلقاها في المنطقة. من ناحية أخرى، مكّنت حميميم روسيا من شن حرب جوية في سوريا. وكما أشرنا سابقًا فقد أدّى ذلك إلى تعقيد جهود الولايات المتحدة والتحداك لمحاكمة الضربات ضد داعش.

تشكّل كل من طرطوس وحميميم الجزء الأكبر من القواعد الروسية - مع إضافة بعض القوات في مصر، حسبما ورد لتنفيذ عمليات في ليبيا - واتفاقيات الوصول في الشرق الأوسط. بالنظر إلى البصمة العسكرية القوية لروسيا في الشرق الأوسط واتفاقيات الوصول الضئيلة، فإن طرطوس وحميميم ضروريتان لقدرة روسيا على أن يكون لها وجود عسكري مستمر في المنطقة، وهو ما تفتقر إليه منذ الحرب الباردة، مما يوفّر لها موطئ قدم يمكن أن تستخدمه لإجراء عمليات في أماكن أخرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك البلدان التي تمتلك فيها الولايات المتحدة قوات. في المقابل، على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى الوصول إلى قواعد في سوريا أو مصر، فإن لديها قوات في سوريا ويقال إن لها حقوق التحليق في مصر، بالإضافة إلى عدد صغير من القوات الأميركية التي هي جزء من القوات المتعددة الجنسيات والمراقبين الموجودين في شبه جزيرة سيناء. لذلك لا تزال سوريا ومصر ساحتين محتملتين للتنافس في المستقبل على الوجود والوصول.

التفاعلات غبر المنافسة

على الرغم من أن بعض الإجراءات الصينية والروسية في الشرق الأوسط تؤدّي إلى تآكل أمن الولايات المتحدة أو نفوذها وتحتاج إلى مواجهتها، فإن البعض الآخر قد يكون حميدًا أو ليس له أهمية كبيرة. يمكن احتواء مثل هذه الإجراءات أو تجاهلها. هناك أيضًا بعض الإجراءات التي قد تكون مفيدة لجميع الأطراف. في كثير من النواحي يمكن أن تكون تجارة الصين واستثماراتها مفيدة للمنطقة. الولايات المتحدة نفسها تتاجر على نطاق واسع مع الصين: في عام 2019، كانت الصين ثالث شريك لدولة واحدة في تجارة السلع والخدمات، بعد كندا والمكسيك فقط، وتمثل 11.3٪ من التجارة الأميركية.

حتى بناء البنية التحتية في الصين - البعبع المؤلم لفخاخ ديون مبادرة الحزام والطريق - يمكن أن يكون إيجابيًا ما دامت هناك إمكانية متساوية للوصول إليه. ترتبط البنية التحتية بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل، على الرغم من أن التأثيرات تختلف حسب البلد ونوع البنية التحتية. ومع أن الهواتف والطرق المعبدة، في المتوسط، تعزّز النمو إلا أن هذا يختلف حسب البلد. تميل القدرة على توليد الكهرباء إلى إحداث آثار إيجابية في معظم البلدان. يمكن زيادة المعروض من البنية التحتية (كما قد يكون هو الحال في الصين) أو توفيرها بطريقة تخلق مديونية اقتصادية (كما وجدت العديد من البلدان في إفريقيا من خلال أنشطة البناء الصينية). ومع ذلك هناك حاجة في العديد من البلدان إلى البنية التحتية لتعزيز الإنتاجية.

وبالمثل، نظرًا لأن الولايات المتحدة ليست في مجال تصدير المحطات النووية، فإن الجهود التي تبذلها الصين وروسيا لبيع المحطات النووية وزيادة القدرة على توليد الكهرباء يمكن أن تساعد العديد من البلدان في الشرق الأوسط. الميزة النهائية للبنية التحتية التي توفّر الوصول على أساس عادل هي أنها من خلال تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والنمو تسمح للبلدان المتلقية بتوسيع علاقاتها التجارية والاستثمارية مع جميع البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة.

لا تستحق التبادلات التعليمية والثقافية والتقنية بين كل من الصين وروسيا مع دول الشرق الأوسط بالضرورة اهتمامًا كبيرًا اعتبارًا من أواخر عام 2020. وقد تؤدّي مثل هذه الأنشطة إلى إنشاء علاقات أقوى، ولكن من المرجّح أن تظل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى أكثر جاذبية، على المدى المتوسط على الأقل لمثل هذه المشاركة. قد يؤدّي التبادل التعليمي والثقافي مع الصين وروسيا أيضًا إلى خلق إحساس أكبر بالواقعية في الشرق الأوسط حوّل التعامل مع هذه البلدان والفوائد الحقيقية التي يمكن ولا يمكن أن توفّرها.

الاستنتاجات والتوصيات

إن المنافسة بين القوى العظمى في الشرق الأوسط ليست مجرّد بقايا من الماضي. إنها تحدث الآن مع قوى خارجية تطارد المصالح من خلال أدوات وأنشطة لم تكن موجودة خلال الحرب الباردة. تتكشف المنافسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط دبلوماسيًا واقتصاديًا وعسكريًا بين الولايات المتحدة والصين وروسيا ومن المرجّح أن تستمر في المستقبل. حدد هذا التقرير بشكّل منهجي الأبعاد والمواقع التي من المرجّح أن تلعب فيها هذه المنافسة في المستقبل، والأماكن التي من المرجّح أن تلعب فيها هذه المتحدة.

لا تنظر الصين ولا روسيا إلى نفسيهما على أنهما يتنافسان مع قوى عظمى أخرى كما تتصوّر الولايات المتحدة نفسها في NSS وNDS كما أنهما لا تمتلكان مفهومًا مشابهًا في استراتيجياتهما الأمنية والدفاعية الوطنية. ومع ذلك فهما يدركان تمامًا مفهوم الولايات المتحدة كما هو موضح في NSS وNDS وNDS. تقديرًا لتصنيفهما كأكبر منافسين للولايات المتحدة فقد استجابا وفقًا لذلك، واستمرا في ممارسة التأثير في أجزاء مختلفة من العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط، لتحقيق أهدافهما وتقويض المصالح الأميركية.

خلال خريف 2020 يُظهر تحليلنا أن هناك القليل من التداخل، إن وجد، في الأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية الصينية والروسية في الشرق الأوسط. يعتمد نهج الصين الإقليمي على التجارة والأنشطة الاقتصادية الأخرى؛ تفضّل روسيا مبيعات الأسلحة واستعراض القوة العسكرية لتحقيق النفوذ. يقدم هذا نهجًا تكميليًا تسعى فيه كل من الصين وروسيا إلى تحقيق أهدافهما والمنفعة الثانوية المتمثلة في تآكل نفوذ الولايات المتحدة - في نفس الوقت في مجالات مختلفة. يتيح هذا النهج التكميلي مزدوج الشقين لأعمال كلا البلدين أن يكون لها تأثير أكبر من تلك التي يمكن أن تحدثها أي منهما بمفردها. بمعنى ما، بدون أن يتنافس الآخر بنشاط في المنطقة، سيكون مستوى ونجاح إجراءات أي من البلدين أقل مما هو عليه الآن.

هذا لا يعني أنه لا توجد إمكانية لظهور منافسة مستقبلية بين الصين وروسيا في الشرق الأوسط. هناك بعض المجالات التي يمكن أن تظهر فيها ديناميكية تنافسية، لا سيّما في أسواق الأسلحة المتخصصة (مثل الأنظمة غير المأهولة)، وعقود البنية التحتية، وعقود الطاقة النووية، والهيدروكربونات. قد ينشأ احتكاك بشأن قضايا منفصلة، مثل التنافس على العقود أو الموارد، مثل الفوسفات في سوريا.

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن هذا التقرير يركّز على المنافسة، ذكر جميع المسؤولين والمحللين الصينيين والروس الذين تمّت مقابلتهم لهذا المشروع إمكانية التعاون مع الولايات المتحدة. على الرغم من صعوبة تحديد ما إذا كانت هذه مجرّد نقطة نقاش أو تطلعات حقيقية،

فهي مع ذلك جديرة بالملاحظة. من وجهة نظر الولايات المتحدة، فإن التعاون مع الصين وروسيا ليس مستساغًا، ولكن يجب أن يتم بطريقة لا تمنح بكين أو موسكو ميزة غير ضرورية. وهذا يفسّر قلق الولايات المتحدة بشأن التعاون التكنولوجي مع الصين أو التفاوض مع روسيا بشأن سوريا. ومع ذلك يمكن أن يظهر تعاون ناشئ في قضايا منفصلة ذات اهتمام مشترك في الشرق الأوسط، كما هو الحال في المنتديات متعدّدة الجنسيات التي تهدف إلى مناقشة القضايا السياسية الرئيسية في المنطقة.

في نهاية المطاف إن المنافسة الاستراتيجية هي حالة اللعب بين القوى الثلاث، كل منها تتنافس لتحسين موقعها مع تآكل منافسيها. هذا لا ينطبق فقط على الصين وروسيا ولكن أيضًا على الولايات المتحدة، التي تسعى إلى تحسين قدرتها على منافسة بكين وموسكو في الشرق الأوسط.

توصيات السياسة للولايات المتحدة

باستخدام التحليل المقدّم هنا والاتجاهات المستقبلية للمنافسة في الشرق الأوسط التي حدّدناها، يمكن للحكومة الأميركية الاستفادة من العديد من اتجاهات السياسة.

- هناك الكثير الذي يمكن للولايات المتحدة أن تفعله في الشرق الأوسط بغضّ النظر عن أنشطة الصين وروسيا إذا اختارت ذلك. تعمل الأمثلة على تسوية النزاعات الدولية، والمساعدة في بناء علاقات تجارية واستثمارية بين الشركات الأميركية والمنطقة، وتقديم المساعدة المفيدة عند الضرورة. لا تعزّز مثل هذه الإجراءات دور الولايات المتحدة كقوة خارجية رائدة في المنطقة فحسب بل إنها تحقق أيضًا (والأهمّ من ذلك) أهدافًا مهمة في NSS، مثل تعزيز نفوذ الولايات المتحدة للمساعدة في خلق عالم يجعل المصالح الأميركية أكثر أمنًا وازدهارًا. وفقًا لذلك، وإذا كانت الولايات المتحدة ستحتاج الى التنافس بنشاط مع الصين وروسيا في الشرق الأوسط، فإنها لا تحتاج إلى ترك هذه المنافسة وهي القوة الدافعة وراء استراتيجية الولايات المتحدة وأفعّالها في المنطقة.
- هناك أيضًا بعض الأنشطة التي تقوم بها الصين وروسيا والتي قد تكون مفيدة، خاصة إذا شاركت الولايات المتحدة في مساعدة المنطقة على الاستفادة من هذه الأنشطة. على سبيل المثال، كما لوحظ بالفعل، يمكن للبلدان الاستفادة من البنية التحتية المموّلة من الصين. ومع ذلك قد تكون شروط مثل هذه المشاريع غير عادلة، مثل وجود احتمالية لشروط أو متطلبات تمويل مرهقة فيما يتعلق بمصادر المكّونات أو شركات المقاولات أو العمالة. وفقًا لذلك، بالنسبة للدول التي تتفاوض للحصول على تمويل صيني للبنية

التحتية، يمكن للولايات المتحدة العمل مع تلك الدول لمراجعة شروط الصفقة للتأكد من أنها ستكون مستدامة، أو حتى للعثور على مموّلين وشركات أخرى يمكن أن تقدّم منافسة للصينيين. عرض تحسين الحزمة الشاملة. وبالمثل، إذا كانت الصين أو روسيا تعرضان محطات لتوليد الطاقة النووية فيمكن للولايات المتحدة أن تعمل مع الدول المتلقية لإجراء تقييمات للطاقة وتساعد في المفاوضات لضمان ألا تضع أي اتفاقيات الدولة المستقبلة في وضع غير مؤاتٍ ماليًا. في الحالات التي يكون فيها الشريك أولوية عالية وتكون لدى الشركات الأميركية أو الغربية القدرة على توفير بنية تحتية عالية الجودة، يمكن للولايات المتحدة والشركاء المتحالفين التنافس مباشرة مع دعم من وكالات تمويل المشاريع الخاصة بهم، مثل مؤسسة تمويل التنمية الأميركية الجديدة.

- إن تحديد الوقت المناسب لممارسة قوة الولايات المتحدة في المنافسة سيساعده الفهم القوي لأهداف الصين وروسيا في المنطقة، جنبًا إلى جنب مع الإطار الزمني الذي تعمل فيه كل دولة لتحقيق تلك الأهداف. في الوقت الحالي يبدو أن أهداف الصين اقتصادية إلى حدّ كبير، ولكنها تتضمّن أيضًا أنشطة اقتصادية مجاورة، مثل المشاركة في البنية التحتية للنقل والاتصالات. تركّز روسيا على الأمن، لكنها تسعى بشكّل انتهازي إلى الدخول في أي مجال ومع أي شريك تستطيع ذلك. بالإضافة إلى فهم الأهداف الحالية، فإن مراقبة التغييرات في الأهداف (أو الأنشطة التي لا تتطابق مع هذه الأهداف) يمكن أن تشير إلى الوقت الذي قد يكون فيه إجراء الولايات المتحدة للتنافس أكثر فائدة. يمكن أن تتمثل هذه التغييرات في توقيع الصين على اتفاقيات تأسيس جديدة أو تعزيز روسيا لدبلوماسيتها الاقتصادية (مثل مكتب صندوق الاستثمار المباشر الروسي الجديد في المملكة العربية السعودية، والذي تم افتتاحه في خريف عام 2019).
- يجب ألا تحاول الولايات المتحدة مواجهة جميع الأنشطة الصينية والروسية في المنطقة؛ هذا من شأنه أن يربط الانتباه والموارد ويمكن أن يفرض تكلفة على الولايات المتحدة بمرور الوقت. بدلًا من ذلك يجب على الولايات المتحدة إعطاء الأولوية لوقت ومكان التنافس النشط أي تجاوز أنشطة الدولة الثابتة للتغلب على الصين وروسيا. يجب أن يحدث هذا فقط عندما تقيم واشنطن أن مصالحها الأساسية في المنطقة معرضة للخطر. على سبيل المثال، يمكن لاتفاقيات الوصول الصينية في الموانئ في جميع أنحاء الشرق الأوسط أن تهدد حرية الولايات المتحدة في الملاحة وهي ضرورية لحماية الشحن التجاري وضمان الوصول العالمي إلى نفط الشرق الأوسط، وهو هدف معلن. ونتيجة لذلك فإن حشد الموارد الأميركية لمنع وصول الصينيين أو تمويل الأنشطة لتحمل السيطرة الصينية على الوصول البحري يعد خيارًا أكثر ذكاءً.

- قد تختار الولايات المتحدة إعطاء الأولوية لأنشطتها بشكّل أكبر، مع التركيز على الدول التي تستضيف أنشطة صينية وروسية مهمة تتعارض مع المصالح الأميركية. تعتبر البلدان التي تم تحديدها في هذا التقرير على أنها أفضل ساحات المنافسة المستقبلية للبحرين ومصر وقطر وعُمان والمملكة العربية السعودية وسوريا وتركيا والإمارات مهمة أيضًا لمصالح الولايات المتحدة الأساسية في المنطقة. ومع ذلك، من بين هؤلاء، قد تكون مصر أقل مركزية بالنسبة للجهود الإقليمية للولايات المتحدة في المستقبل وأكثر مركزية بالنسبة لجهود الصين أو روسيا، لذلك سترغب الولايات المتحدة في أن تكون حكيمة بشكّل خاص مع مشاركتها في ذلك البلد. تشير الدلائل الأخيرة إلى أن الولايات المتحدة تعطي الأولوية لبعض هذه الدول على الأقل، وتفوّق الصين على الوصول إلى الموانئ في عمان وتوسّط اتفاقيات التطبيع بين "إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة وبين "إسرائيل" والبحرين.
- على الرغم من أن الولايات المتحدة قد تحاول مواجهة الأنشطة الصينية والروسية فإن تحديد ما إذا كانت أي إجراءات استراتيجية ستنجع أو تفشل يعود في النهاية إلى دول الشرق الأوسط. تتجاوز مصالح الدول الفردية في المنطقة نطاق هذا التقرير، لكن مشاركتها أساسية لنجاح الولايات المتحدة أو فشلها. قد تقاوم الدول جهود الولايات المتحدة أو تتجه نحو الصين أو روسيا لموازنة تلك الجهود. لذلك، على الرغم من أن الولايات المتحدة يمكن أن تمارس مجموعة متنوّعة من أدوات النفوذ، يجب أن تسعى الي تقييم ردود الفعل الإقليمية المحتملة ومدى حماية مثل هذه الإجراءات للمصالح الحيوية للولايات المتحدة. ستحتاج أيضًا إلى النظر في حزمة الحوافز السلبية والإيجابية التي يمكن أن تقدّمها لدول المنطقة بطريقة لا تضع الولايات المتحدة في وضع للتصرّف بطرق لا تصبّ في مصلحتها حقًا مع استمرار إظهارها لهذه الدول أن من مصلحتهم التعاون مع الولايات المتحدة بشأن الصين أو روسيا.
- اعترافًا بإمكانية المنافسة المستقبلية بين الصين وروسيا في العديد من المجالات قد تختار الولايات المتحدة تنفيذ استراتيجيات تنافسية تهدف إلى خلق معضلات لبكين وموسكو لربط مواردهما واهتمامهما وتقليل قوتهما الإجمالية. نعني بالاستراتيجيات التنافسية الإجراءات المتخذة، حتى على حساب الولايات المتحدة، والتي قد تفرض تكاليف أكبر على الصين وروسيا. تعتبر أنشطة التمويل لتحمل السيطرة الصينية على الوصول البحري أو المساعدة في وضع معايير على مستوى المنطقة للاستثمار في البنية التحتية علية الجودة أمثلة على الاستراتيجيات التنافسية التي يمكن أن تقلل من المزايا الصينية والروسية في المنطقة. مثل هذه الاستراتيجيات التنافسية في الشرق الأوسط من شأنها

أن تكمل تلك التي يجري تنفيذها بالفعل في آسيا وأوروبا. على الرغم من أن الصين وروسيا قد تفسران الإجراءات الأقرب إلى أراضيهما على أنها تدخّل في شؤونهما الداخلية، مما يعرضهما لخطر التصعيد غير المقصود، فمن المرجّح أن تكون الاستراتيجيات التنافسية المطبّقة في الشرق الأوسط أقل خطورة.

أخيرًا، لا يلزم اعتبار تفاعلات الولايات المتحدة مع الصين وروسيا في المنطقة على أن محصّلتها صفر تمامًا. على الرغم من أن الفرص قد تكون قليلة، يجب على الولايات المتحدة تحديد مجالات محدودة للتعاون مع الصين وروسيا. على سبيل المثال، على الرغم من الشراكة بين روسيا وإيران في سوريا، فإن هذه العلاقة معقّدة، والدولتان متنافستان من بعض النواحي أيضًا في سوريا، خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على الموارد والعقود المستقبلية. وبالمثل، أثبتت الصين أنها مفيدة عندما كانت الولايات المتحدة تقود المفاوضات مع إيران بشأن الاتفاق النووي لخطة العمل الشاملة المشتركة. وفقًا لذلك، قد يكون هناك مجال في المستقبل وفي ظل الظروف المناسبة لمزيد من التعاون فيما يتعلق بإيران، مثل ما يتعلق بالأسلحة النووية مرة أخرى أو الانتشار. على نطاق أوسع، لدى الولايات المتحدة والصين وروسيا مصلحة معلن عنها في الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط، وذلك جزئيًا لضمان عدم تعطيل أهدافهم وأنشطتهم في المنطقة. يمكن أن يكون الموقف التعاوني أيضًا أكثر جاذبية لدول المنطقة في بعض الحالات، مما يقلل من فرص إجبارها على الاختيار ثم اختيار العمل ضد المصالح الأميركية.

إستراتيجية الولايات المتحدة لدول

المحيطين الهندى والهادئ¹

البيت الأبيض، شباط 2022

وعد دول المحيطين الهندى والهادئ

إن الولايات المتحدة قوّة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي تمتد من ساحل المحيط الهادئ إلى المحيط الهندي، وهي موطن لأكثر من نصف سكان العالم، وتمثّل حوالي ثلثي اقتصاد العالم، وتمثلك سبعة من أكبر الجيوش في العالم. كما يتمركز أفراد الجيش الأميركي في المنطقة أكثر من أي مكان آخر خارج الولايات المتحدة. وهي تدعم أكثر من ثلاثة ملايين وظيفة أميركية ومصدر ما يقرب من 900 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة. وفي السنوات المقبلة، بينما تقود المنطقة ما يصل إلى ثلثي النمو الاقتصادي العالمي، فإن نفوذها سيزداد - وكذلك أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة.

لطالما اعترفت الولايات المتحدة بأن منطقة المحيطين الهندي والهادئ حيوية لأمننا وازدهارنا. نشأت علاقاتنا قبل قرنين من الزمان، عندما جاء الأميركيون إلى المنطقة بحثًا عن فرص تجارية، ونمت مع وصول المهاجرين الآسيويين إلى الولايات المتحدة. وذكّرت الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة بأن بلدنا لا يمكن أن يكون آمنًا إلا إذا كانت آسيا كذلك. وهكذا في حقبة ما بعد الحرب عزّزت الولايات المتحدة علاقاتنا مع دول المنطقة، من خلال تحالفات معاهدة صارمة مع أستراليا واليابان وجمهورية كوريا والفلبين وتايلاند مما أرسى أسس الأمن الذي سمح على المستوى الإقليمي للديمقراطيات بالازدهار. وقد توسعت هذه العلاقات مع دعم الولايات المتحدة للمنظّمات الرئيسة في المنطقة، ولا سيّما رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)؛ وتطوير علاقات تجارية واستثمارية وثيقة؛ والتزامها بدعم القانون والأعراف الدولية من حقوق الإنسان إلى حرية الملاحة.

^{*} تعريب: نور الزهراء عبيد.

¹ The White House, "INDOPACIFIC STRATEGY OF THE UNITED STATE", February 2022 https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/02/U.S.-Indo-Pacific-Strategy.pdf

لقد أكد مرور الوقت على الضرورة الإستراتيجية لدور الولايات المتحدة الثابت. ففي نهاية الحرب الباردة، نظرت الولايات المتحدة في فكرة سحب وجودها العسكري لكنها رفضته في النهاية، مدركة أن المنطقة لها قيمة استراتيجية لن تنمو إلا في القرن الواحد والعشرين. ومنذ ذلك الحين شاركت إدارات كلا الحزبين السياسيين في الالتزام تجاه المنطقة. وأدركت إدارة جورج دبليو بوش الأهمية المتزايدة لآسيا وانخرطت بشكّل وثيق مع جمهورية الصين الشعبية واليابان والهند. كما سارعت إدارة أوباما بشكّل كبير في إعطاء الأولوية الأميركية لآسيا، واستثمرت موارد دبلوماسية واقتصادية وعسكرية جديدة هناك. واعترفت إدارة ترامب أيضًا بمنطقة المحيطين الهندى والهادئ كمركز ثقل في العالم.

أما تحت قيادة الرئيس بايدن فإن الولايات المتحدة مصمّمة على تعزيز موقفنا طويل الأمد والتزامنا تجاه المحيطين الهندي والهادئ. سنركّز على كل ركن من أركان المنطقة، من شمال شرق آسيا وجنوب شرقها، إلى جنوب آسيا وأوقيانوسيا، بما في ذلك جزر المحيط الهادئ. نقوم بذلك في وقت يحوّل فيه العديد من حلفائنا وشركائنا، بما في ذلك في أوروبا، اهتمامهم بشكّل متزايد إلى المنطقة؛ وعندما يكون هناك اتفاق واسع من الحزبين في الكونغرس الأميركي يجب على الولايات المتحدة أيضًا أن تهتم. وفي مشهد استراتيجي سريع التغيّر ندرك أن المصالح الأميركية لا يمكن أن تتقدّم إلا إذا رسّخنا الولايات المتحدة بقوة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وعزّزنا المنطقة نفسها، جنبًا إلى جنب مع أقرب حلفائنا وشركائنا.

يرجع هذا التركيز الأميركي المكثف جزئيًا إلى حقيقة أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ تواجه تحدّيات متزايدة، لا سيّما من جمهورية الصين الشعبية. حيث تجمع جمهورية الصين الشعبية بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية في سعيها إلى مجال نفوذها في المحيطين الهندي والهادئ وتسعى إلى أن تصبح القوة الأكثر نفوذًا في العالم. كما يمتد الإكراه والعدوّان الذي تمارسه جمهورية الصين الشعبية عبر العالم، ولكنه أكثر حدّة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ومن الإكراه الاقتصادي لأستراليا إلى الصراع على طول خط السيطرة الفعلية مع الهند إلى الضغط المتزايد على تايوان والتنمّر على الجيران في شرق وجنوب بحر الصين، يتحمّل حلفاؤنا وشركاؤنا في المنطقة الكثير من تكلفة السلوك الضارّ لجمهورية الصين الشعبية. وفي هذه العملية، تقوض جمهورية الصين الشعبية حقوق الإنسان والقانون الدولي أيضًا، بما في ذلك حرية الملاحة، فضلًا عن المبادئ الأخرى التي جلبت الاستقرار والازدهار لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ستحدّد جهودنا الجماعية خلال العقد المقبل ما إذا كانت جمهورية الصين الشعبية تنجح في تحويل القواعد والمعايير التي أفادت منطقة المحيطين الهندي والهادئ والعالم. من جانبنا،

تستثمر الولايات المتحدة في أسس قوتنا في الداخل، ومواءمة نهجنا مع نهج حلفائنا وشركائنا في الخارج، والتنافس مع جمهورية الصين الشعبية للدفاع عن مصالح ورؤية المستقبل التي نتشاركها مع الآخرين. كما سنعزّز النظام الدولي، وسنبقيه مرتكزًا على القيم المشتركة، وسنعمل على تحديثه لمواجهة تحدّيات القرن الواحد والعشرين. لا يتمثل هدفنا في تغيير جمهورية الصين الشعبية بل في تشكيل البيئة الاستراتيجية التي تعمل فيها، وبناء توازن نفوذ في العالم يكون ملائمًا إلى أقصى حدّ للولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا والمصالح والقيم التي نتشاركها. وسنسعى أيضًا إلى إدارة المنافسة مع جمهورية الصين الشعبية بشكّل مسؤول. بالإضافة إلى ذلك سوف نتعاون مع حلفائنا وشركائنا أثناء السعي للعمل مع جمهورية الصين الشعبية في مجالات مثل تغيّر المناخ وعدم الانتشار. ونعتقد أنه من مصلحة المنطقة والعالم الأوسع ألا تُمنع أي دولة من التقدّم في القضايا الوجودية العابرة للحدود الوطنية بسبب الخلافات الثنائية.

تواجه منطقة المحيطين الهندي والهادئ تحدّيات كبيرة أخرى. حيث يزداد تغيّر المناخ شدة أكثر من أي وقت مضى بسبب ذوبان الأنهار الجليدية في جنوب آسيا ومحاربة جزر المحيط الهادئ للارتفاعات الوجودية في مستويات سطح البحر. ولا تزال جائحة كورونا تتسبّب في خسائر بشرية واقتصادية مؤلمة في جميع أنحاء المنطقة. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية توسيع برامجها للأسلحة النووية والصواريخ غير المشروعة. وتتصارع حكومات المحيطين الهندي والهادئ مع الكوارث الطبيعية وندرة الموارد والصراعات الداخلية وتحدّيات الحوكمة. فإذا تُركت هذه القوات دون رادع، فستهدد بزعزعة استقرار المنطقة.

ومع دخولنا عقدًا حاسمًا يحمل وعودًا كبيرة وعقبات تاريخية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، يجب أن يكون الدور الأميركي في المنطقة أكثر فاعلية واستمرارية من أي وقت مضى. من أجل ذلك سنقوم بتحديث تحالفاتنا طويلة الأمد، وتعزيز الشراكات الناشئة، والاستثمار في المنظّمات الإقليمية - القدرة الجماعية التي ستمكّن منطقة المحيطين الهندي والهادئ من التكيف مع تحدّيات القرن الواحد والعشرين واغتنام الفرص. ونظرًا لأن جمهورية الصين الشعبية وأزمة المناخ والوباء تختبرنا، يجب علينا العمل مع حلفائنا وشركائنا نحو رؤيتنا الإيجابية: من أجل منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرّة والمفتوحة والتي تكون أكثر ارتباطًا وازدهارًا وأمانًا ومرونة. تحدّد هذه الاستراتيجية الوطنية هذا النهج وتلزم الولايات المتحدة بنجاحها.

استراتيجيتنا في المحيطين الهندي والهادئ

تلتزم الولايات المتحدة بإيجاد منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي تكون حرّة ومنفتحة ومتصلة ومزدهرة وآمنة ومرنة. لتحقيق هذا المستقبل، ستعمل الولايات المتحدة على تعزيز

دورنا مع تعزيز المنطقة نفسها. فالميزة الأساسية لهذا النهج هي أنه لا يمكن تحقيقه بمفرده: تتطلب الظروف الاستراتيجية المتغيّرة والتحدّيات التاريخية تعاونًا غير مسبوق مع أولئك الذين يشاركون في هذه الرؤية.

كانت الولايات المتحدة والكثير من دول العالم تنظر، لقرون، إلى آسيا بشكّل ضيّق للغاية - باعتبارها ساحة للمنافسة الجيوسياسية. اليوم تساعد دول المحيطين الهندي والهادئ في تحديد طبيعة النظام الدولي، ولحلفاء الولايات المتحدة وشركائها في جميع أنحاء العالم مصلحة في نتائجه. لذلك فإن نهجنا مستمد من نهج أصدقائنا المقرّبين ويتماشى معه. ونعتقد، كما اليابان، أن الرؤية الناجحة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ يجب أن تعزّز الحرية والانفتاح وتوفّر "الاستقلالية والخيارات". نحن نؤيد وجود الهند القوية كشريك في هذه الرؤية الإقليمية الإيجابية. ونسعى، كما أستراليا، للحفاظ على الاستقرار ونرفض ممارسة القوة القسرية. ومثل جمهورية كوريا، نهدف إلى تعزيز الأمن الإقليمي من خلال بناء القدرات. ومثل الآسيان، نرى منطقة جنوب شرق آسيا على أنها مركزية للهندسة الإقليمية. ومثل نيوزيلندا والمملكة المتحدة، نسعى لبناء المرونة في النظام القائم على القواعد الإقليمية. ومثل فرنسا، نحن ندرك القيمة الاستراتيجية للدور الإقليمي المتزايد للاتحاد الأوروبي. تمامًا مثل النهج الذي أعلنه الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته للتعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ستكون الإستراتيجية الأميركية قائمة المبادئ وطويلة الأجل ومرتكزة على المرونة الديمقراطية.

ستسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق خمسة أهداف في المحيطين الهندي والهادئ - كل منها بالتنسيق مع حلفائنا وشركائنا، وكذلك مع المؤسّسات الإقليمية. سنقوم بـ:

- تقديم منطقة حرّة ومفتوحة بين دول المحيطين الهندي والهادئ.
 - بناء اتصالات داخل المنطقة وخارجها.
 - قيادة ازدهار إقليمي.
 - دعم أمن المحيطين الهندي والهادئ.
 - · بناء قدرة إقليمية على الصمود أمام التمديدات العابرة للحدود.
- تقديم منطقة حرّة ومفتوحة بين دول المحيطين الهندي والهادئ.

تتطلب مصالحنا الحيوية ومصالح أقرب شركائنا حرية وانفتاحًا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث يمكن للحكومات اتخاذ خياراتها السيادية بما يتفق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي؛ وحيث تخضع البحار والسماء والمجالات المشتركة الأخرى بشكّل قانوني. لذلك تبدأ استراتيجيتنا ببناء المرونة داخل البلدان، كما فعلنا في الولايات المتحدة. أما في المنطقة، فيشمل

ذلك جهودنا لدعم المجتمعات المنفتحة ولضمان قدرة حكومات منطقة المحيطين الهندي والهادئ على اتخاذ خيارات سياسية مستقلة خالية من الإكراه؛ سنفعل ذلك من خلال الاستثمارات في المؤسسات الديمقراطية والصحافة الحرّة والمجتمع المدني النابض بالحياة. كما ستعمل الولايات المتحدة على تعزيز حرية المعلومات والتعبير ومكافحة التدخّل الأجنبي من خلال دعم الصحافة الاستقصائية، وتعزيز الثقافة الإعلامية ووسائل الإعلام التعددية والمستقلة، وزيادة التعاون لمواجهة التهديدات من التلاعب بالمعلومات. وتماشيًا مع استراتيجية الولايات المتحدة الأولى على الإطلاق لمكافحة الفساد، سنسعى أيضًا إلى تحسين الشفافية المالية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لكشف الفساد ودفع الإصلاح. ومن خلال مشاركتنا الدبلوماسية، ومساعدتنا الخارجية، والعمل مع المنظّمات الإقليمية، ستكون الولايات المتحدة شريكة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الديمقراطي الخاضع للمساءلة. وسنعمل مع الشركاء لمواجهة الإكراه الاقتصادي.

أما خارج حدود البلدان الفردية، فستعمل الولايات المتحدة أيضًا عن كثب مع الشركاء ذوي التفكير المماثل لضمان بقاء المنطقة مفتوحة يمكن الوصول إليها وأن بحار المنطقة وأجوائها تُحكم وتُستخدم وفقًا للقانون الدولي. وعلى وجه الخصوص سنعمل على بناء الدعم للنُهج القائمة على القواعد في المجال البحري، بما في ذلك في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي.

كما سنعمل أيضًا مع الشركاء لتعزيز النهج المشتركة للتقنيات الهامة والناشئة والإنترنت والفضاء السيبراني. وسنقوم ببناء الدعم لإنترنت مفتوح وقابل للتشغيل المتبادل وموثوق وآمن من أجل التنسيق مع الشركاء للحفاظ على نزاهة هيئات المعايير الدولية وتعزيز معايير التكنولوجيا القائمة على التوافق والقيم؛ وتسهيل حركة الباحثين والوصول المفتوح إلى البيانات العلمية من أجل التعاون المتطوّر؛ والعمل على تنفيذ إطار السلوك المسؤول في الفضاء السيبراني والمعايير المرتبطة به.

بناء اتصالات داخل المنطقة وخارجها.

لا يمكن تحقيق حرية وانفتاح في المحيطين الهندي والهادئ إلا إذا بنينا قدرة جماعية لعصر جديد، فالعمل المشترك هو الآن ضرورة استراتيجية. ويجب تكييف التحالفات والمنظّمات والقواعد التي ساعدت الولايات المتحدة وشركاؤنا في بنائها؛ عند الحاجة، وتحديثها معًا. سوف نتابع هذا من خلال شبكة من التحالفات القوية والمتداعمة.

تبدأ تلك الجهود بأقرب تحالفاتنا وشراكاتنا، والتي نجدّدها بطرق مبتكرة. نحن نعمل على تعميق تحالفاتنا التعاهدية الإقليمية الخمسة - مع أستراليا واليابان وجمهورية كوريا والفلبين وتايلاند

- وتقوية العلاقات مع الشركاء الإقليميين الرائدين، بما في ذلك الهند وإندونيسيا وماليزيا ومنغوليا ونيوزيلندا وسنغافورة وتايوان وفيتنام وجزر المحيط الهادئ. كما سنشجع حلفاءنا وشركاءنا على تعزيز علاقاتهم مع بعضهم البعض، وخاصة اليابان وجمهورية كوريا. وسندعم الحلفاء والشركاء ونمكّنهم أثناء تولّيهم أدوارًا قيادية إقليمية بأنفسهم، وسنعمل في مجموعات مرنة تجمع قوتنا الجماعية لمواجهة القضايا المحددة في عصرنا لا سيّما من خلال الرباعية. كما سنواصل تعزيز التعاون الرباعي في مجالات الصحة العالمية وتغيّر المناخ والتكنولوجيا الحرجة والناشئة والبنية التحتية والإنترنت والتعليم والطاقة النظيفة بينما نعمل معًا ومع شركاء آخرين نحو منطقة المحيطين الهندى والهادئ الحرّة والمفتوحة.

كما ترحّب الولايات المتحدة برابطة آسيان القوية والمستقلة التي تقود جنوب شرق آسيا. نحن نؤيد مركزية الآسيان وندعم الآسيان في جهودها لتقديم حلول مستدامة للتحدّيات الأكثر إلحاحًا في المنطقة. ولتحقيق هذه الغاية، سنعمل على تعميق التعاون طويل الأمد مع رابطة دول جنوب شرق آسيا مع إطلاق ارتباطات جديدة رفيعة المستوى في مجالات الصحة والمناخ والبيئة والطاقة والنقل والمساواة بين الجنسين. وسنعمل مع الآسيان لبناء قدرتها على الصمود كمؤسسة إقليمية رائدة، وسوف نستكشف فرص عمل المجموعة الرباعية مع الآسيان. كما شركاء جنوب آسيا إلى إعطاء الأولوية لبناء آليات لمعالجة احتياجات المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث والأمن البحري وندرة المياه والاستجابة للأوبئة. وسنسعى إلى أن نكون شريكًا لا غنى عنه لدول جزر المحيط الهادئ من خلال تنسيق أوثق مع الشركاء الآخرين الذين يشاركوننا هذا الالتزام، وسنقوم بتوسيع وجودنا الدبلوماسي بشكّل هادف في جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ. كما سنمنح الأولوية للمفاوضات بشأن اتفاقيات الارتباط الحر مع الدول المرتبطة بحرية باعتبارها حجر الأساس لدور الولايات المتحدة في المحيط الهادئ.

يوجّه الحلفاء والشركاء خارج المنطقة اهتمامًا جديدًا بشكّل متزايد لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، ولا سيّما الاتحاد الأوروبي ومنظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). سنستغل هذه الفرصة لمواءمة نهجنا وسننفذ مبادراتنا بالتنسيق لمضاعفة فعّاليتنا. وسنشارك في بناء اتصال إقليمي مع التركيز على المجال الرقمي، وكذلك لدعم القانون الدولي، لا سيّما في المجال البحري. أما على طول الطريق، فسنبني الجسور بين المحيطين الهندي والهادئ والأوروبي الأطلسي، وبشكّل متزايد مع المناطق الأخرى، من خلال القيادة على جداول الأعمال المشتركة التي تدفع العمل الجماعى. كما سنعمل على تعزيز رؤيتنا المشتركة من خلال التنسيق الوثيق في الأمم المتحدة.

إن روابطنا لا تربط حكوماتنا فحسب، بل تربط بين شعوبنا. إن الولايات المتحدة هي المزوّد الدولي الرائد لتعليم الطلاب من منطقة المحيطين الهندي والهادئ - ما يقرب من 68٪ من الطلاب الدوليين الذين يدرسون في الولايات المتحدة ينحدرون من المنطقة - حيث أقاموا روابط تساعد على تغذية الجيل التالي من الديناميكية في كلا البلدين. سنعيد تنشيط القيادة الشبابية والتبادلات التعليمية والمهنية وبرامج التدريب باللغة الإنجليزية التي رسخت روابطنا منذ فترة طويلة، بما في ذلك من خلال مبادرة قادة جنوب شرق آسيا الشباب. وفي نفس الوقت سوف نعزّز شراكات جديدة لأحدث الأبحاث المشتركة في المجالات الحاسمة للعلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك من خلال الزمالة الرباعية الجديدة، والتي ستدعم الدراسات العليا للطلاب الأستراليين واليابانيين والهنود والأميركيين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ومن خلال هذه البرامج وغيرها سنواصل الاستثمار في الجيل القادم من الاتصالات بين الأفراد.

قيادة ازدهار إقليمي.

إن رخاء الأميركيين العاديين مرتبط بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. سنطرم إطارًا جديدًا مبتكرًا لتجهيز اقتصاداتنا لهذه اللحظة. فجهودنا مبنية على أساس قوي من التكامل الاقتصادي الوثيق. وقد بلغ إجمالي التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والمنطقة 1.75 تريليون دولار في عام 2020، وهي تدعم أكثر من خمسة ملايين وظيفة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وقد بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة أكثر من 969 مليار دولار في عام 2020 وتضاعف تقريبًا في العقد الماضي. ولكن تظل الولايات المتحدة الشريك الاستثماري الأول في الدول الأعضاء في الآسيان - حيث تستثمر أكثر من شركاء الاستثمار الثلاثة التاليين لجنوب شرق آسيا مجتمعين. والولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي للخدمات في المنطقة، والتي بدورها تغذي النمو الإقليمي.

أوضحت جائحة كورونا الحاجة إلى التعافي الذي يعزّز النمو الاقتصادي واسع النطاق. يتطلب ذلك استثمارات لتشجيع الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وإيجاد وظائف جيدة الأجر وإعادة بناء سلاسل التوريد وتوسيع الفرص الاقتصادية لأسر الطبقة المتوسطة: سينضم 1.5 مليار شخص في منطقة المحيطين الهندي والهادئ إلى الطبقة الوسطى العالمية في هذا العقد.

إلى جانب شركائنا، ستطرح الولايات المتحدة إطارًا اقتصاديًا لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ - شراكة متعدّدة الأطراف للقرن الواحد والعشرين. سيساعد هذا الإطار الاقتصادي اقتصاداتنا على تسخير التحوّل التكنولوجي السريع، بما في ذلك الاقتصاد الرقمي، والتكيّف مع التحوّل القادم في مجال الطاقة والمناخ. كما ستعمل الولايات المتحدة مع الشركاء لضمان أن المواطنين على

جانبي المحيط الهادئ يجنون فوائد هذه التغييرات الاقتصادية التاريخية، مع تعميق اندماجنا. وسنقوم بتطوير مناهج جديدة للتجارة تلبّي معايير العمل والمعايير البيئية العالية وستحكم اقتصاداتنا الرقمية وتدفّقات البيانات عبر الحدود وفقًا لمبادئ مفتوحة، بما في ذلك إطار عمل جديد للاقتصاد الرقمي. وسنعمل مع شركائنا لتعزيز سلاسل التوريد المرنة والآمنة والمتنوّعة والمفتوحة والقابلة للتنبّؤ، مع إزالة الحواجز وتحسين الشفافية ومشاركة المعلومات. بالإضافة إلى ذلك سنقوم باستثمارات مشتركة في إزالة الكربون والطاقة النظيفة، وسنعمل في منظّمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لتعزيز التجارة والاستثمار الحر والعادل والمفتوح، خلال عامنا المضيف، في عام 2023 وما بعده.

وسنضاعف أيضًا التزامنا بمساعدة شركاء المحيطين الهندي والهادئ على سدّ فجوة البنية التحتية في المنطقة. ومن خلال مبادرتنا Build Back Better World مع شركاء G7، سنزوّد الاقتصادات الناشئة في المنطقة بالبنية التحتية عالية المستوى التي ستمكّنهم من النمو والازدهار، مع خلق وظائف جيدة على جانبي المحيط الهادئ. وأثناء قيامنا بذلك سنعمل على تعزيز الاتصالات العالمية المرنة والآمنة، مع التركيز على تنويع البائعين G5 وتكنولوجيا شبكة الوصول اللاسلكي المفتوحة والسعي إلى سوق إمداد للاتصالات السلكية واللاسلكية في وضع جيد للسماح للوافدين الجدد الجديرين بالثقة. وسنقف جنبًا إلى جنب مع الشركاء الاقتصاديين الإقليميين الذين يلعبون أدوارًا قيادية في وضع القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي في القرن الواحد والعشرين. سنعمل معًا على تسخير التحوّل الاقتصادى السريع كفرصة مشتركة لنا جميعًا.

دعم أمن المحيطين الهندي والهادئ

حافظت الولايات المتحدة، لمدة 75 عامًا، على وجود دفاع قوي ومتَّسق ضروري لدعم السلام الإقليمي والأمن والاستقرار والازدهار. وكانت الولايات المتحدة حليفًا إقليميًا ثابتًا وستظل كذلك في القرن الواحد والعشرين. واليوم نقوم بتوسيع هذا الدور وتحديثه: تعمل الولايات المتحدة على تعزيز قدراتنا للدفاع عن مصالحنا وكذلك لردع العدوّان ومواجهة الإكراه ضد الأراضي الأميركية وحلفائنا وشركائنا.

سيكون الردع المتكامل حجر الزاوية في نهجنا. سنعمل على دمج جهودنا بشكّل أكثر إحكامًا عبر مجالات القتال وطيف الصراع لضمان أن الولايات المتحدة، إلى جانب حلفائنا وشركائنا، يمكنها ردع أو هزيمة العدوّان بأي شكّل أو مجال. كما سنقود المبادرات التي تعزّز الردع ومكافحة الإكراه، مثل معارضة الجهود لتغيير الحدود الإقليمية أو تقويض حقوق الدول ذات السيادة في البحر.

وسنجدد تركيزنا على الابتكار لضمان قدرة الجيش الأميركي على العمل في بيئات تهديد سريعة التطوّر، بما في ذلك الفضاء والفضاء الإلكتروني ومجالات التكنولوجيا الحرجة والناشئة. نحن نعمل على تطوير مفاهيم جديدة للعمليات وبناء قيادة وتحكّم أكثر مرونة وزيادة نطاق وتعقيد تدريباتنا وعملياتنا المشتركة والسعي وراء فرص متنوّعة لوضع القوة من شأنها أن تعزّز قدرتنا على العمل إلى الأمام وبشكّل أكثر مرونة مع الحلفاء والشركاء.

وتماشيًا مع نهجنا الاستراتيجي الأوسع سنمنح الأولوية لأكبر قوتنا غير المتكافئة: شبكتنا من التحالفات والشراكات الأمنية. وفي جميع أنحاء المنطقة ستعمل الولايات المتحدة مع الحلفاء والشركاء لتعميق قابليتنا للتشغيل البيني وتطوير ونشر قدرات قتالية متقدّمة بينما ندعمهم في الدفاع عن مواطنيهم ومصالحهم السيادية. كما سنواصل تحديث تحالفاتنا التعهدية مع أستراليا واليابان وجمهورية كوريا والفلبين وتايلاند؛ وتطوير شراكتنا الدفاعية الرئيسة مع الهند بثبات ودعم دورها كمزوّد للأمن الصافي؛ وبناء القدرات الدفاعية للشركاء في جنوب وجنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ. وسنعمل أيضًا مع الشركاء داخل المنطقة وخارجها للحفاظ على السلام والاستقرار في مضيق تايوان، بما في ذلك من خلال دعم قدرات تايوان في الدفاع عن النفس، ولاستقرار في مضيق تايوان، بما في ذلك من خلال دعم قدرات تايوان في الدفاع عن النفس، لضمان بيئة يتم فيها تحديد مستقبل تايوان بشكّل سلمي وفقًا للرغبات والمصالح الفضلى من شعب تايوان. وأثناء قيامنا بذلك يظل نهجنا متسقًا مع سياسة الصين الواحدة والتزاماتنا طويلة الأمد بموجب قانون العلاقات مع تايوان والبيانات المشتركة الثلاثة والضمانات الستة.

بالإضافة إلى ذلك، سنعمل على تعزيز العلاقات الأمنية بين حلفائنا وشركائنا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وخارجها، بما في ذلك من خلال إيجاد فرص جديدة لربط قواعدنا الصناعية الدفاعية ودمج سلاسل التوريد الدفاعية لدينا والمشاركة في إنتاج التقنيات الرئيسة التي من شأنها تعزيز مزايا جيشنا الجماعي. وأثناء قيامنا بذلك، سنجمع شركاءنا من الهند والمحيط الهادئ والأوروبيين بطرق جديدة، بما في ذلك من خلال شراكة .AUKUS

وبينما تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير برامجها النووية والصاروخية المزعزعة للاستقرار، سنواصل السعي إلى حوار جاد ومستدام بهدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل والتصدي لانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وتحسين حياة الكوريين الشماليين وسبل عيشهم. وفي الوقت نفسه، نحن نعزّز الردع الموسّع والتنسيق مع جمهورية كوريا واليابان للردّ على استفزازات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونبقى على استعداد لردع - وإذا لزم الأمر هزيمة - أي اعتداء على الولايات المتحدة وحلفائنا، مع تعزيز جهود مكافحة الانتشار النووي في جميع أنحاء المنطقة. وأثناء تعزيز الردع الموسّع ضد أنظمة الصواريخ النووية والباليستية

والتهديدات الناشئة الأخرى للاستقرار الاستراتيجي، ستسعى الولايات المتحدة إلى العمل مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بمن في ذلك خصومنا، لمنع الأزمات وإدارتها.

سنعتمد أيضًا على الابتكار لمواجهة تحدّيات الأمن المدني وتوسيع وجود خفر السواحل الأميركي والتدريب وتقديم المشورة لتعزيز قدرات شركائنا. وسنتعاون لمعالجة ومنع الإرهاب والتطرّف العنيف، بما في ذلك عن طريق تحديد ومراقبة المقاتلين الأجانب الذين يسافرون إلى المنطقة وصياغة خيارات للتخفيف من التطرّف على الإنترنت، وتشجيع التعاون في مكافحة الإرهاب داخل منطقة المحيطين الهندي والهادئ. كما سنعزّز القدرات الإقليمية الجماعية للتأهّب للكوارث البيئية والطبيعية والاستجابة لها كالتهديدات البيولوجية الطبيعية أو العرضية أو المتعمدة وتهريب الأسلحة والمخدّرات والأشخاص. وسنعمل على تحسين الأمن السيبراني في المنطقة، بما في ذلك قدرة شركائنا على الحماية من حوادث الأمن السيبراني والتعافي منها والاستجابة لها.

بناء قدرة إقليمية على الصمود أمام التهديدات العابرة للحدود

تُعدّ منطقة المحيطين الهندى والهادئ بؤرة أزمة المناخ، ولكنها ضرورية أيضًا للحلول المناخية. سيتطلب تحقيق أهداف اتفاقية باريس من الاقتصادات الرئيسة في المنطقة مواءمة أهدافها مع أهداف درجة الحرارة للاتفاقية. ويشمل ذلك حث جمهورية الصين الشعبية على الالتزام وتنفيذ الإجراءات بما يتماشى مع مستوى الطموح المطلوب للحدّ من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية. تعتبر استجاباتنا المشتركة لأزمة المناخ ضرورة سياسية وفرصة اقتصادية في منطقة المحيطين الهندى والهادئ التي تضم 70٪ من الكوارث الطبيعية في العالم. لذا ستعمل الولايات المتحدة مع الشركاء لتطوير أهداف واستراتيجيات وخطط وسياسات 2030 و2050 بما يتفق مع الحدّ من زيادة درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية، وستسعى لتكون بمثابة الشريك المفضّل حيث تنتقل المنطقة إلى صافى الصفر في مستقبل. ومن خلال مبادرات مثل Clean EDGE سنحفز الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة النظيفة ونشرها، ونسعى إلى دفع إزالة الكربون في قطاع الطاقة وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية المتوافقة مع المناخ. كما ستعمل الولايات المتحدة مع الشركاء لتقليل تعرّضهم لتأثيرات تغيّر المناخ والتدهور البيئي وستدعم مرونة البنية التحتية الحيوية ومعالجة أمن الطاقة. وسنعمل أيضًا على حماية الصحة والاستخدام المستدام للمحيطات الشاسعة في المنطقة، بما في ذلك من خلال الاستخدام القانوني لمواردها وتعزيز التعاون البحثي وتعزيز التجارة والمواصلات المفيدة. وسنشارك مع المنطقة للمساعدة في إنهاء جائحة كورونا وبناء القدرة على الصمود ضد التهديدات المشتركة. كما سنعمل عن كثب مع الشركاء لتعزيز أنظمتهم الصحية لتحمّل الصدمات المستقبلية ودفع الاستثمارات في الأمن الصحى العالمي وتوسيع المنصات الإقليمية لمنع حالات الطوارئ واكتشافها والاستجابة لها، بما

في ذلك التهديدات البيولوجية. وسنعمل أيضًا من خلال منظّمة الصحة العالمية ومجموعة السبع ومجموعة السبع ومجموعة العشرين والمنتديات الأخرى متعدّدة الأطراف لتعزيز التأهّب والاستجابة. وسنعمل على تعزيز جهودنا في الصمود بالتنسيق الوثيق مع رابطة آسيان ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومنتدى جزر المحيط الهادئ والمنظّمات الأخرى.

خطة العمل بين دول المحيطين المندي والمادئ

لتنفيذ هذه الإستراتيجية، سنواصل بذل عشرة محاور أساسية للجهود خلال الـ 12 إلى 24 شهرًا القادمة:

قيادة موارد جديدة إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ

يتطلب بناء القدرات المشتركة من الولايات المتحدة القيام باستثمارات إقليمية جديدة. لذا، سنفتح سفارات وقنصليات جديدة، لا سيّما في جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ، وسنزيد قوتنا في السفارات والقنصليات الموجودة، وسنكثف أعمالنا المتعلقة بالمناخ والصحة والأمن والتنمية. كما سنقوم بتوسيع وجود خفر السواحل الأميركي والتعاون في جنوب شرق وجنوب آسيا وجزر المحيط الهادئ، مع التركيز على تقديم المشورة والتدريب والنشر وبناء القدرة سنعيد تركيز المساعدة الأمنية على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك بناء القدرة البحرية والوعي بالمجال البحري. وسنقوم أيضًا بتوسيع دور التبادل بين الأفراد، بما في ذلك فيلق السلام. أما داخل الحكومة الأميركية، سوف نضمن أن لدينا القدرة والخبرة اللازمتين لمواجهة تحدّيات المنطقة. وسنعمل، طوال الوقت، مع الكونغرس لضمان أن سياستنا ومواردنا تحظى بالدعم من الحزبين الضروريين لدعم دورنا الإقليمي القوى والثابت.

قيادة الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ

سنطلق، في أوائل عام 2022، شراكة جديدة من شأنها تعزيز وتسهيل التجارة عالية المعايير وحكم الاقتصاد الرقمي وتحسين مرونة سلسلة التوريد وأمنها وتحفيز الاستثمار في بنية تحتية شفافة وعالية المعايير وبناء اتصال رقمي - مضاعفة على علاقاتنا الاقتصادية مع المنطقة مع المساهمة في الفرص المشتركة على نطاق واسع بين المحيطين الهندي والهادئ.

تعزيز الردع

ستدافع الولايات المتحدة عن مصالحنا، وتردع العدوّان العسكري ضد بلدنا وحلفائنا وشركائنا - بما في ذلك عبر مضيق تايوان - وستعزّز الأمن الإقليمي من خلال تطوير قدرات ومفاهيم عمليات وأنشطة عسكرية جديدة ومبادرات صناعية دفاعية والمزيد من قوة الموقف المرنة.

وسنعمل مع الكونغرس لتمويل مبادرة الردع في المحيط الهادئ ومبادرة الأمن البحري. ومن خلال شراكة AUKUS، سنحدّد المسار الأمثل لتسليم الغوّاصات التي تعمل بالطاقة النووية إلى البحرية الملكية الأسترالية في أقرب وقت ممكن؛ بالإضافة إلى ذلك، سنعمل على تعميق التعاون وتعزيز قابلية التشغيل البيني من خلال برنامج عمل ملموس بشأن القدرات المتقدّمة، بما في ذلك القدرات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي وتقنيات الكم والقدرات تحت سطح البحر.

تعزيز آسيان لتكون مُمكّنة وموحّدة

تقوم الولايات المتحدة باستثمارات جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا، بما في ذلك من خلال استضافة قادة الآسيان في قمة تاريخية خاصة بين الولايات المتحدة والآسيان - وهي أول قمة على الإطلاق تُعقد في واشنطن العاصمة. نحن ملتزمون بقمة شرق آسيا ومنتدى الآسيان الإقليمي، وسنسعى أيضًا إلى مشاركات جديدة على المستوى الوزاري مع الآسيان. وسنقوم بصرف أكثر من 100 مليون دولار في مبادرات جديدة بين الولايات المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا. كما سنقوم أيضًا بتوسيع التعاون الثنائي عبر جنوب شرق آسيا، مع إعطاء الأولوية للجهود المبذولة لتعزيز الأمن الصحي ومعالجة التحديات البحرية وزيادة الاتصال وتعميق العلاقات بين الناس.

دعم تقدُّم الهند المستمر والقيادة الإقليمية

سنواصل بناء شراكة استراتيجية تعمل فيها الولايات المتحدة والهند معًا ومن خلال تجمعات إقليمية لتعزيز الاستقرار في جنوب آسيا؛ كالتعاون في مجالات جديدة، مثل الصحة والفضاء والفضاء الإلكتروني؛ وتعميق تعاوننا الاقتصادي والتكنولوجي؛ والمساهمة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرّة والمفتوحة. نحن ندرك أن الهند هي شريك وقائد في جنوب آسيا والمحيط الهندي، وهي نشطة ومتصلة بجنوب شرق آسيا، وهي قوة دافعة للمنتديات الرباعية والمنتديات الإقليمية.

تسليم المهام للدول الرباعية

سنعزّز الرباعية كمجموعة إقليمية رئيسة وسنضمن تقديمها في القضايا التي تهم منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ستلعب المجموعة الرباعية دورًا إقليميًا رائدًا في الاستجابة لـكورونا والأمن الصحي العالمي، حيث تقدّم استثماراتها لتوفير مليار لقاح إضافي للمنطقة والعالم. وستعمل على تقدّم العمل في التقنيات الهامة والناشئة، ودفع التعاون في سلسلة التوريد، ونشر التكنولوجيا المشتركة، وتعزيز مبادئ التكنولوجيا المشتركة. كما ستقوم الرباعية ببناء شبكة شحن خضراء، وستنسّق تبادل بيانات الأقمار الصناعية لتحسين الوعى بالمجال البحرى

والاستجابات المناخية. وسيتعاون أعضاؤها لتوفير بنية تحتية عالية المستوى في جنوب وجنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ، وسيعملون على تحسين قدراتهم الإلكترونية. سيتم إطلاق برنامج Quad Fellowship رسميًا في عام 2022، مع تجنيد أول دفعة مكّونة من 100 طالب من جميع البلدان الأربعة لمتابعة درجاتهم العليا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في الولايات المتحدة بدءًا من عام 2023. وستواصل المجموعة الرباعية الاجتماع بانتظام على مستوى القادة والمستوى الوزاري.

توسيع التعاون بين الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا

تتطلب كل تحدّيات منطقة المحيطين الهندي والهادئ تقريبًا تعاونًا وثيقًا بين حلفاء الولايات المتحدة وشركائها، ولا سيّما اليابان وجمهورية كوريا. سنواصل التعاون الوثيق من خلال القنوات الثلاثية بشأن كوريا الديمقراطية. وإلى جانب الأمن، سنعمل معًا أيضًا على التنمية الإقليمية والبنية التحتية والتكنولوجيا الحيوية وقضايا سلسلة التوريد وقيادة المرأة وتمكينها. كما سنسعى بشكّل متزايد إلى تنسيق استراتيجياتنا الإقليمية في سياق ثلاثي.

الشراكة لبناء القدرة على الصمود في جزر المحيط الهادئ

ستعمل الولايات المتحدة مع الشركاء لإنشاء مجموعة إستراتيجية متعدّدة الأطراف تدعم بلدان جزر المحيط الهادئ وهي تبني قدراتها ومرونتها كجهات فاعلة آمنة ومستقلة. سنعمل معًا على بناء القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ من خلال مرفق البنية التحتية لمنطقة المحيط الهادئ والتنسيق لسد فجوات البنية التحتية في المحيط الهادئ، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ سنسهّل النقل والتعاون لتحسين الأمن البحري لحماية مصايد الأسماك وبناء الوعي بالمجال البحري وتحسين التدريب والإرشاد. كما سنمنح الأولوية للانتهاء من اتفاقيات الارتباط الحر مع الدول المرتبطة بحرية.

دعم الحوكمة والمساءلة

سندعم قدرة الحكومات لدول المحيطين الهندي والهادئ على اتخاذ خيارات سياسية مستقلة من خلال مساعدة الشركاء على استئصال الفساد، بما في ذلك من خلال سياسات المساعدة والتنمية الخارجية والقيادة في مجموعة السبع ومجموعة العشرين ودور متجدّد في شراكة الحكومة المفتوحة. نحن أيضًا نتشارك مع الحكومات والمجتمع المدني والصحفيين للتأكد من أن لديهم القدرة على كشف وتخفيف مخاطر التدخّل الأجنبي والتلاعب بالمعلومات. كما ستواصل الولايات المتحدة الدفاع عن الديمقراطية في بورما، والعمل عن كثب مع الحلفاء والشركاء للضغط على

الجيش البورمي لتوفير العودة إلى الديمقراطية، بما في ذلك من خلال التنفيذ الموثوق لتوافق النقاط الخمس.

دعم تقنيات مفتوحة ومرنة وآمنة وجديرة بالثقة

سنعمل على تعزيز البنية التحتية الرقمية الآمنة والجديرة بالثقة، لا سيّما تنوّع مورّدي خدمات الاتصالات السحابية والاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك من خلال بنى الشبكات المبتكرة مثل Open RAN عبر تشجيع النشر التجاري على نطاق واسع والتعاون في الاختبار، على سبيل المثال، من خلال الوصول المشترك إلى أسرة الاختبار لتمكين تطوير المعايير المشتركة. وسنعمل أيضًا على تعميق المرونة المشتركة في الشبكات الحكومية والبنية التحتية الحيوية، مع بناء مبادرات إقليمية جديدة لتحسين الأمن السيبراني الجماعي والاستجابة السريعة للحوادث السيبرانية.

الخاتمة

لقد دخّلنا مرحلة جديدة مترتّبة على السياسة الخارجية الأميركية التي ستتطلّب المزيد من الولايات المتحدة في المحيطين الهندي والهادئ أكثر مما طُلب منا منذ الحرب العالمية الثانية. أصبحت مصالحنا الحيوية في المنطقة أكثر وضوحا من أي وقت مضى، كما أصبحت حمايتها أكثر صعوبة؛ لن نحظى برفاهية الاختيار بين سياسات القوة ومكافحة التهديدات العابرة للحدود؛ سنرتقي إلى مستوى مسؤوليتنا القيادية في الدبلوماسية والأمن والاقتصاد والمناخ والاستجابة للأوبئة والتكنولوجيا. يعتمد مستقبل دول المحيطين الهندي والهادئ على الخيارات التي نتخذها الآن. سيحدد العقد الحاسم الذي ينتظرنا ما إذا كانت المنطقة قادرة على مواجهة تغيّر المناخ والتصدّي له، والكشف عن كيفية إعادة بناء العالم من وباء يحدث مرّة كل قرن، وتحديد ما إذا كان بإمكاننا الحفاظ على مبادئ الانفتاح والشفافية والشمولية التي غذت نجاح المنطقة. إذا تمكّنا مع شركائنا من تعزيز المنطقة لمواجهة تحدّيات القرن الواحد والعشرين واغتنام الفرص المتاحة فسوف تزدهر منطقة المحيطين الهندى والهادئ، مما يدعم الولايات المتحدة والعالم.

تنبع طموحاتنا الإستراتيجية الكبيرة من الاعتقاد بأنه لن تكون هناك منطقة أكثر من منطقة المحيطين الهندي والهادئ أهمية للعالم والأميركيين العاديين - وأن الولايات المتحدة وحلفاءنا وشركاءنا لديهم رؤية مشتركة لذلك. من خلال اتباع استراتيجية تتم مشاركة ركائزها الأساسية، ومن خلال تعزيز قدرة المنطقة على تحقيقها، يمكن للولايات المتحدة أن تقود مع الآخرين نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي ستكون حرّة ومنفتحة ومتصلة ومزدهرة وآمنة ومرنة للأحيال القادمة.





المركز الإستشاري للدراسات والتوثبق

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتـف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني : dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

الرمز البريدي:

Baabda 10172010 P.O.Box : 24/47 Beirut - Lebanon